

تمهيد

لقد أدى انضمام موريتانيا المستقلة إلى الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا (UMOA) في العام 1962 إلى التبعية النقدية لفرنسا إلى غاية 1973، وخلال هذه الفترة التسم الاقتصاد الموريتاني بالبساطة والتبعية في كثير من النواحي، وقد جسدت موريتانيا استقلالها النقدي سنة 1973 من خلال إنشاء بنك مركزي، وخلق عملة وطنية جديدة هي: "الأوقية" بدلا من الفرنك الغرب إفريقي، وقد سعت الدولة إلى المساهمة في رأسمال البنوك وتوجيهها من أجل أن تتفق والأهداف المرسومة في خطط التنمية التي رعت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في البلد ضمن ما يعرف بسياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي وهو ما أدى إلى إعادة هيكلة الجهاز المصرفي طبقا لمقتضيات اقتصاد السوق.

المبحث الأول: دراسة حالة الاقتصاد الموريتاني :

في هذا المبحث سوف نعطي لمحة عامة عن موريتانيا قبل أن نتعرف على أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة في هذا البلد.

المطلب الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الموريتاني

لقد تميز الإقليم الجغرافي الموريتاني بظاهرة انعدام الدولة المركزية في الفترة ما قبل الاستعمار، ولم يكن يقطنه إلا مجموعات من البدو والرحل المنقطعين عن باقي العالم، وذلك لندرة وسائل الاتصال إضافة إلى صعوبة وخطورة التنقلات، وحالات الاحتكاك الاستثنائية التي كانت تتم عن طريق التبادل عبر الحدود البحرية في الجنوب أو أثناء مرور القوافل عبر المنطقة الشمالية، هذه اللقاءات أتاحت الفرصة على مستوى بدائي وغير كافي لإبرام صفقات تجارية كانت المقايضة فيها تمثل القاعدة السياسية.⁽¹⁾

واستمر الوضع على هذا الحال حتى قدوم الاستعمار بسبب طبيعة الإنسان الريفي الراض للتحديد بصورة عامة ومع قيام الدولة المستقلة وتزايد الهجرة للمدن وانتشار المؤسسات المالية والمصرفية أصبح لزاما على المجتمع أن يمارس العمليات المصرفية (ودائع، قروض، وساطة مالية.) والتي كانت إلى وقت قريب مرفوضة، ولقد نالت موريتانيا استقلالها من فرنسا سنة 1960 وتمثل موريتانيا في حدودها الحالية، إقليما شاسعا معظمه صحراوي، يقع في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية، ويمتد على ساحل المحيط الأطلسي بطول 756 كلم وتبلغ مساحته 1.03 مليون كلم مربعا تغطي الصحراء ثلثيه، ويشكل هذا البلد موقعه الجغرافي حلقة وصل بين الوطن العربي وإفريقيا السوداء.⁽²⁾

يبلغ عدد سكان موريتانيا بعد الاستقلال حوالي 942 ألف نسمة، يمثل البدو الرحل منهم حوالي 78 % بينما يمثل سكان القرى 15% أما سكان الحضر فلا يتجاوز 7% يقطن العاصمة منهم ثلاثة آلاف نسمة، كما قدرة القرى العاملة بحوالي 299 ألف نسمة منها 91 % يشتغلون في التنمية الحيوانية والزراعية و3% في الخدمات، وكان الجهاز الصحي حينها يتكون من 12 طبيبا وصيادلة و116 ممرض وقابلة إضافة إلى حوالي 163 ممرضا مساعد وطبيبا واحد للأسنان، وتقتصر البنية التحتية الطبية على بعض المستوصفات التي تنقصها التجهيزات والمتواجدة في بعض التجمعات الحضرية الرئيسية وكانت النسبة المخصصة لهذا القطاع من ميزانية الدولة في سنة الاستقلال لا تتعدى 7% أما بخصوص قطاع التعليم فقد وصل عدد التلاميذ للسنة الدراسية 1960 إلى 1961 حوالي 9643 تلميذا أي حوالي 4.7% من الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي، أما التلاميذ في المرحلة الإعدادية والثانوية فقد كان عددهم يقدر بحوالي 520 تلميذا أي نسبة 1% ممن هم في سن هذه المرحلة يؤطروهم حوالي 400 مدرسا في حين يقتصر التعليم العالي على 15 طالبا يدرسون

(1) - محمد ولد احمد سالم، الاقتصاد الموريتاني، ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج والآفاق، دار الثقافة للطباعة والنشر، نواكشوط، 1992، ص: 25.

(2) - محمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق، ص: 26.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

في الخارج و5 إطارات عليا، كما أن البنية التحتية للنقل ولمواصلات كانت شبه معدومة، حيث لا توجد طرق مستقلة ولا مطارات ولا موانئ.⁽¹⁾

وكل ما هناك هو حوالي 500 كلم من الطرقات الترابية التي تقطع في فصل الخريف بسبب تهاطل الأمطار، وتتمثل وسائل النقل في حوالي 20 شاحنة كبيرة تمتلكها إحدى الشركات الفرنسية التي كانت تحتكر عمليات النقل في البلاد وبخصوص الدخل الوطني فكان بحوالي 3850 مليون أوقية، منها حوالي 55% من التنمية الحيوانية والزراعية و19% من البناء والتشييد و6% من النقل والمواصلات و12% من التجارة والخدمات، في حين أن الدخل الفردي كان في حدود 400 أوقية⁽²⁾.

أما الصادرات فكانت تقدر سنة 1960 ب700 مليون أوقية منها 80% من الحيوانات الحية، بينما تقدر الواردات ب1900 مليون أوقية تتم تغطية أغليبتها من الخارج (52% من الخزينة الفرنسية، و6% من التمويلات الأجنبية) وقدرت نفقات الميزانية ب613 مليون أوقية في حين أن مداخيلها لا تتجاوز 513 مليون أوقية تساهم فرنسا بجزء كبير منها، لكن الدولة الفرنسية سرعان ما تخلت عن كافة التزاماتها اتجاه موريتانيا وهو ما نلاحظه من خلال تناقص نسبة مساهمة الخزينة الفرنسية في الميزانية الموريتانية التي انخفضت من 57% سنة 1960 إلى 39% سنة 1961 وإلى 36% سنة 1962 ثم إلى 11% سنة 1963 لتتوقف نهائيا في العام 1964⁽³⁾.

ومن هنا كان لزاما على البلد أن يعتمد على نفسه وعلى موارده الذاتية لرفع التحدي المتمثل في تحقيق عملية التنمية بالنسبة لبلد ناشئ، ولتحقيق ذلك حملت الدولة على عاتقها إقامة المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية، واعتمدت في البداية أسلوب التخطيط المركزي المتوسط قبل أن تتراجع عنه في منتصف الثمانينات وتفتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي ترعاها مؤسسات "بروتن وودز"، وقد بلغ عدد سكان موريتانيا حاليا حوالي 2.7 مليون نسمة يتوزعون في 13 ولاية وعلى أربعة أنشطة موارد للثروة وهي: المعادن والسمك والحيوانات هذا بالإضافة إلى الثروة النفطية التي اكتشفت في البلاد مؤخرا.

المطلب الثاني: القطاعات الاقتصادية المنتجة :

يعتبر الاقتصاد الموريتاني اقتصادا تقليديا يعتمد بالأساس على الزراعة والصناعة التقليدية، وصيد الأسماك واستخراج المعادن.

(1) نفس المرجع السابق، ص: 27.

(2) - صديفي ولد محمد عبد الرحمان، البنك المركزي ومراقبة الائتمان، مذكرة الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2005-2006، ص: 58.

(3) - محمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق الذكر، ص: 59.

1- الموارد الزراعية والرعية :

رغم ضعف إنتاجية القطاع الريفي وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ظل المواطنون يعتمدون عليه في حياتهم وإن كانت موجة الجفاف التي ضربت البلاد في نهاية الستينات وبداية السبعينات قد أدت بعدد كبير من سكان الريف إلى النزوح نحو المدن والعمل في قطاع الصناعة والتجارة، ومع ذلك فلا يزال هذا القطاع يشغل وحتى العام 1999 ثلثي السكان.

1 1 - الثروة الحيوانية :

يبلغ العدد الإجمالي للثروة الحيوانية ما يناهز 14 مليون من الماشية و بالتحديد 13972000 موزعة كالتالي: 11393000 رأس من الأغنام والماعز و 1185000 رأس من الجمال و 1394000 رأس من الأبقار ويعود التراجع في الماشية إلى الجفاف في سنوات السبعينات ففي الفترة 1968 تناقص عدد الأبقار بنسبة 65 بالمائة والجمال بنسبة 7 بالمائة والأغنام بنسبة 19 بالمائة.

2-1 - الزراعة:

تتميز الزراعة في موريتانيا بكونها زراعة بدائية وعائلية، تعتمد اعتمادا كبيرا على الأمطار واستعمال الوسائل التقليدية، ويكاد يكون استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية فيها معدوما وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1-2-1 - الزراعة المطرية: وتعتمد على الأمطار التي تغمر المناطق الجنوبية التي تعتبر مناطق

زراعية، كما تؤدي الأمطار أيضا إلى حدوث فيضانات في نهر السنغال يسفر عن ري مساحة كبيرة، وفي بعض الأحيان تصل المساحات المغمورة بفيضانات النهر والسدود التي تقيمها الدولة إلى ما يتراوح بين 50 و 60 ألف هكتار، وقد كان هذا الصنف من الزراعة يقدم حوالي 60% من إنتاج الحبوب في البلاد قبل الجفاف، أما في الوقت الحالي فإنه لا يمثل إلا حوالي 38% من إجمالي إنتاج الحبوب.

2-2-1 - الزراعة المروية: تقدر المساحة القابلة للري والمحاذية لنهر السنغال بحوالي 150 ألف هكتار

وذلك باعتبار المساحات التي يتم استصلاحها على النهر في إطار مشاريع منظمة استثمار نهر السنغال (OMVS) التي تظم بالإضافة إلى موريتانيا كلا من مالي والسنغال، وتقدر المساحات المروية في موريتانيا ب 40 ألف هكتار لا يستغل منها سوى 21386 هكتار، وهو ما يعني أن هناك مساحات كبيرة منها صالحة للزراعة المروية لا يتم استغلالها، وقد انتقلت المساحات المروية الخاصة بزراعة الأرز من 6600 هكتار في الموسم (1986-1987) إلى 17983 هكتار في العام (2000-2001)، أما المساحات الخاصة بزراعة الدخن والذرة فقد انتقلت في نفس الفترة من 1200 هكتار إلى 3385 هكتار، وتقوم الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER) بإدارة جل هذه المساحات بوصفها المكلف الرئيسي بتطبيق سياسة الحكومة في هذا

المجال، وهي مساحات ضئيلة جدا إذا ما قورنت بحجم المساحات القابلة للري بمياه النهر، ويتميز هذا النوع من الزراعة باستخدام الزراعة الحديثة عكس الأول.

وتتمثل المناطق المروية والمزروعة في موريتانيا في:

■ مزرعة سهل "امبورية" (الجنوب الغربي) وتختص بزراعة الأرز، والتي أنشئت بموجب اتفاق بين موريتانيا والصين تقوم هذه الأخيرة بمقتضاه باستصلاح وزراعة 4000 هكتار من الأرز.

■ المزرعة النموذجية في غورغل (الجنوب الشرقي) بتمويل مشترك بين موريتانيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

■ المزرعة التجريبية في "كيهيدي" برأسمال وطني .

إضافة إلى ذلك توجد 120 قطعة صغيرة تشرف على زراعتها الشركة الوطنية للتنمية الريفية، وكذلك مساحات صغيرة أخرى مستغلة من طرف الخواص الموريتانيين والجزء الأعظم من هذه المزارع المروية مخصصة لزراعة الأرز الذي تحسن إنتاجه من 3.6 ألف طن كمتوسط للإنتاج بين عامي 1973 إلى 1975 إلى 13 ألف طن في الموسم الزراعي 1983 -1984، ليصل في الموسم 1998 -1999 إلى 67 ألف طن وهي أعلى قيمة سجلها منذ تاريخ بداية زراعته، ليتراجع إنتاجه، إلى 24 ألف طن في الموسم الزراعي 2000 - 2002، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع القروض التي يمنحها صندوق القرض الزراعي الذي ظل حتى نهاية التسعينات الممول الرئيسي لمشاريع زراعة الأرز قبل أن يتعرض لخسارة كادت أن تؤدي إلى إفلاسه بسبب تزايد ديونه (1).

1-2-3- الزراعة الموسمية: وينحصر معظمها في الواحات والوديان، ذات المياه الجوفية القريبة من

السطح حيث يتم رفع الماء بالوسائل التقليدية أوبا لمضخات الحديثة في بعض المناطق، ويزرع في هذه المساحات بشكل أساسي النخيل والخضراوات.

ومن أهم المحاصيل الزراعية في موريتانيا، الذرة البيضاء، والدخن والزرع والقمح والشعير، وقد سجل الإنتاج الزراعي تراجعا كبيرا خلال العشرية الأخيرة حيث انتقل من 175 ألف طن في الموسم الزراعي 1994 -1995 إلى 68 ألف طن في الموسم الزراعي 2002-2003 ويعزي هذا التراجع للإنتاج الوطني من الحبوب إلى سوء استخدام الوسائل المتاحة (الأرض وماكينات جلب المياه) وتدني مستوى التأطير والتنظيم، إضافة إلى تزايد مديونية المزارعين، وقد أدت هذه الوضعية إلى تعاظم العجز الغذائي، وبالتالي إلى استيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية وصلت حوالي 300 ألف طن في العام 2001(2).

(1) - ولد عبد الله الشيخ، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 2001، ص: 63.

(2) - السيد ولد أباه وآخرون، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص: 143.

4-2-1 - معوقات القطاع الزراعي : يمكن تلخيص معوقات القطاع الزراعي في النقاط التالية:

- مشكلة التمويل: وهي نتيجة لضعف الموارد المحلية وارتفاع حجم الديون الخارجية وسوء استخدام القروض المخصصة لهذا القطاع، وعدم جدية هيئات الإشراف والرقابة والتمويل⁽¹⁾.

- نقص الأيدي العاملة: فقد أدت موجات الجفاف المتلاحقة التي تعرضت لها البلاد إلى نزوح العمالة الزراعية إلى المدن تاركة وراءها الأراضي.

هذا إضافة إلى أن الفئة العمالية في هذا القطاع تفتقد إلى الوعي والمهارة.

- التخلف التكنولوجي: فالزراعة في هذا البلد تعتمد بشكل واسع على الوسائل البدائية في كافة مستويات الإنتاج باستثناء بعض المزارع الحديثة والمحدودة.

- ضعف التنظيم التعاوني وتدني القطاع الخاص: في تنمية القطاع الزراعي، خاصة المشروعات الكبيرة التي تتطلب تمويلات ضخمة، ويعود ذلك إلى عدم مرونة القوانين العقارية وقلة التنسيق بين فئات ومصالح الإدارات المعنية بتحديد وتطبيق السياسات الزراعية، هذا بالإضافة إلى غياب البنية التحتية اللازمة للإنتاج الزراعي⁽²⁾.

3-1- الثروة المعدنية :

تتوفر موريتانيا على موارد معدنية متعددة استطاعت استغلال البعض منها ولا يزال البعض الآخر تحت قيد الدراسة .

1-3-1- الحديد: تعتبر موريتانيا من أهم الدول العربية والإفريقية المنتجة للحديد إذ يقدر الاحتياطي

الموريتاني ب: 2465 مليون طن، وهو ما يمثل نسبة 21.6 % ويتواجد الحديد في أقصى الشمال الغربي للبلاد حيث يوجد في كدية الجل، والمناطق المحيطة بها، ويتوزع في أماكن وموجودة على النحو التالي: ⁽³⁾

والبحت، ولقد كان هذا القطاع يلعب الدور الرئيسي في تكوين صادرات البلد قبل أن تتوجه الدولة بصورة مكثفة إلى استغلال الصيد البحري والاستثمار فيه مع بداية الثمانينات حيث أصبح القطاع المنجمي يحتل المرتبة الثانية في التجارة الخارجية بعد قطاع الصيد.

■ شرق تزدويت و يبلغ الاحتياطي فيها 90 مليون طن ويعتبر من أجود أنواع الحديد.

■ منطقة افريديك و يقدر الاحتياطي فيها بحوالي 37 مليون طن.

(1) - محمد لمين ولد سيدنا، الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية، ماجستير تعتمد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، 1998، ص: 19.

(2) - محمد لمين ولد سيدنا، مرجع سابق، ص: 20.

(3) - السيد ولد أباه وآخرون، مرجع سابق، ص: 21.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

■ منطقة اروجيات، ويبلغ الاحتياطي فيها حوالي 125 مليون طن، ويعتبر هو الآخر أجود أنواع الحديد حيث تصل نسبة المعدن في الخام 64.6 %.

■ يوجد ما يقارب مليار طن من معدن الكويرتز الذي يحتوي على نسبة كبيرة من معدن الحديد تتراوح ما بين 25% و50%.

■ احتياطي لا بأس به بمكشوف امهودات الحديد والذي ساعد في زيادة الكميات في السنوات الأخيرة.

وقد بدأ الاستغلال الفعلي لمنجم الحديد في موريتانيا في العام 1963 من طرف شركة حديد موريتانيا (MIFERMA) التي تملك فرنسا نسبة 55.8 % من رأسمالها والباقي بين الشركات الايطالية والبريطانية باستثناء نسبة 5 % تملكها الدولة الموريتانية، وذلك قبل أن يتم تأميمها في 28 نوفمبر 1974 لتتولى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) التي أنشئت قبل ذلك بعامين استغلال هذا المعدن وحتى اليوم، وكانت هذه الشركة مملوكة من طرف القطاع العمومي الموريتاني لكنها تحولت سنة 1978 إلى شركة ذات رأسمال مختلط بمساهمة من القطاع الخاص الموريتاني ودول عربية، إلا أن الحكومة الموريتانية ظلت تستحوذ على حوالي 71 % من رأسمالها، وقد وصل إنتاج هذه الشركة من الحديد سنة 2002 إلى 9424 مليون طن مسجلا تراجعاً واضحاً مقارنة مع السنوات السابقة، حيث سجل إنتاج هذه الشركة أعلى مستوى له وهو 12634 مليون طن في العام 1997، وتشغل شركة (أسنيم) 5000 عاملاً كما تساهم في العديد من المشاريع التنموية مثل الكهرباء، وتوفير المياه الصالحة للشرب خاصة في المناطق التي يتركز فيها نشاطها. (1)

1-3-2- النحاس: اكتشفت أول التكوينات لهذا المعدن في موريتانيا سنة 1931 في "أم اقرين" شمالي البلاد على بعد ثلاثة أميال من مدينة "الكوجت" وأكدت التحليلات التي أجريت سنة 1952 وجود 9 مليون طن من الأنواع عالية الجودة من النحاس حيث تحتوي على 3 غرامات من الذهب لكل طن من الخام، وتضاف إلى هذه التكوينات تكوينات أخرى أكثر عمقا بحوالي 18 مليون طن لكن نسبة الذهب فيها لا تزيد على 0.05 غرام لكل طن من الخام وقد كانت أول خطوة لتعدين النحاس أنشاء شركة تعدين النحاس في موريتانيا MIGAMA (2)

سنة 1953 لدراسة إمكانية تعدين النحاس وبرأسمال قدره 16 مليون دولار تملك موريتانيا نسبة 40 % ويتقاسم البقية شركاء من المغرب وفرنسا، وقد ظل نشاط هذه الشركة مقتصرًا على البحث إلى إن توقف نشاطها بسبب خلافات بينها وبين الحكومة الموريتانية، لتتأسس شركة النحاس الموريتاني (SOMIMA) سنة 1966 برأسمال مختلط بين الحكومة الموريتانية (23%) وشركات أجنبية، وبدأت بتصدير النحاس لأول مرة 1971 لتتوقف نهائياً سنة 1978 لنفس الأسباب السابقة، ويتوقف معها نشاط تعدين النحاس في موريتانيا إلى

(1) - محمد لمين ولد سيدنا ، مرجع سابق، ص: 22 .

(2) - Banque Centrale de Mauritanie Bulletin trimestriel Décembre, 1999, P: 39.

حين تأسس شركة جديدة لاستغلال هذا المعدن في العام 1991 يشرف عليها أستراليون، وتعلق الدولة آمالا كبيرة عليها في تركيبة الإنتاج المعدني الموريتاني. (1)

إضافة إلى المعدنين السابقين توجد معادن أخرى لا تقل أهمية من حيث حجم الاحتياطي كالجبس والذهب، فقد بدأ استخراج الجبس سنة 1973 ، وعرف إنتاجه تذبذبا كبيرا وصل إلى حد الاختفاء أحيانا، وقدرت الكمية المنتجة منه ب: 31 ألف طن في العام 2002، ويتم تصديره أساسا إلى السنغال بموجب اتفاق موقع بين البلدين بهذا الشأن.

تتضم إلى تلك المعادن الاكتشافات البترولية الأخيرة الواعدة وعمليات الحفر والتنقيب المتواصلة في أكثر من حقل بحثا عن المعادن المختلفة.

4-1- الثروة السمكية :

تعتبر الشواطئ الموريتانية أغنى الشواطئ العالمية بالأسماك وخاصة من الأنواع الجيدة، وحسب خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) فإن طاقة الاصطياد في المياه الموريتانية تصل ما بين (500-800) ألف طن سنويا دون أن يتأثر معدل التزايد الطبيعي للأسماك.

وقد مر استغلال هذه الثروة بمراحل اتسمت بالفوضوية والهشاشة والاستنزاف في كثير من الأحيان، فقد نصت مثلا اتفاقيات الاستقلال المبرمة بين موريتانيا وفرنسا في العام 1961 على أنه يجوز لبواخر أي من البلدين الاصطياد في المياه الإقليمية للبلد للأخر بدون مقابل، وهو ما سمح للسفن الفرنسية بنهب الثروة السمكية الموريتانية حتى بعد الاستقلال. (2)

كانت الخطوة الأولى التي قامت بها السلطات الوطنية لاستغلال الثروة السمكية هي إنشاء شركة التجهيزات والصناعات السمكية في بداية الستينات من أجل إنتاج وتصنيع وتصدير السمك، لكن هذه الشركة أفلست بسبب سوء التسيير الذي كان يتولاه خبير أجنبي نتيجة لعدم وجود الخبرة الفنية الوطنية، بعد هذه التجربة لجأت السلطات الموريتانية إلى إبرام اتفاقيات مع بعض أساطيل الصيد الأجنبية في إطار سعيها لعقلنة تسيير هذا القطاع، وكان مصير هذه المحاولة كسابقتها هو الفشل، مما دفع السلطات المعنية إلى إتباع سياسة منح رخص الصيد للسفن الأجنبية التي ترغب في الاصطياد في المياه الإقليمية الوطنية مقابل دفع إتاوات سنوية تتراوح قيمتها ما بين 200 إلى 300 ألف دولار أمريكي، عن كل سفينة، ونتيجة لضعف جهاز الرقابة البحرية عمدت السفن الأجنبية إلى تجاوز نصوص الاتفاقية وعدم احترام الشروط المتفق عليها مما دفع الحكومة الموريتانية إلى التخلي عن هذه الثروة أيضا وتبني سياسة جديدة أكثر عقلانية تهدف بالأساس إلى حماية هذه الثروة، وتمحورت هذه السياسة حول :

(1) - ولد احمد محمود عيسى، السياسات النقدية الموريتانية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 1985-1997، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2001، ص: 83.

(2) - محمد لمين ولد سيدنا، مرجع سابق، ص: 25.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

- إلغاء العمل برخص الصيد، واستبداله بنظام إقامة الشركات المختلطة، وهو ما ينهي الاستغلال الفوضوي لهذه الثروة⁽¹⁾.

- وضع سياسة للإفراغ الإجباري، حيث تلزم جميع السفن العائمة في المياه الإقليمية الموريتانية أن تفرغ حمولتها من الأسماك في "انواذيبو" بدلا من اسبانيا وهو ما يحسن من الرقابة البحرية من خلال التعرف على الكميات والنوعيات المصطادة.

- إنشاء الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك والتي تحتكر سوق المنتجات السمكية، وهو ما سمح بالتحكم في سوق إنتاج هذه المادة.

وقد نجم عن هذه السياسة زيادة حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي أدت إلى تحقيق بعض الانجازات الهامة نذكر منها.

- تكوين أسطول وطني من 60 باخرة صيد يتجه أساسا نحو تصدير أنواع متعددة من الأسماك للأسواق الأوروبية واليابانية⁽²⁾.

- إنشاء محطة عامة لإصلاح وترميم البواخر وإنشاء وحدة صناعة لمعدات وأدوات الصيد، ويشارك قطاع الصيد بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (الأسعار الجارية) حوالي 5 % في العام 2002 وينقسم صيد السمك في موريتانيا إلى نوعين:

1-4-1- الصيد التقليدي: يوجد هذا النوع في السواحل البحرية (على طول ستة أميال بحرية) وكذلك على ضفاف نهر السنغال، وتعتمد عليه السوق المحلية في توفير حاجياتها السمكية، ويتراوح إنتاجه سنويا ما بين 18 إلى 20 ألف طن، وأغلب العاملين فيه مواطنون باستثناء بعض الأفارقة العاملين على شواطئ المحيط الأطلسي، وهو يوفر عددا لا بأس به من فرص العمل ويعاني هذا القطاع من عدة مشاكل نذكر منها: ضعف المراكب المستخدمة حيث أن أكثرها خشبي وصغير الحجم، ولا يستطيع الذهاب بعيدا عن الشاطئ، هذا إضافة إلى تدني خبرات الصيادين ومحدودية قدراتهم المادية مما يؤثر سلبا على مردود يتهم.

1-4-2- الصيد الحديث: يضم هذا الشكل صيد أسماك الأعماق والسطح، ويتم بوسائل متقدمة غالبا ما تكون على شكل مصانع متحركة، ويشمل إنتاجه الجزء الأعظم من إنتاج البلاد من الأسماك، وهو موجه بالكامل للتصدير، ويعاني هذا النوع من الصيد هو الآخر من مشاكل لعل من أهمها:

■ عدم قدرة الأسطول الوطني على أداء مهمة الصيد البحري مما جعل الدولة تلجأ إلى الأسطول الأجنبي مع ما في ذلك من مخاطر على الثروة الوطنية.

(1) - ولد عبد الله السيد الشيخ، مرجع سابق، ص: 27 .

(2) - ولد بنن حنين، دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية، دراسة حالة موريتانيا الفترة 1984 / 1998، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 69.

■ نقص العنصر البشري المؤهل، ويعود ذلك إلى هشاشة مؤسسات التكوين البحري، وقصورها عن تلبية الحاجات المتزايدة في هذه المجال.

■ قلة رؤوس الأموال، حيث أن الاستثمار في هذا المجال يتطلب مبالغ ضخمة.

■ ضعف إمكانيات الهيئات المكلفة بالرقابة وعدم كفاءة الموجود منها، وهو ما قد يعرض المصايد الموريتانية لعمليات النهب والتخريب من طرف الأساطيل الأجنبية.

المبحث الثاني: برامج الإصلاحات الاقتصادية والتجارية ودواعي انتهاجها في موريتانيا:

المطلب الأول : الخطط والاستراتيجيات التنموية قبيل برامج الإصلاح الاقتصادي:

1 - خطة التنمية الاقتصادية الأولى (1963-1966):

لقد كانت أهداف هذه الخطة تتمثل فيما يلي:

تجسيد استقلالية البلاد وخاصة على المستوى المالي والإداري وتوفير الأطر الوطنية واليد العاملة المؤهلة.

إقامة البنى الأساسية اللازمة للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تهيئ السبل للمرحلة اللاحقة. (1)

وقد اعترفت الخطة بعد تحديد هذين الهدفين بأنهما متناقضين حيث أن الحاجة في مجال البنية التحتية ستكون عالية الكلفة في حين أن الموارد المالية والبشرية محدودة للغاية وبالتالي فإن حل هذا التناقض سيتم بإتباع سياسة صارمة للتكشف في الميزانية .

وعلى الرغم من أن البلاد أنذاك لا تزال غالبية سكانها 90 % تعتمد على القطا الريفي، فإن الاستثمارات المختلطة وجهت إلى القطاع العصري خاصة ما يتصل باستغلال مناجم حديد الشمال وللبنى الأساسية لمدينة نواكشوط، وبذلك تكون المقومات الرئيسية لحياة السكان " الرعي والزراعة " قد أهملت منذ الوهلة الأولى في ظروف لا تزال فيها كميات الأمطار مواتية، وهذا ما أوضحتها الخطة بقولها أنه " في بلد يتميز بموارد زراعية محدودة وتعلق تنمية ثروته الرعوية بنقص المياه وتحمل المراعي فوق طاقتها، فإن تقدمه الاقتصادي يمكن أن يتحقق عن طريق استغلال الثروات المعدنية، إن هذا الاختيار هو الذي أهمل على أساسه القطاع الريفي في ظروف لا تزال ملائمة لتنميته، وأصبح سكانه بعد فترة وجيزة "نهاية الستينيات" عالة على قطاع عصري ضعيف البنية ومحدود الطاقة "وتتضح أهمية القطاع ألنجمي أكثر من خلال نسبة الاستثمارات المخصصة والتي بلغت 33.8 % من مجموع الاستثمارات بينما تتجاوز نسبة الاستثمارات الفعلية فيه 34.1% من مجموع الاستثمارات، كما يظهره الجدول التالي :

(1) - محمد ولد حمو، مرجع سابق، ص: 111 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

الجدول رقم (06) : التوزيع القطاعي لاستثمارات (الخطة الاقتصادية الأولى) 1966/1963

القطاع	الاستثمارات المخصصة بملايين الأوقية	الاستثمارات الفعلية بملايين الأوقية	النسبة المخططة %	النسبة الفعلية %	نسبة الإنجاز %
الإنتاج المنجمي	1867	2311	33.8	34.1	123.2
التقيب والدراسات	316	173	5.7	2.5	54.7
النقل والمواصلات	762	973	13.7	14.4	127.7
الإنتاج الريفي	480	373	8.6	5.5	71.7
الصيد البحري	382	1150	6.9	17.0	301
التجارة والخدمات	130	256	2.3	8.3	197
التعليم وتكوين الأطر	184	174	3.3	2.6	94.7
الصحة العامة	154	186	2.8	3.7	120.7
التعبير والبناء والشؤون البلدية	837	843	15.1	12.4	41
الإدارة والسيادة الوطنية	427	328	7.7	4.8	77.1
المجموع	5550	6767	100	100	122

المصدر: الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص: 19

يتضح من خلال الجدول 06 أن قطاع المناجم احتل المرتبة الأولى، يليه صيد الأسماك بينما لم يخص للمنتجات الريفية إلا ما لا يتجاوز ربع المخطط للمنتجات المعدنية وإذا استثنينا هذه الحالة المثيرة من عدم التوازن بين قطاع ريفي معيل لأغلب السكان وقطاع منجمي ناشئ، فإن بقية الاستثمارات وجهت في مسارات تنمية اقتصادية واجتماعية أخرى، كالنقل والمواصلات بنسبة 14.4 % من الاستثمارات، والتعمير والماء والكهرباء والشؤون البلدية بنسبة 12.4 % والصحة العامة بنسبة 3.8 % والتعليم وتكوين الأطر بنسبة 2.6 % والتدريب والدراسات بنسبة 5.2 %.

وقد بلغ مجموع الاستثمارات المخططة (5550) مليون أوقية بينما بلغت الاستثمارات الفعلية (6767) مليون أوقية، وهي نسبة تعادل 122 %، وإن كانت هذه النسبة تخفي وراءها التباين الواضح من قطاع لآخر، ففي حين بلغت نسبة الانجاز في قطاع الصيد مثلا 301 % لم تصل هذه النسبة في قطاع التعمير والماء والكهرباء والشؤون البلدية سوى نسبة 41 %، وهي أقل نسبة إنجاز مسجلة في الخطة الاقتصادية والاجتماعية الأولى، وكان مخططا أن يتم تمويل حوالي 87 % من استثمارات هذه الخطة من المصادر الأجنبية والباقي من التمويل المحلي ولكن تبين أن هذه الخطة من المصادر الأجنبية تغطيها بنسبة تفوق 90 % من مصادر أجنبية، وخاصة من فرنسا خلال فترة الخطة فيمكن أن نذكر منها: (1)

■ مرفأ نواكشوط التجاري، مسلخ في مدينة كيهدي ، خلق أسطول بحري.

■ إنشاء منشآت لمعالجة السمك في انواذيبوا، وميناء للصيد البحري

■ إنشاء مولد كهربائي في مدينة نواكشوط، وتزويد العاصمة بالماء الصالح للشرب، وملاحظة عامة فإن غياب المعطيات الإحصائية بالنسبة لكافة القطاعات يجعل من الصعوبة بمكان وضع خطة تنموية لها مداولاتها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أشار إليه الهدف الثاني الذي اعتبر أن الخطة الأولى ستهدأ للاحقتها أكثر.

2 - خطة التنمية الاقتصادية الثانية (1970/1973) :

لقد جاءت الخطة الثانية متأخرة عن وقتها حيث كان من المتوقع أن تغطي الفترة من (1967/ 1971) وتهدف هذه الخطة بصورة إجمالية إلى :

- مواصلة بناء البنية التحتية.

- تلاقي الوضعية الصعبة التي عاشها القطاع التقليدي من جراء أزمة الجفاف الحاد التي مثلت سنوات الخطة دونها (2) وقد اعتبرت الخطة أن نقص الدقة في البيانات المتوفرة وعدم السيطرة على تمويل أغلب المشاريع "تمويلات من الخارج" تجعل من اللازم اعتمادها على برامج سنوية تدمج فيها المعطيات الجديدة، ومن هذا المنطلق تصبح مجرد إطار كلي يحدد السياسات القطاعية العامة التي تتجسد من جملة المشاريع التي يراد

(1) - صدفي ولد محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 66.

(2) - ولد أحمد محمود عيسى، مرجع سابق، ص: 93.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

تنفيذها خلال السنوات الأخيرة، أما توزيع الاستثمارات المخططة فيتضح فيه زيادة الاهتمام بالقطاع الريفي الذي ارتفعت نسبته من 8% كما في المخطط الأول إلى 14% وإن كانت هذه النسبة لا تعطيه حق قدره، وقد استحوذ قطاع الصناعة والمعادن والنقل والمواصلات على أكثر من 60% من استثمارات هذا المخطط. أنظر الجدول التالي: (1)

الجدول رقم(07): يوضح استثمارات الخطة الاقتصادية الثانية (بملايين الأوقية)

النسبة إلى مجموع الاستثمارات	الاستثمارات المخططة (بملايين الأوقية)	القطاعات
13.9	6561	القطاع الريفي
0.1	33	الصناعة التقليدية
34.5	16223	الأنشطة الإنتاجية الجديدة
32.8	15480	التجهيز
3.3	1540	الصحة والسكان
5.7	2694	التعليم والتكوين
0.7	345	الإعلام
1.5	703	السياحة
6.9	3261	قطاعات السيادة
0.6	295	المسوح والدراسات والبحث
100	47135	المجموع

المصدر :سيدي عبد الله ولد المحبوبي،الهجرة والتنمية، مرجع سابق،ص: 188.

يتضح من خلال الجدول 07 أن مجموع استثمارات الخطة قد بلغ 47135 مليون أوقية، كانت حصة التعليم العالي والصحة والصناعات التقليدية والإعلام والسياحة منها متواضعة إذ لم تصل إلى 12 %، وقد بلغ مجموع

(1) - محمد ولد حمو، مرجع سابق، ص: 114 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

الاستثمارات المقدمة فعلا 5520 مليون أوقية، وكانت نسبة الانجاز 6.58 من الاستثمارات المخططة، ويرجع انخفاض هذه النسبة عن سابقتها إلى عوامل منها:

- صعوبات الحصول على التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه الخطة بنسبة 90 %.

- انعكاسات ظاهرة الجفاف الذي ضرب البلاد في تلك الفترة.

ويوضح الجدول التالي حصيلة المشاريع المتوقعة والمنفذة (1973/1970)

الجدول رقم (08): يوضح حصيلة المشاريع المتوقعة والمنجزة سنة (1973/1970)

القطاعات	المشاريع المتوقعة	العدد المنجز	الإنجاز %
القطاع الريفي	39	8	205
الصناعة التقليدية	1	0	20
الأنشطة الإنتاجية الجديدة	33	16	48.5
التجهيز	40	18	45
الصحة والسكان	5	0	0
التعليم والتكوين	24	5	20.8
الإعلام	2	0	0
السياحة	7	1	14.3
قطاعات السيادة	0	0	0
المجموع	157	48	5.30

المصدر: ملاي أحمد محمود، دور البنك الدولي في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في موريتانيا،

مرجع سابق، ص: 46.

يظهر أن أغلبية المشاريع استأثر بها قطاع التجهيز 40 مشروع، وتعتبر نسبة الانجاز فيه من أحسن النسب المسجلة 45% بينما انعدمت نسبة الانجاز في مشاريع الصحة والسكان والصناعة التقليدية والإعلام ويسجل قطاع المناجم أعلى نسبة 48.5%.

وقد أوضحت الدراسة التقييمية المعدة من قبل مركز أبحاث التنمية الاقتصادية أغسطس 1972 أن هذه الخطة لم تكن خطة بالمعنى الضيق للكلمة، وإنما هي مجرد توصيات عامة يغلب عليها الطابع السياسي، وبالتالي فإن الأهداف الأساسية التي ينبغي التركيز عليها مثل زيادة الإنتاجية والدخل الفردي والقومي وتحسين مستوى حياة كافة الشرائح الاجتماعية ومناطق البلاد لم تتل الأولوية التي تستحقها وعلى العكس كانت الأهداف

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

السياسية صاحبة الأولوية مثل الوحدة الوطنية وإعادة الاعتبار للشخصية الموريتانية والاستقلال السياسي والثقافي.

والتركيز على العاصمة، ومن هذا المنطلق كانت الخطة أقرب إلى خطة للتنمية السياسية، وهكذا لاحظت الدراسة التقييمية أن 65 % من الاستثمارات التنموية وجهت إلى القطاع الاقتصادي و10 % نحو القطاع الاجتماعي وأقل من 20 % نحو القطاع الاقتصادي، وهذه السمات التي طبعت الخطة جعلتها بعيدة عن تحقيق الأهداف.

وأهم المشاريع التي تم إنجازها في هذا المخطط هي:

■ دراسة استصلاح غرغول وتجربة زراعة القمح "تامورت إنعاج" ودراسة حالة السدود في الحوض الغربي وإنجاز 15 سدا في منطقة الحوض، وإكمال دراسة استصلاح سهل بوقي هذا في مجال التنمية الريفية.

■ أما في مجال الصيد البحري فقد تم تشييد مصنع لدقيق السمك وزيته وتجهيز مخبر الصيد، وشراء سبع بواخر صيد وباخرة للتعليم وإحداث مركز للتكوين في أنواذيبو.

■ وعلى صعيد البني التحتية تم إنجاز دراسة طريق الأمل "نواكشوط النعمة"، وإنشاء مولد كهربائي في أنواذيبو، وإنتاج وتوزيع المياه في أطار وروصو وتزويد العاصمة بخط آخر للمياه من إدين.⁽¹⁾

3 - خطة التنمية الاقتصادية الثالثة (1976-1980):

تتميز هذه الخطة عن سابقتها بأنها خماسية، وأنها جاءت في ظل الاستقلال النقدي والمالي وإنشاء العملة الوطنية (الأوقية) والبنك المركزي الموريتاني هو ما ساعد إلى حد ما في توفير البيانات والمعطيات الاقتصادية الضرورية.

كما تعزز الاستقلال الاقتصادي أيضا من خلال تأميم القطاع المنجمي في عام 1974. وقد تحددت أهداف هذه الخطة من خلال التوجهات التالية.

- العمل على تحقيق تعليم أساسي ومهني يهدف إلى تكوين كوادر محلية متخصصة قادرة على تحقيق التنمية⁽²⁾.

- مشاركة الدولة وتشجيعها للتنمية الزراعية والصناعية إضافة إلى تشجيع ودعم الشركات الوطنية وإعادة تنظيم المؤسسات العامة المتخصصة في مجالات الصناعة والتجارة والمالية وتشجيع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار وتعميمه على مختلف البلاد، وإدارة موارد القطاع بأسلوب أكثر مردودية اقتصادية وقد بلغت

(1) - صدفي ولد محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 69.

(2) - محمد لمين ولد سيدينا، مرجع سابق، ص: 30.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

الاستثمارات المخططة لتحقيق أهداف الخطة مبلغا يقدر بـ 42 مليارا أوقية، ساهم القطاع العام فيها بنسبة 67.06 % من إجمالي الاستثمارات، وتم توزيعها على النحو التالي:

الصناعة والمعادن 33 %، النقل والمواصلات 29 %، التنمية الزراعية 14 %، الصحة والتعليم 10 % و 14 % قطاعات أخرى⁽¹⁾.

ومما يجدر ذكره أن هذه الخطة تأثرت كثيرا بحرب الصحراء الغربية التي دخلت فيها البلاد في العام 1975 والتي ألحقت أضرار جسيمة بالقطاع المنجمي الذي يعتبر آنذاك القطاع المصدر شبه الوحيد الذي يسمح بالحصول على العملة الصعبة. ومن أهم المشروعات المنجزة في هذا المخطط :

- مشروع أمبورية: لاستصلاح الأراضي وزراعة الأرز في منطقة روصو، إضافة إلى إنشاء مجموعة من السدود في بعض الأودية

- مشاريع صناعية تراوحت بين معامل صغيرة ومتوسطة لصناعة الحليب والنسيج والملابس إلى مشروعات كبيرة، كمركب الصلب في أنواذيبو، ومشروع بناء مصفاة أنواذيبو، كما تم إنجاز مصنع لتحويل السكر إلى طوابق وقوالب

- مجموعة مشاريع تنموية نذكر منها: طريق نواكشوط، النعمة الذي وصل حينها إلى "تمبذغة" وإقامة ميناء في المياه العميقة لمدينة نواكشوط بالتعاون مع الصين.

4 - خطة التنمية الاقتصادية الرابعة (1981-1985) :

تعتبر هذه الخطة ثاني خطة خماسية تعرفها البلاد. وقد استفادت من نتائج أول تعداد وطني للسكان سنة 1977 وأعطت تصورا يغطي فترة أطول حتى العام 2000، اعتمدت في مطلقها على تشخيص للحالة الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تنامي دور القطاع الثالث (قطاع الخدمات كالتجارة والمواصلات) واختلال كبير في ميزانية الدولة وكلفة عالية للمشاريع التنموية ومدىونية خارجية كبيرة، ونصت هذه الخطة على أنها ستكون اللبنة الأولى لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق إستراتيجية بعيدة المدى تمكن البلد من تحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي.

ومن أجل الوصول إلى ذلك دعت الخطة إلى إتباع الإجراءات التالية :

- تحديد النفقات العمومية وترشيدها.
- مراجعة سياسة الدولة فيما يخص المؤسسات العمومية.
- إعادة تنظيم الدين العمومي الخارجي.
- إكمال مشروعات المخطط الثالث وتشغيل المشروعات المنتهية وتسوية وضعية المشروعات المتوقعة (مصفاة تكرير النفط، مصنع قولبة السكر ..)

(1) - محمد ولد محمود، مرجع سابق، ص: 115.

- المضي قدما في تنفيذ المشروعات المنجمية وخاصة في مجال الحديد والنحاس والجبس وذلك بالاشتراك مع مستثمرين عرب.

- تطوير قطاع الصيد البحري واستغلاله بشكل أحسن.

وقد بلغ مجموع الاستثمارات المخططة حوالي 89205 مليون أرقية، توفر منها المصادر الخاصة نسبة 2،88 % وتم توزيع استثمارات هذه الخطة على النحو التالي 6،24% لقطاع الصناعة والمعادن و 3،22 % لقطاع البنية التحتية و 21،7% للقطاع الريفي، وكان نصيب الصحة والتعليم 10،6% أما قطاع الصيد البحري فقد خصصت له نسبة 6،4% والبقية للقطاعات الأخرى. تشير أخيرا إلى أن هذه الخطة تزامنت مع استقبال موجة الجفاف الثانية والتي بلغت ذروتها في الموسم 1984/1983 وألحقت خسائر فادحة بالقطاع الريفي وهو ما أدى إلى تزايد الهجرة السكانية نحو المراكز الحضرية التي مازالت تفتقر للبنية التحتية الضرورية مما زاد من تفاقم المشاكل فيه وكان لهذه الوضعية انعكاس سلبي على أداء الاقتصاد ككل، حيث نما معدل الإنتاج المحلي نسبة 1984 بمعدلات سالبة (-2،3%) وبلغ عجز الميزانية العامة 7،9% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ عجز ميزان المدفوعات 29% من الناتج المحلي، وبلغت المديونية الخارجية ضعفي هذا الناتج، وهي مؤشرات انعكست على حياة المواطنين مسببة سخطا شعبيا عارما ومظاهر من الاحتجاج والرفض في الشارع الموريتاني مما أدى إلى سقوط النظام بذلك وتعليق الخطة والدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدولية من أجل إعادة جدولة الديون والاتفاق حول برنامج للإصلاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: الخطط والاستراتيجيات التجارية والتنموية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

1- برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985-1988):

يعتبر برنامج التقويم الاقتصادي و المالي أول برنامج مدعوم من طرف صندوق النقد الدولي بغرض إجراء إصلاحات اقتصادية أملتها الظروف الصعبة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني، والتي بلغت درجة من التعقيد جعلت من الضروري البحث عن الحلول الملائمة لها.

فقد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يهبط سنويا بنسبة 0،6% ، و ذلك خلال الفترة 1984-80 وكان معدل الاستثمارات قد بلغ في نفس الفترة 32% من الناتج المحلي الإجمالي، والمديونية الخارجية بلغت ضعف هذا الناتج، ووصل معدل خدمة الدين إلى مبالغ جعلت معظم عائدات صادرات الدولة تصرف لسداد أقساط و فوائد الديون المستحقة.

وقد عمل هذا البرنامج على تحقيق أهداف طموحة، وإتباع سياسات اقتصادية كلية من أجل الوصول إلى هذه الأهداف، وإيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تعرقل مسيرة النمو.

1-1- الأهداف و السياسات الاقتصادية للبرنامج:

سعى البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف وذلك من خلال تطبيق سياسات اقتصادية كلية تسعى إلى الحد من الطلب والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

1-1-1- الأهداف الاقتصادية للبرنامج: سعى برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى تحقيق

حزمة من الأهداف لماكر واقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1988 ، وتتمثل تلك الأهداف في النقاط التالية⁽¹⁾ .

-تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للنتائج المحلي الإجمالي قدره 4% والحفاظ عليه طيلة فترة البرنامج ، وبهذه النسبة سيكون معدل النمو الاقتصادي قد غطى معدل النمو الديموغرافي البالغ 2,7% سنويا.

- تخفيض معدل التضخم من 15% سنة 1985 إلى 5% بحلول 1988 .

- تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات من 29% من الناتج المحلي إلى 10% سنة 1988 .

- القضاء على العجز في الميزانية العامة و الذي بلغ 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1984 ، و تحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام 1986 م، إضافة إلى تحقيق ادخار عمومي يبلغ 15% من الاستثمار العمومي مع نهاية البرنامج.

1-1-2- السياسة الاقتصادية للبرنامج: تهدف السياسات الاقتصادية المتبعة في برامج

التقويم الاقتصادي و المالي إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية و المالية المتردية التي عاشها الاقتصاد الموريتاني خلال الفترة السابقة، و تنطلق هذه السياسات من فلسفة المؤسسات النقدية و المالية التي تعرضنا لها سابقا.

-السياسة المالية: يسعى برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى تحقيق توازن ميزانية الدولة بحلول سنة 1986 م، و تحقيق ادخار يساوي 15% من الاستثمار العمومي، ولبلوغ هذا الهدف تم اتخاذ جملة من الإجراءات المتعلقة بالنفقات و الإيرادات العامة

-النفقات العامة: تم اتخاذ جملة من الإجراءات تستهدف الضغط على النفقات العمومية و

تقليصها، و من بين هذه الإجراءات ما يلي⁽²⁾:

-تجميد الاكتاب في الوظيفة العمومية ابتداء من سنة 1986 م، باستثناء قطاعي الصحة و التعليم، ووضع حد أقصى لنمو كتلة الدخول و المرتبات لا يتجاوز 7% خلال فترة البرنامج.

-مراقبة تطور النفقات المدنية و العسكرية رقابة صارمة.

-تعليق الإعانات الموجهة للمؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري.

-السعي إلى إعادة جدولة الديون و تكوين لجنة لإدارة تلك الديون.

-مراجعة هيكل الرواتب والعمل بنظام الجزاءات.

(1)-Ministère du plan، programme de redressement économique et financier، P.R.E.F ، Nouakchott 1985، P:31.

(2) - Ministère du plan، bilan d'exécution du PREF، P:17.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

كانت هذه أهم الإجراءات المتبعة لتقليص النفقات في البرنامج، إلا أن الإصلاحات المالية لم تقتصر على هذا بل تجاوزته من أجل رفع مستوى الإيرادات العامة.

-الإيرادات العامة: من أهم الإجراءات المتبعة لرفع مستوى الإيرادات العامة يمكن أن نذكر ما

يلي:

-زيادة أسعار بعض منتجات مؤسسات الدولة، كأسعار المنتجات البحرية ب 25% و

أسعار شركة المياه والكهرباء ب 10% و شركة توزيع الأدوية PHARMARIM ب: 15%.

-إعادة تنظيم نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية لتشجيع النشاطات الإنتاجية الكثيفة

بالعمل فقط دون غيرها.

-إصلاح نظام الضريبة على الشركات و أرباحها، وعلى الدخل.

-توسيع الوعاء الضريبي عن طريق دعم وسائل الإحصاء ورقابة المكلفين.

-التحسين من فعالية إدارة الضرائب، عن طريق دعم وسائل التحسين والجباية ومحاربة

التهرب الضريبي.

وكما هو متوقع سينجم عن هذه الإجراءات زيادة متوسطة سنويا تقدر ب 12% خلال الفترة

1986-1988 م لإيرادات الدولة.

- السياسة النقدية: ستتبع الحكومة سياسة نقدية تعمل على محاربة التضخم وتشجيع الادخار

الخاص، كما ستتخذ الحكومة إجراءات تقليصية وانتقائية للقروض تعطى فيها الأولوية للقطاعات

المنتجة الصيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الري، ويتم خلالها تقليص التوسع في منح

القروض إلى حدود 5% سنويا، هذا بالإضافة إلى توقيف القروض الممنوحة للحكومة تناسباً مع

الوضعية المالية المنتظرة لإجراء الجدولة وحالة التضخم و زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة

بنسبة 2% سنة 1985 م.

كما شملت الإجراءات المقام بها في هذا المجال دراسة النظام البنكي وتنظيمه حتى يتمكن من

مسايرة الإصلاح الاقتصادي، وقد تطلب ذلك ما يلي: (1)

-مراقبة قروض الاقتصاد و وضع سقوف على الائتمان الممنوح للحكومة.

-وضع سياسة قرض انتقائية لتشجيع القطاعات ذات القدرة السريعة على النمو، وذلك من

خلال منحها النصيب الأكبر من القروض الداخلية.

رفع أسعار الفائدة على الودائع للأجل بنسبة 2% ، وتخفيضها على الودائع تحت الطلب، و

ذلك بهدف تعبئة المدخرات المحلية والمساهمة في امتصاص السيولة الزائدة في المجتمع.

(1) - المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا، 2000 ، ص: 11.

2-1 السياسة المتعلقة بالقطاع الخارجي:

يهدف البرنامج إلى تخفيض عجز الحساب الجاري، وذلك عن طريق زيادة حجم وقيمة الصادرات والنقص في حجم وقيمة الواردات.

وقد تضمن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي خطوات عديدة في مجال إصلاح قطاع التجارة الخارجية تمثلت في:

-إتباع سياسة سعر صرف مرنة.

-تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 16% في 15-02-1985 حتى يصبح سعر صرف العملة الوطنية معبرا عن قيمتها الفعلية، وذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية لصادرات الدولة وتقليص الطلب على الواردات التي سترتفع أسعارها بعد التخفيض.

-إلغاء العمل بنظام الرخص بالنسبة للسلع الوسيطة الصناعية والخدمات المرتبطة بها، وتخفيض عدد المنتجات التي يعتبر منح رخصة لاستيرادها ضروريا.

- تشجيع الاستثمار في أهم قطاعات التصدير، وفي هذا الإطار سمح للمصدرين سنة 1986م في قطاع الصيد بوضع 15% من عائدات صادراتهم في حسابات بالعملة الصعبة.

-تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات و توحيدها لدرجة كبيرة، وإنهاء الإعفاءات، وغير ذلك من الإجراءات التي تستهدف تحرير التجارة الخارجية.

1-2-1-إصلاح المؤسسات العمومية: لقد شهد القطاع شبه العمومي نموا مذهلا في بداية

السبعينات، وكان هذا القطاع يستقطب حينها ما يقارب نصف الاستثمار العمومي وحوالي نصف قروض الجهاز المصرفي ويساهم بقرابة خمس الناتج المحلي الإجمالي و يستخدم ربع العاملين في القطاع الحديث.

ومع نهاية السبعينات بدأ هذا القطاع يشهد تطورا خطيرا تمثل في تسجيل خسائر في معظم المؤسسات العمومية وتراكم في مديونيتها، ولهذا كانت مسألة إصلاح القطاع العمومي أحد المحاور الأساسية للحكومة الموريتانية أثناء تطبيقها لسياستها الاقتصادية خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي.

وفي هذا المجال شملت الإجراءات المتخذة التصفية الكاملة والجزئية لبعض وحدات القطاع العام غير القابلة للاستمرار، وخصخصة جزء آخر من تلك المؤسسات، وإعادة إصلاح المؤسسات الحيوية. ومن أهم المؤسسات العمومية التي شملتها التصفية شركة الدواء الحكومية، وشملت الخصخصة بعض الوحدات التي ترغب الدولة في التخلي عنها، أما برنامج إصلاح المؤسسات العمومية الحيوية فقد شمل أساسا شركة المياه والكهرباء، والمؤسسة البحرية في نواكشوط، ومكتب البريد والمواصلات، والشركة الوطنية للتنمية الريفية، والشركة الوطنية للصناعة والمناجم.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

و قد تمثلت جوانب إصلاح المؤسسات الأنفة الذكر في إصلاح تجهيزاتها وإمدادها بوسائل وخبرة فنية جديدة وتحسين وضعيتها المالية ونظام تسييرها.

وإضافة إلى هذه الإجراءات، فقد تم فتح المجال أمام القطاع الخاص لمنافسة بعض وحدات القطاع العام خاصة في قطاعي الطاقة والنقل الحضري.

1-2-2-1 إصلاح الجهاز المصرفي: تراوحت الإجراءات المتخذة في مجال إصلاح الجهاز

المصرفي بين تطهير ميزانيات بعض البنوك، وخصخصة بنوك أخرى، وإجراء عملية دمج لبعض الوحدات المصرفية.

وهكذا استهدف إصلاح القطاع المصرفي الذي اتبعته الحكومة في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي تحقيق الأهداف التالية:

- تحويل نصيب البنك المركزي في رؤوس أموال البنوك التجارية إلى الدولة بهدف تخفيض مساهمته في هذه البنوك والتركيز على دوره الأساسي المتمثل في الإشراف والرقابة على البنوك و توجيه السياسة الإقراضية للدولة.

- تطهير ميزانية اتحاد بنوك التنمية، والبنك الدولي لموريتانيا، والشركة الموريتانية للبنك، وقد تحملت الدولة تكاليف هذه العملية، ليتم بعد ذلك فتح رؤسألمهم أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب.

- تدعيم وتقوية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية من أجل تفادي أخطاء الإدارة التي حدثت في الماضي، وضمان نظام مرن للوساطة في المستقبل.

كما تم خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إتباع سياسات قطاعية تسعى إلى تنشيط القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

1-2-3-1 توزيع الاستثمارات في البرنامج: حدد البرنامج عدة معايير لاختيار الاستثمارات

التي سينفذها، بحيث تكون منسجمة مع الأهداف والسياسات الماكرواقتصادية التي سيتبعها، وخاصة فيما يتعلق بالحد من الاستدانة الخارجية وتقليص الطلب الكلي. ولهذا انصب توجهه الاستثماري نحو المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تنويع قاعدة الإنتاج المحلي، وتحافظ على مستوى مقبول من النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، وكذا المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والنقل.

وقد بلغ حجم الاستثمارات العمومية المقررة خلال فترة البرنامج 1،55 مليار أوقية، تم توزيعها على 393 مشروع من ضمنها 193 مشروعاً جديداً ظهرت مع البرنامج، وبلغت حصتها من التمويل ما يعادل 22 مليار أوقية، وهو ما يشكل نسبة 40% من إجمالي الاستثمارات المقررة.

ويوضح الجدول التالي نسبة الاستثمارات العمومية في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي.

الجدول رقم (09) : توزيع الاستثمارات العمومية في برنامج PREF (1985-1988)
الوحدة : ملايين الأوقية

النسبة %	المبالغ	القطاع
35,3	19450,3	التنمية الريفية
25,1	13830,1	التنمية الصناعية
27,1	14932,1	البنية التحتية
7,5	4132,5	التنمية الاجتماعية
5	2755	قطاعات أخرى
100	55100	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات PREF

يتضح من الجدول السابق الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع التنمية الريفية في التوزيع القطاعي لاستثمارات البرنامج.

وتعكس تلك الأهمية التوجه الجديد للحكومة والمتمثل في الاهتمام بقطاع التنمية الريفية والتركيز عليه عكس ما كان عليه الحال في الخطط السابقة التي كان قطاع التنمية الصناعية يحتل فيها مكان الصدارة، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البنية التحتية البني الأساسية، المياه الحضرية ... بنسبة قدرها 27,1% من مجموع الاستثمارات المقررة خلال البرنامج، وبذلك يحافظ هذا القطاع على مكانته ضمن القطاعات ذات الأولوية عند الدولة، بعد ذلك يأتي قطاع التنمية الصناعية بنسبة قدرها 25.1% من مجموع الاستثمارات، وتحتل الصناعات الاستخراجية حصة الأسد من هذه النسبة، وهو ما يعني أن أغلب هذه الاستثمارات سيوجه أساسا إلى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM).

أما قطاع التنمية الاجتماعية فلم يلقى الاهتمام المناسب كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول أعلاه (5، 7%) وذلك رغم الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها رأس المال البشري.

ولتمويل هذه الاستثمارات، حصلت الحكومة الموريتانية على عدة قروض من المؤسسات المالية الدولية بقيمة 115 مليون دولار *كقروض للتصحيح، و 60 مليون دولار كتمويل غير مشروط، كما استفادت الحكومة أيضا، خلال فترة البرنامج من قروض في إطار ثلاث اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي قدرت ب 32 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة "DTS" وقرضين في إطار برنامج التصحيح الهيكلي بقيمة 16,9 مليون وحدة من DTS كما منح البنك الدولي السلطة الموريتانية قرضا بقيمة 50 مليون دولار وهو قرض قطاعي، و 10 مليون دولار لمشروع تنمية المؤسسات العمومية وإعادة تأهيلها، كما مول الصندوق الأوروبي للتنمية برنامجا عاما بقيمة 7 مليون

دولار، وهكذا بلغت التمويلات الخارجية لبرنامج التقييم الاقتصادي والمالي 87% ، بينما لم تتجاوز مساهمة التمويل المحلي سوى 46 مليون دولار بنسبة قدرها 13% من مجموع تمويل هذا البرنامج. (1)

2- برنامج الدعم و الدفع (1989-1991) :

ما إن انتهت الفترة المحددة لبرنامج التقييم الاقتصادي والمالي حتى سارعت الحكومة الموريتانية إلى التفاوض من جديد مع صندوق النقد الدولي بغية دعم جهود الإصلاح الاقتصادي التي اتخذت ومواصلتها، وهكذا نص برنامج الدعم و الدفع الذي يغطي الفترة 1989-1991 في مقدمته على أن الدولة ستتابع و تعزز الجهود التي بذلت إبان برنامج التقييم الاقتصادي والمالي، والتي كان هدفها تصحيح الاختلال الاقتصادي والمالي العميق والمتراكم على مدى الفترات السابقة، والشروع في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية. (2)

ولتحديد الأهداف والإستراتيجية التنموية للبرنامج ينطلق هذا الأخير من عدة محاور (3) :
أ- إجراء إصلاح جذري في الجهاز الإنتاجي من أجل تقوية وتنويع قاعدة الإنتاج الوطني.
ب- تدعيم الحالة المالية للدولة، وذلك بواسطة تطبيق سياسة ترشيديّة للنفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحسين كفاءة تحصيل الضرائب.
ج - تحسين أداء المدفوعات الخارجية، عن طريق تشجيع العرض، والتسيير المعقلن للطلب، وتحديد أسعار الصرف والتجارة الخارجية.

د - السعي إلى تناسب مستوى المديونية ومعدل خدمة الدين مع قدرة الاقتصاد على الدفع.
هـ - وضع إستراتيجية كفيلة بتعبئة الموارد البشرية من خلال خلق فرص عمل جديدة وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، وذلك بتطبيق سياسة ملائمة في مجال التعليم والصحة، وتخفيف العبء الاجتماعي المتولد عن إجراءات التصحيح الهيكلي على الفئات الأكثر فقرا في المجتمع.
وانطلاقا من هذه المحاور، تم تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية للبرنامج ورسم سياسته الكلية، وذلك ما سنتناوله في النقاط التالية :

2-1 الأهداف و السياسات الاقتصادية للبرنامج:

لقد رسم برنامج الدعم والدفع أهدافا اقتصادية سيعمل على تحقيقها، وذلك عن طريق إتباع جملة من السياسات الاقتصادية الكلية.

(1) - محمد ولد محمود، مرجع سابق، ص: 137 .

(2) - Ministère du plan. Programme de consolidation et de relance ،PCR، (1989 - 1991) ،Nouakchott، P:02.

(3) - Ministère du Plan. PCR، op cit ، P: 02.

2-1-1- الأهداف الاقتصادية للبرنامج : سعت الحكومة الموريتانية من خلال برنامج

الدعم والدفع إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية تعتبر امتدادا للأهداف التي وضعت في البرنامج السابق، و قد تمثلت هذه الأهداف فيما يلي :⁽¹⁾

- تحقيق معدل نمو حقيقي سنوي للنتائج المحلي الإجمالي في حدود 3.5% خلال فترة البرنامج.

- تحقيق ادخار عمومي في الميزانية قدره 6% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات العمومية.

- تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية، و تحقيق مستوى للاستثمار العام في حدود 16.6% من الناتج المعدل الإجمالي.

- تخفيض العجز في الحساب الجاري من دون التحويلات الرسمية إلى ما دون 9.8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عند نهاية البرنامج.

- الوصول بمعدلات خدمة الدين إلى وضع تتناسب فيه مع قدرات الاقتصاد على الدفع، و يمكن حصر هذا المعدل بين 20% و 25% من حصيله عائدات الصادرات في سنة 1991 م.

و بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة أعلاه، اتبعت الحكومة الموريتانية حزمة من السياسات سنتعرض لها في الفقرة التالية.

2-1-2- السياسات الاقتصادية الكلية للبرنامج: لقد شملت السياسات المنتهجة لتحقيق

أهداف برنامج الدعم والدفع مزيجا من السياسات أبرزها السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة الأسعار، و سياسة إصلاح المؤسسات العمومية، إضافة إلى إتباع سياسة اجتماعية لغرض التخفيف من آثار تلك السياسات السابقة و التي تلحق الضرر بمختلف فئات المجتمع، و بصفة خاصة الطبقات الهشة والمحرومة.

-**السياسة المالية:** تعتبر سياسة الضرائب وترشيد الإنفاق أهم السياسات التي اتبعتها برامج الإصلاح الاقتصادي بهدف الحد من حجم الطلب الكلي و ما يترتب عن ذلك من فوائد اقتصادية أخرى.

-**الإيرادات العامة:** اتبع برنامج الدعم والدفع عدة إجراءات تتعلق بإصلاح النظام الضريبي من أجل زيادة حصيله إيرادات الموازنة العامة وتتمثل هذه الإجراءات في:

- زيادة حصيله الضريبة الصغرى التقديرية، بتحويلها إلى رسم على رقم الأعمال بنسبة قدرها 4% من رقم أعمال المؤسسات الخاضعة لنظام الأرباح التجارية والصناعية، ويندرج تحويل الضريبة الصغرى الجزافية إلى ضريبة على رقم الأعمال في إطار التركيز على الضريبة على رقم الأعمال وتقليص الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية بهدف تشجيع الإنتاج.

(1) - Ministère du plan، programme de consolidation et de relance، (PcR)، op.cit، P:04.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

-تحسين نظام الضرائب في قطاع الصيد، سواء تعلق الأمر بالضرائب على الرواتب والأجور، أو بالضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، أو الضريبة على أداء الخدمات. وسوف يتم التركيز على تنمية حصيله الإيرادات من الضريبة على أداء الخدمات بفضل وضع سياسة صارمة في مجال المراقبة والتحصيل.

-إجراء تغييرات في نظام الإعفاءات الجمركية واختصارها على الاستثمارات التي تحظى بالأولوية في إطار السياسة الاقتصادية للدولة بالإضافة إلى إجراء إصلاحات في قانون الجمارك بشكل يضمن زيادة الحصيله الضريبية دون زيادة الضغط الضريبي.

-وضع سياسة صارمة للمراقبة، عن طريق تطبيق نظام محدد لمراجعة الحسابات و تقوية الرقابة الجمركية، وتعزيز إجراءات التحصيل بشكل عام من خلال القضاء على التهرب الضريبي، والتأخر في دفع الضرائب.

ومن خلال تطبيق الإجراءات السابقة يتوقع البرنامج زيادة حصيله إيرادات الموازنة بمعدل قدره 7، 11% في المتوسط خلال سنوات البرنامج.⁽¹⁾

النفقات العامة: تابع برنامج الدعم والدفع العمل على التقليل التدريجي للنفقات العمومية بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص، وفي هذا الإطار ركز البرنامج على تخفيض عدد المستخدمين الحكوميين والذين كانوا يشكلون في السابق عمالة زائدة، والعمل على رفع كفاءة وتحسين مهارات البقية الباقية من هؤلاء المستخدمين حتى يصبحوا قادرين على منافسة نظرائهم في القطاع الخاص.

وفي نفس الوقت واصل البرنامج الدعم الموجه للقطاعات ذات الأولوية من أجل تقويتها، وزيادة قروض الميزانية الموجهة لصيانة التجهيزات والأثاث، كما تم على مستوى آخر عقلنة نفقات التعليم بمساعدة من البنك الدولي و رفع نسبة التمدرس، ومسايرة مناهج التعليم لمتطلبات سوق العمل على قائمة أولوياته.

ويتوقع البرنامج من خلال هذه الإجراءات تخفيض النفقات العامة حيث تصل إلى 17,3 مليار أوقية سنة 1989 باستثناء مدفوعات الدين، أي بنسبة زيادة قدرها 14,85% مقارنة بسنة 1988، و إلى 17,9 مليار أوقية سنة 1990 بنسبة نمو قدرها 3% مقارنة ب 1989 ، وفي سنة 1991 من المتوقع أن يصل حجم النفقات العامة إلى 18,7 مليار أوقية بنسبة نمو قدرها 4% .

وبالنسبة لخدمة الدين، فإنه من المتوقع أن ترتفع الفوائد المدرجة في النفقات الجارية في المتوسط إلى 2,35 مليار أوقية سنويا خلال فترة البرنامج، في حين يصل حجم الأقساط المدفوعة إلى 5,42 مليار أوقية سنويا خلال نفس الفترة، وسينمو مجموع خدمة الدين بنسبة متزايدة قدرها 3,61% و 14,2% و 17,3% خلال سنوات البرنامج الثلاثة على التوالي.

(1) Ministère du Plan، PCR، op cit ، P: 11.

وترجع هذه الزيادة المتدرجة في أعباء خدمة الدين إلى آثار عمليات إعادة الجدولة التي تمت مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد.

ومن هنا يتضح أن عملية إعادة جدولة الديون وإن كانت تهدف إلى تقليل حجم مدفوعات خدمة هذه الديون في الأجل القصير، وخلال فترة محدودة هي فترة تجميد الدين إلا أن هذه العملية يتمخض عنها زيادة واضحة في هذه المدفوعات في الأجل القصير نظرا للتكلفة الإضافية التي يتحملها البلد المدين من جراء هذا التأجيل والتي تتمثل في فرض سعر فائدة مرتفع على المبالغ المؤجل دفعها، ومن هنا يتزايد عبء الدين الخارجي في المستقبل. (1)

وقد توجي عملية تخفيض النفقات العامة وزيادة أعباء خدمة الديون بأن الهدف من هذه الإجراءات التي يتضمنها هذا البرنامج وغيره من البرامج التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية هو إغراق الدول النامية بالديون من جهة، وضمان تحصيلها من جهة أخرى.

-السياسة النقدية: واصل برنامج الدعم والدفع إتباع سياسة نقدية صارمة تهدف إلى التحكم في عرض النقود في المجتمع، وذلك للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي وبالتالي المساهمة في تخفيض معدلات الطلب. ولتحقيق ذلك اعتمد البرنامج على الوسائل التالية:

-المراقبة الدقيقة لنمو قروض الاقتصاد، وتوجيه هذه القروض إلى القطاعات ذات الأولوية والواقبة للنمو، وتجميد القروض الصافية للدولة.

- مواصلة إصلاح القطاع المصرفي، بواسطة تدعيم وتعميق إجراءات إعادة تنظيم وإصلاح البنوك التجارية، وتقوية رقابة البنك المركزي عليها حتى تلتزم بتطبيق قواعد التسيير السليمة المحددة لها.

-العمل على إبقاء معدل نمو الكتلة النقدية في الحدود الملائمة لأهداف الحد من العجز في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم.

-إتباع سعر فائدة حقيقي موجب من أجل تعبئة المدخرات المحلية.

سياسة الأسعار: يسعى برنامج الدعم والدفع إلى القضاء على التشوهات الحاصلة في الأسعار والتي أصبحت لا تعبر فعلا عن تكلفة عوامل الإنتاج التي استخدمت في إنتاجها، وذلك من خلال إتباع سياسة تعمل على تحرير الأسعار عن طريق إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية، وتقليص عدد المنتجات التي تحدد أسعارها رسميا، وإصلاح التشوهات وأسعار الخدمات العمومية عن طريق رفع أسعارها لتتناسب مع تكلفة الخدمة، كما حدد البرنامج المواد الغذائية ووضع جدول زمني لتحرير أسعارها في الفترة التي تخضع أسعارها للمراقبة (90 - 1991) من أجل الوصول إلى تناسب بين أسعار التكلفة وسعر البيع للمستهلك مع ترك هامش للموزعين.

(1) - رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص ص: 545-546.

2-1-3- السياسة المتعلقة بالمؤسسات العمومية: تابعت الحكومة الموريتانية إجراءات

إصلاح القطاع العمومي وشبه العمومي وتعميقها في ظل برنامج الدعم والدفع، والتي كانت قد بدأتها في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي وشملت هذه الإجراءات عدة محاور من أهمها (1):

- وضع إطار قانوني وتنظيمي يحوي مجموعة من النصوص القانونية بهدف تحديد أفضل لطبيعة، وظروف إنشاء، وتصفية المؤسسات العمومية، وتحديد دور وتكوين مختلف أجهزة المؤسسات العمومية التي تبقى عليها الدولة. ومن بين هذه القوانين الأمر القانوني رقم 90-90 الصادر بتاريخ 4-4-1990 المحدد لنظام المؤسسات العمومية والشركات ذات رأس المال العمومي والمنظم لعلاقات هذه الهيئات مع الدولة، والمرسوم رقم 118 / 10 الصادر بتاريخ 08/19/1990 المحدد لتشكيل وتنظيم وتسيير المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية.

ومن بين هذه المحاور أيضا، تحديد العلاقات المالية القائمة بين الدولة والمؤسسات العمومية، وذلك بعد أن تراكمت ديون كبيرة على الخزينة العامة للدولة مستحقة لبعض المؤسسات العمومية، وخاصة الشركة الوطنية للمياه والكهرباء، ومكتب البريد والمواصلات، ولمعالجة هذا الوضع استهدف برنامج الدعم والدفع تصفية هذه الديون والحيلولة دون تكرارها مستقبلا.

كما شملت هذه المحاور إعادة هيكلة المؤسسات الإستراتيجية، حيث استهدف البرنامج تقويم وضعية بعض المؤسسات العمومية ذات الطابع الاستراتيجي، ويتعلق الأمر هنا أساسا بالشركة الوطنية للصناعة والمناجم، ومكتب البريد والمواصلات، والخطوط الجوية الموريتانية، والشركة الوطنية للاستيراد والتصدير، والشركة الوطنية للماء والكهرباء، وميناء نواكشوط المستقل، والشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بالنسبة للشركة الوطنية للصناعة والمناجم فقد تمت إعادة هيكلتها المالية في خطة الإنقاذ التي بدأ تنفيذها في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، وذلك من خلال منحها موارد جديدة حيث حصلت على زيادة في رأس مالها بلغت 100 مليون دولار.

أما المؤسسات الأخرى فتم القيام بدراسات لتشخيص وضعيتها وعقد اتفاقيات تحدد التزامات الدولة تجاهها والنتائج التي ينبغي أن تحققها هذه المؤسسات. كما شملت هذه المحاور أيضا، تخلي الدولة عن بعض المؤسسات العمومية وذلك لتخفيف العبء الذي تمثله هذه المؤسسات على ميزانية الدولة والجهاز المصرفي من جهة، وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص من أجل المشاركة في عملية البناء من جهة أخرى. وهكذا تم فتح العديد من الأنشطة التي كانت في السابق تدخل في مجال احتكار الدولة أمام القطاع الخاص، ويتعلق الأمر هنا باستيراد و توزيع الأدوية، والنقل الحضري، وتوزيع الأرز الذي كانت تحتكره الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير، وكذلك قطاع التأمين.

(1) - الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح، مرجع سابق، ص: 94 .

وهكذا تواصل العمل في إطار برنامج الدعم والدفع من أجل وصول عدد المؤسسات العمومية التي تمت خصصتها فعليا إلى 50 مؤسسة في حدود 1990 بعد أن كانت 30 مؤسسة فقط من أصل 100 مؤسسة في ظل برنامج التقويم الاقتصادي والمالي .وعلى مستوى آخر تم إغلاق الشركة الموريتانية لتكرير السكر، كما تم التخلي عن مؤسسات عمومية أخرى. كما تم في إطار إصلاح المؤسسات العمومية معالجة مشكلة العمالة الزائدة عن طريق تقليص عدد عمالها، كما هو الحال بالنسبة لميناء نواكشوط، والشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية SMCPP وشركة النقل العمومي STPN والشركة الموريتانية الجزائرية للصيد،⁽¹⁾ALMAP.

-**السياسة الاجتماعية:** إن سياسات الإصلاح التي اعتمدها برنامج الدعم والدفع ، وبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي خلفت آثار سلبية كبيرة مما استدعى ضرورة إتباع سياسة اجتماعية تهدف إلى الحد من هذه الانعكاسات السلبية سبق أن تعرضنا لهذه الانعكاسات في الفصل الأول. وهكذا عمل برنامج الدعم والدفع على التخفيف من الآثار السيئة لعملية الإصلاح الاقتصادي، وذلك بالعمل على تشجيع العمل في القطاع الحديث خارج الوظيفة العمومية بواسطة الدعم الذي تقدمه الدولة لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تشجيع العمل في القطاع الريفي، عن طريق وضع برامج للتنمية الزراعية والرعية وإتباع سياسة العون الغذائية، وتتجلى هذه الأخيرة في برنامج الغذاء مقابل العمل الذي عملت به الدولة خلال عدة سنوات. كما طالت سياسات تخفيف تكاليف الإصلاحات الاقتصادية قطاعي التعليم والصحة، حيث تم تبني إستراتيجية في مجال التعليم تهدف إلى:⁽²⁾

- زيادة ميزانية التعليم الأساسي ب 9 % سنويا خلال فترة البرنامج.
- تثبيت نمو التلاميذ في المرحلة الثانوية والجامعية طيلة فترة البرنامج، وزيادة ميزانية التعليم العالي ب3% ، و تدعيم التعليم الفني والمهني.
- تشجيع التعليم المحظري والخاص، كقطاعين متممين لجهود قطاع التعليم التابع للدولة، بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع محو الأمية.
- أما بالنسبة لقطاع الصحة، فقد حدد البرنامج لنفسه هدفا إجماليا يتمثل في الصحة للجميع بحلول 2000 وعلى مدى سنوات البرامج الثلاثة تم تحديد عدة أهداف فرعية وهي:⁽³⁾
 - رفع نسبة التغطية الصحية من 30% سنة 1989 إلى 50% بحلول 1991 .
 - رفع القدرة التجهيزية والرقابية للوزارة المكلفة بقطاع الصحة والشؤون الاجتماعية.

(1) - محمد ولد محمود، مرجع سابق، ص: 146.

(2) - Ministère du Plan، PCR، op cit P: 61.

(3) - المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص: 58 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

وبتحقيقه لهذه الأهداف سيتمكن البرنامج من إطالة أمد الحياة الذي كان يتراوح بين 43 و46 سنة، والتقليل من نسبة الوفيات التي كانت تصل إلى 21 %، وبالنسبة للأطفال الأقل من 5 سنوات تقارب 30 %.

2-1-4- توزيع الاستثمارات في البرامج : اتبع البرنامج سياسة استثمارية تتماشى مع الأهداف والسياسات الكلية التي اتبعتها حتى يضمن بذلك الانسجام وعدم التعارض بين مختلف مكوناته. ولهذا ركز البرنامج على المشاريع التي تدعم النمو الاقتصادي وتحد من التضخم، مع المحافظة على المكاسب المحققة على مستوى الاختلالات الداخلية الموازنة العامة للدولة والخارجية ميزان المدفوعات. وقد بلغ حجم الاستثمارات العمومية المقررة خلال فترة البرنامج 45317,7 مليون أوقية، أي ما يعادل 604 مليون دولار *خصص منها 17 مليار أوقية لمشاريع جديدة ظهرت مع البرنامج (و هو ما يمثل نسبة قدرها 37,5 % من إجمالي الاستثمارات المقررة) ، والباقي لمتابعة البرامج السابقة ويتناسب حجم الاستثمارات في البرنامج مع معدل استثماري سنوي يصل إلى 16,6% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

ويوضع الجدول التالي بنية الاستثمارات العمومية المخططة وتوزيعها على القطاعات الأساسية في برنامج الدعم و الدفع.

الجدول رقم (10) : توزيع الاستثمارات العمومية في برنامج الدعم والدفع

الوحدة : مليون أوقية

النسبة إلى إجمالي الاستثمار	المقرر المبلغ للاستثمار	البيانات القطاعات
34,3%	15546,9	قطاع التنمية الريفية
13,2%	5969	التنمية الصناعية
25,1%	11365,5	الاستصلاح الترابي
10,1%	4563	الموارد البشرية
3,1%	1425	القطاع العمومي و شبه العمومي
14,2%	6448	الشركة الوطنية للصناعة و المناجم
100%	45317,7	المجموع

Source : Ministère du Plan; PCR, op.cit , P: 16.

(¹)- Ministère du Plan, PCR, OP. cit. P: 16.

يتضح من الجدول أعلاه، أن التوجه العام لتوزيع الاستثمارات العمومية لم يتغير بشكل كبير في برامج الدعم والدفع عن ما كان عليه في السابق، فقد ظلت التنمية الريفية تحظى بالنسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات المخططة وبلغت نسبتها 34,3% تليها في المرتبة الثانية التنمية الصناعية، حيث بلغت نسبتها الإجمالية 27,4% وهي نفس النسبة التي تحصلت عليها في البرنامج السابق، وذلك بعد إضافة الاستثمارات الموجهة للشركة الوطنية للصناعة والمناجم SNIM والتي وجهت أساسا لتمويل استثمارات منجم " أمهاودات " الذي تم اكتشافه حديثا ويقدر احتياطه ب 80 مليون طن وتبلغ طاقته الإنتاجية 6، 5 مليون طن سنويا⁽¹⁾.

ويأتي في المرتبة الثالثة، الاستصلاح الترابي الذي يشمل البني التحتية والإسكان والمياه الحضرية بنسبة قدرها 25,1% وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاع الموارد البشرية الصحة والتعليم بنسبة لم تتجاوز بشكل كبير النسبة المقررة له في البرنامج السابق، حيث بلغت 10,1% وذلك رغم انطلاق البرنامج من ضرورة وضع إستراتيجية متماسكة لتنمية الموارد البشرية، وفي الأخير جاء القطاع العمومي وشبه العمومي بنسبة قدرها 3,1%.

وفي الوقت الذي كانت فيه موريتانيا تسعى للحصول على تمويل هذه الاستثمارات كانت جدارتها الائتمانية تهتز، حيث بلغت مديونيتها الخارجية بداية السنة الأولى من هذا البرنامج 2010 مليون دولار وهو ما يعادل 205% من الناتج المحلي الإجمالي، أما خدمة الدين فقدرت ب : 185 مليون دولار في نفس السنة .و لهذا لجأت موريتانيا إلى طلب تمويل استثنائي كان اقتراحه في البرنامج على النحو التالي⁽²⁾ :

38,8% على شكل قروض.

32,6% على شكل هبات.

22,2% أشباه هبات.

06,4% من المصادر المحلية.

3- برامج التصحيح الهيكلي (1992- 1997) :

اتسما البرنامجان السابقان اللذان طبقتهما الحكومة الموريتانية بطابع التثبيت والسعي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن النتائج المحققة في ظل هذين البرنامجين كانت قد عرفت تذبذبا واضطرابا كبيرين .ففي حين تمكن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي من تحقيق نتائج جيدة على مستوى الاقتصاد الكلي، لم يستطع برنامج الدعم والدفع من الوصول إلى أغلب الأهداف التي رسمها لنفسه، بل وعلى العكس من ذلك فقد شهدت النتائج الإيجابية المحققة في ظل البرنامج السابق له

(1) - موريتانيا، الرهان على المستقبل، مجلة الاقتصاد و الأعمال، ع123، 1990، ص:118.

(2) - Ministère du plan. Bilan d'exécution PCR، op.cit ، P: 27.

تراجعا كبيرا. إلا أن السلطات الموريتانية كانت وما تزال تتصور، وهي واهمة في ذلك، أن الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أساسا) هي زورق النجاة بالنسبة لها ولاقتصادها، وأنها هي من سينتشلها من بحر المشاكل والأزمات الاقتصادية التي تسبب فيها، وذلك بتوفير التمويل من طرفها، وتسهيل الحصول عليه عن طريق الأطراف الأخرى المانحة. ومما هو معلوم، مدى الأهمية الكبيرة والحاجة الماسة لموريتانيا إلى التمويل الأجنبي.

وهكذا لم تجد موريتانيا بدا من مواصلة التشاور وطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين رأيا في موريتانيا التلميذ الجيد والمطبق الناجح لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، مما سيمكنها من الحصول على التمويل في البرامج اللاحقة وهو ما تحقق بالفعل.

وقد تم في إطار وثائق إطار السياسة الاقتصادية Document cadre de politique économique التي وضعتها الحكومة بالتعاون مع مصالح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعنية بالاتفاق على برنامج للتصحيح الهيكلي جاء على مرحلتين وغطى الفترة من 1992-1997.

3-1 برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994) :

من أجل إنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار اتفقت الحكومة الموريتانية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على وضع برنامج يستهدف إصلاحات هيكلية أكثر عمقا من البرامج السابقة ويعمل على مواصلة مجهودات التصحيح الماكرو اقتصادية والإصلاحات البنوية بغية الوصول إلى تنمية مستدامة.

3-1-1 الأهداف الاقتصادية للبرنامج: ركزت الأهداف الأساسية للبرنامج على تحقيق نمو

مستديم في جو من العدالة، بحيث يضمن ذلك تحسين الدخل الفردي واستقرار الأسعار، بالإضافة إلى تقوية وتعزيز الوضعية الخارجية للدولة، وتتنحصر هذه الأهداف في: (1)

- تحقيق معدل نمو سنوي قدره 5، 3% للنواتج المحلي الإجمالي في المتوسط.

- تخفيض معدل التضخم السنوي إلى 6، 3% بحلول سنة 1994

- تخفيض العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات الرسمية إلى 4، 10% من الناتج المحلي

الإجمالي سنة 1994 هذه الأهداف يتطلب تحقيقها كما جاء في الوثيقة ما يلي:

* تخفيض قيمة العملة الوطنية الأوقية بنسبة 27% في أكتوبر 1992 ، مما سيمكن من

زيادة القدرة التنافسية للصادرات الموريتانية.

(1) R.I.M. 6eme DCPE، document établie par les autorités mauritaniennes en collaboration avec les services du fonds P: 03.

* تخفيض العجز في الموازنة العامة من 8,2% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1992-1993 إلى 3,3% سنة 1994 .

* تطبيق سياسة نقدية حذرة مع إعادة تسديد الدولة للديون المصرفية وإعطاء الأولوية للقروض الموجهة للقطاع الخاص.

3-1-2- السياسات الاقتصادية للبرنامج: اتبع البرنامج بغية الوصول إلى الأهداف المذكورة

أعلاه، جملة من السياسات تمحورت أساسا حول إكمال إعادة الهيكلة للقطاع المصرفي، وتطوير الوساطة المالية، وإصلاح سياسة الإقراض، والتسيير الدقيق للمصاريف العمومية، كذلك تطوير السياسة الصناعية وترقية قطاع الصيد التقليدي، وتأهيل القطاع الخاص، بالإضافة إلى حرية التجارة وإصلاح المؤسسات العمومية والعمل على التطوير المؤسسي حسب الترتيب القطاعي.

كما حاول البرنامج حماية الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا من التأثيرات السلبية لسياسة التعديل الهيكلي، وذلك عن طريق الزيادة المحسوسة للمصادر المخصصة لقطاع الصحة، والمشاكل الديموغرافية، والتعليم الابتدائي والتقني، كما تم تحديد البرامج ذات الأولوية في هذا المجال. وقد عقدت الحكومة العزم على إعداد إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد لمواجهة المسائل المؤثرة في مختلف المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

ومن بين السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة نذكر:

السياسة المالية: سيعمل برنامج التصحيح الهيكلي المطبق من قبل الحكومة الموريتانية على مواصلة السياسة المالية الهادفة إلى دعم ميزانية الدولة بشكل يضمن السيطرة على النفقات المالية غير المرتبطة بالتنمية، وهذا ما سيسمح بتوفير موارد لصالح القطاعات الاجتماعية وزيادة مساهمة الدولة في النفقات الاستثمارية.

إن مثل هذا الدعم يستوجب، حسب ما يرى البرنامج، تحاشي المتأخرات الداخلية التي يمكن أن تعرقل نشاط القطاع الخاص وتساهم في التوسع الفاحش للقروض، كما يستوجب أيضا تقليص الالتزامات الصافية اتجاه القطاع المصرفي مع تثبيت نمو السيولة المحلية بوتيرة تتماشى والأهداف المسطرة في ميدان النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم و ميزان المدفوعات.

من وراء هذه الإجراءات المذكورة أعلاه، يتوقع أن ترتفع إيرادات الموازنة العامة إلى 23% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993⁽²⁾، ومن ثم إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994⁽³⁾.

(¹) - R.I.M، 4eme DCPE، document établie par les autorités mauritaniennes en collaboration avec les services du fonds monétaire de la banque mondiale 18 mai 1991، P- P: 8-9.

(²) - المركز الموريتاني لتحليل السياسات، مرجع سابق، ص: 10 .

(³) - RIM ، 5em Document Cadre de Politique Economique، document établie par les autorités mauritaniennes en collaboration avec les services du fonds، P: 04 .

وفي نفس الوقت، تستعمل الحكومة على مواصلة سياسة الصرامة في مجال النفقات العمومية، ويتوقع معدو هذا البرنامج أن تنخفض النفقات الجارية من 18,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 إلى 17,4% سنة 1993، وتصل في سنة 1994 إلى 16,2% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يتوقع زيادة فائض عمليات الخزينة العامة ليصل إلى 5,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، وستعمل الحكومة على مراجعة انعكاسات نشاطات الخزينة سنويا حتى تتمكن من إبراز التقدم الحاصل في معالجة الاختلالات المالية وإمكانية التمويل الخارجي⁽¹⁾ بشروط تفضيلية.

-السياسة النقدية: ستقوم الحكومة الموريتانية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي بتطبيق سياسة نقدية تمكن من تحقيق الأهداف الأساسية للبرنامج، حيث ركزت السياسة الإقراضية للبرنامج على توجيه القروض للقطاعات الإنتاجية وبشكل خاص للقطاع الزراعي، وقطاع الصيد، والصناعات الصغيرة، وكذلك تشجيع منح القروض للقطاع الخاص من أجل أن يلعب دورا محوريا وأن يعوض التقليل المتوقع لدور الدولة. وفي نفس السياق سيتبع البنك المركزي سياسة تقوم على الرقابة غير المباشرة للتأثير على مختلف قوى السوق، وذلك من خلال الأدوات الكمية والنوعية المألوفة. وقد تم في هذا المجال تبني إجراءات تتعلق بالقروض والنقود وهي:

-إلغاء السقوف الائتمانية للقطاعات.

-تحرير سعر الفائدة بشكل تدريجي، مع احتفاظ السلطات بحقها في الإبقاء على سعر أدنى يستخدم لصالح دفاتر الادخار من أجل حماية مصالح المدخرين الصغار، وسعر أعلى للقروض لتفادي النسب العالية الأكثر من اللازم، وستراجع هذه النسب دوريا من أجل أن تتطابق مع الأهداف المرسومة ونسبة التضخم.

- توحيد سعر الخصم وإلغاء العمل بمعدل سعر الخصم التفضيلي الذي كان معمولا به قبل 1992 .

- تطبيق نظام الاحتياطات الإلزامية، وتحدد هذه الاحتياطات كنسبة لجميع الودائع ويراجع معدلها دوريا حسب تقدير السلطات النقدية، وتفرض غرامة أعلى من النسب المحددة كسقف للحسابات المدينة على المصارف التي لا تحترمها.

وهذا ما سيمكن المصالح المكلفة في البنك المركزي من إخضاع المصارف لمتابعة دائمة وصرامة فيما يتعلق بالتسيير الاحترازي واحترام نسب التوازن.

-تطبيق سعر فائدة مساو لمعدل إعادة الخصم على قروض الحكومة، على أن يتقرر إحلال سوق لأذونات الخزينة يتم بواسطته تمويل حاجات الخزينة دون اللجوء إلى البنك المركزي من أجل إعادة التمويل.⁽²⁾

(1) - RIM ، 4em DCPE، op:cit ، P : 10.

(2) - المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص: 12 .

-إصلاح النظام المالي و البنكي: واصلت الحكومة الموريتانية الجهود التي بذلتها خلال البرنامجين السابقين من أجل إصلاح المنظومة البنكية والمالية وذلك بالتعاون مع البنك الدولي، ومن أهم المحاور التي ركزت عليها سياسة الإصلاح هذه نذكر:

أ -تحسين نظام سعر الصرف، وذلك من خلال اعتماد مكاتب خاصة بالصرف غير البنوك الأولية، واستعمال حساب بالعملة الصعبة في بنوك أجنبية مرخص لها من طرف البنوك الموريتانية لتمويل عمليات الاستيراد. بالإضافة إلى فتح حسابات بالعملة الصعبة وباسم المصدرين الحائزين على بطاقة الاستيراد والتصدير المرخص بها (يستطيع المصدر إيداع 40 % من عائدات صادراته).

ب -إعادة هيكلة القطاع البنكي وتقوية القانون المطبق للنظام البنكي وذلك بواسطة الإجراءات التالية:

*تقوية وتطوير الرقابة البنكية في البنك المركزي.

*تحسين وتحديث نظام الإعلام على أخطار القروض والمتأخرات.

*اعتماد قانون مصرفي لدعم الإطار القانوني ومراقبة البنوك، وتأمين الإجراءات المصرفية السليمة.

*إشعار البنك المركزي بالمعلومات الصحيحة.

ج -تنمية المؤسسات والأسواق المالية، وذلك عن طريق:

*مراقبة السيولة وإدخال أدوات الخزينة للتداول في السوق النقدية.

*تحرير أسعار الفائدة بالتدريج.

*تحديد سقف لأسعار الفائدة المدينة قدره 20 %، وتكوين إستراتيجية متوسطة المدى من أجل توسيع النظام المالي، وذلك من خلال دراسة إمكانية إنشاء مؤسسات مالية جديدة من نوع صناديق التأمين وتعاونيات الادخار. (1)

- القطاع الخارجي: من أجل ضمان استمرار التحسن في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط ستقوم الحكومة الموريتانية بإتباع سياسة صرف تمكن من المحافظة على القدرة التنافسية للصادرات الموريتانية وتنويعها.

عند انطلاق الحكومة في هذا التوجه، ستضع في الاعتبار عدة معايير أبرزها ارتفاع الأسعار على مستوى السوق العالمية، ومستوى الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى الاتجاه الحاصل في السوق الموازية للعملة الصعبة. وفي سبيل توطيد ليبرالية نظام الصرف، ستقوم الحكومة بتوحيد أسعار الصرف خلال هذا البرنامج. وحتى تضمن الانتقال بشكل مرتب للنظام الموحد عملت الحكومة على الانتقال بشكل تدريجي وإتباع خطوات بطيئة لكنها قوية في نفس الوقت وتمكن البنك المركزي من إحكام سيطرته على الموجودات الأجنبية لديه. كما سيتمح البنك المركزي التراخيص

(1) - R.I.M، 5em DCPE، op cit، P-P: 6-7.

للبنوك التجارية من أجل فتح حسابات في البنوك الأجنبية بالعملة الصعبة، وذلك من أجل تسوية بعض التحويلات التجارية، وخاصة تلك المتعلقة بعملية استيراد المواد الضرورية، وذلك ضمن شروط محددة من طرف البنك المركزي. فضلا عن ذلك، سيكون باستطاعة المصدرين الاحتفاظ بأجزاء من عائدات صادراتهم في حسابات مفتوحة لدى البنوك الموريتانية حتى يتمكنوا بذلك من توفير السيولة بالعملة الصعبة اللازمة لتغطية نفقات وارداتهم من سلع وخدمات. إضافة إلى هذا، سيضع البنك المركزي إطارا تنظيميا يحدد مجمل العمليات وينظمها بين الفاعلين الاقتصاديين في هذا المجال.⁽¹⁾

إصلاح المؤسسات العمومية: تعتبر الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية امتدادا لتلك الجهود السابقة والتي بدأت 1989 عندما تبنت الحكومة الموريتانية برنامجا تصحيحيا يهتم بقطاع المؤسسات العمومية Programme d'ajustement structure des entreprise Public (Pasep) وقد حصل ، هذا البرنامج على عدة قروض على مدى أربع (4) سنوات كان أولها في نوفمبر 1990 ، ثم في نوفمبر 1992 ، ويناير 1993 ، وأخيرا في أبريل 1994 ، وبلغت هذه التمويلات في مجملها والصندوق ، 50 مليون دولار أغلبها من طرف البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية (BAD) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (FADES) إضافة إلى ألمانيا واليابان .

وقد تمثلت أهم أهداف برنامج إصلاح المؤسسات العمومية في النقاط التالية:

- إصلاح الإطار التشريعي للمؤسسات.

- إعادة الهيكلة المالية لبعض المؤسسات مثل : الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM).

وشركة الخطوط الجوية الموريتانية (Air-Mauritanie) ومتابعة الإصلاحات التي اتخذت ، في البرنامج السابق) أي بداية برنامج إصلاح المؤسسات العمومية (بالنسبة لمؤسسات مثل الشركة الوطنية للماء والكهرباء ، (SONELEC) وهيأة البريد والمواصلات (OPT) وغيرهم. -تصنيف بعض المؤسسات غير القادرة على الاستمرار.

-خوصصة بعض المؤسسات، ورفع احتكار بعضها الآخر لنشاطات إنتاجية وتجارية كما حدث مع الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير، (SONIMEX) والتي كانت تحتكر استيراد السكر والأرز والشاي.

-**سياسة تشجيع الإنتاج:** استهدف البرنامج تغيير البنية الاقتصادية وتحسين وتطوير أدائها بواسطة إجراءات هيكلية مست قطاع الزراعة

والصيد البحري، وقطاع الصناعة وتمثلت هذه الإجراءات في:

-بالنسبة لقطاع الزراعة، سعى البرنامج إلى تشجيع وتنمية الإنتاج الزراعي وتنويع المنتجات الزراعية من خلال تقديم الحوافز للمنتجين والمستثمرين الخواص، وتحقيق الإصلاح الزراعي من

(1) - المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص:8.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

خلال إعادة توزيع الأراضي الزراعية، وإعادة تأهيل الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER) والتي تعمل على تنمية المساحات المروية، بالإضافة إلى تطوير السياسة الزراعية، وتشجيع التعاونيات في مجال الإنتاج الزراعي.

-فيما يتعلق بالصيد البحري، فقد عملت السلطات على تحسين إدارة الثروة السمكية واتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع القيمة المضافة في هذا القطاع، وذلك من خلال إتباع سياسة إقراضية وضريبية مناسبة، وتحسين مستوى أداء وسائل الصيد المتاحة بغرض تشجيع الشركات الصناعية الصغيرة الحجم، إضافة إلى حوصصة الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية (SMCP).

-وبخصوص قطاع الصناعة، فقد سعت السلطات الموريتانية إلى زيادة إنتاجية الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال منح حرية استيراد المواد الأولية وأدوات التجهيز، وإلغاء نظام الرقابة على أسعار المنتجات الصناعية وزيادة حوافز الاستثمار.

3-1-3 توزيع الاستثمارات: بلغ مجموع الاستثمارات المخصصة لمختلف القطاعات في ظل

برنامج التصحيح الهيكلي حوالي 69425 مليون أوقية تم توزيعها على القطاعات الاقتصادية حسب الأولوية وما يخدم تحقيق الأهداف والتوجهات العامة للبرنامج وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(11): توزيع الاستثمارات في ظل برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994)

الوحدة: مليون أوقية

النسبة %	مبالغ الاستثمارات	القطاعات
27,1	18815	التنمية الريفية
21,5	14801	الاستصلاح الترابي
20,8	14491	التنمية الصناعية باستثناء شركة اسنيم
9,8	6820	الموارد البشرية
8,2	5714	تنمية المؤسسات
12,6	8784	شركة SNIM
100	69425	المجموع

المصدر من إعداد الطالب اعتمادا على:

Office National de Statistique (ons) annuaire statistique de Mauritanie année 1995; Nouakchott, Avril 1997;p: 101.

يتضح من خلال الجدول السابق الأهمية التي أولاها البرنامج لقطاع الصناعة، وذلك من خلال منحه الجزء الأكبر من مبالغ الاستثمارات العمومية، حيث بلغت نسبة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع 33,4% مضافا إليها الاستثمارات المخصصة لشركة (SNIM).

إلا أننا إذا استثنينا الاستثمارات الموجهة لشركة SNIM والتي خصصت أساسا لمواصلة تمويل مشروع أمهاودات من مجمل الاستثمارات المخصصة لقطاع التنمية الصناعية سيتضح أن الجزء المخصص لتطوير الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من الاستثمارات العامة لم يتجاوز 14491 مليون أوقية، وهو ما يمثل 20,8% من مجمل استثمارات البرنامج، وبذلك يحتل المرتبة الثالثة في توزيع الاستثمارات بعد كل من قطاع التنمية الريفية والاستصلاح الترابي، حيث أن قطاع التنمية الريفية كان قد حظي بالنسبة الأكبر (27,1%) من استثمارات البرنامج إلا أنها مع ذلك تبقى دون المستوى اللازم نظرا لأهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني ولاعتماد أغلب السكان عليه كونه يمثل مصدر الدخل الوحيد لديهم. ونلاحظ من خلال الجدول السابق كذلك مدى ضعف الأهمية التي يحظى بها قطاع الموارد البشرية، وذلك من حيث الأولوية في توزيع الاستثمارات، حيث احتل هذا القطاع المرتبة الخامسة بنسبة قدرها 9,8% من مجمل استثمارات البرنامج، وتعتبر هذه النتيجة متوقعة إلى حد بعيد وغير مستغربة من برنامج يرى منظروه و فلاسفته ضرورة ضغط الإنفاق الاستثماري المخصص لهذا القطاع من أجل تحقيق فائض في الموازنة وتوجيه القروض الاستثمارية إلى قطاعات ذات إنتاجية غير الصحة والتعليم... وغيرهم، وذلك بالرغم أنه من المعلوم لدى هؤلاء المنظرين أن الاستثمار في المورد البشري هو الذي يضمن التقدم والتنمية المستدامة.

وفي ذيل القائمة ظهر جزء من الاستثمارات موجه لإعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية وتطهير غير القادر منها على الاستمرار.

وعلى مستوى تمويل الاستثمارات في برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994) فقد لاحظنا تزايد نسبة التمويل المحلي في هذه الاستثمارات لكنها تبقى دائما دون المستوى المناسب، إذ بلغت هذه النسبة 21% في حين أنها لم تكن تتجاوز 8% في برنامج التقييم الاقتصادي والمالي، و 15% في برنامج الدعم والدفع.

3-2- برنامج التصحيح الهيكلي (1995 - 1997) :

عقدت الحكومة الموريتانية العزم على مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي بدأت في تنفيذها منذ بعض الوقت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي هذا الصدد جاءت الوثيقة الإطارية السادسة التي ترسم ملامح السياسة الاقتصادية لموريتانيا خلال الفترة من 1995 إلى 1997 ، هذه الوثيقة وضعت من طرف السلطات الموريتانية والمصالح المختصة في الهيئتين السابقتين.

وعلى مدى السنوات الثلاثة رأت الوثيقة المشار إليها أن حل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلد يتوقف على تلازم الاستمرار في تنفيذ السياسات الماكرو اقتصادية المناسبة وتسريع وتيرة

الإصلاح الهيكلي. وهكذا عمل البرنامج الذي تسعى الحكومة لتطبيقه إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات بشكل أكثر، وخلق مناخ ملائم للنمو والاستثمار الخاص مما يؤسس لتحقيق نمو اقتصادي متسارع، الشيء الذي من شأنه أن يولد مناصب للشغل ويحسن من مستوى العيش للسكان، وبذلك يتحقق أحد الأهداف الرئيسية للحكومة وهو تخفيض الفقر في أوساط المواطنين.

إن العناصر الأساسية للبرنامج الذي تبنته الحكومة يركز على⁽¹⁾ :

- المحافظة على استقرار الأسعار وذلك بإتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية.

- خلق نظام شفاف وفاعل (حسب قوانين السوق) للصرف والتجارة الدولية بحيث يشجع على المنافسة ورفع الحواجز أمام الاستثمار والإنتاج.

- إصلاح النظام القضائي والتنظيمي.

- تدعيم الوساطة المالية.

- إيجاد حلول لمشكلة الديون الخارجية.

ومن أجل تحقيق هذه الطموحات وضع البرنامج أهداف رئيسية ركز على تحقيقها بواسطة حزمة من السياسات الاقتصادية سنتطرق لها خلال هذا المطلب كما سنتطرق كذلك للسياسة الاستثمارية للبرنامج، محاولين من خلال ذلك استقراء مدى تطابق توزيع هذه الاستثمارات والأهداف التي رسمها البرنامج، بالإضافة على أهم النتائج التي توصل إليها.

3-2-3- الأهداف و السياسات الاقتصادية للبرنامج : تكاد الأهداف التي رسمها برنامج

التصحيح الهيكلي (1995 - 1997) والسياسات التي طبقها أن تكون صورة مطابقة لتلك الأهداف والسياسات التي سعت إليها ونفذتها البرامج السابقة.

3-2-3-1 الأهداف الاقتصادية للبرنامج: يعمل هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف

رئيسية على مدى السنوات الثلاثة تمثلت في⁽²⁾ :

أ - تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 4,6% في المتوسط، مما سيمكن من تحسين دخل الأفراد وبالتالي استهلاكهم.

ب - الحفاظ على معدلات للتضخم لا تتجاوز 3% سنويا.

ج - تخفيض العجز في الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية) من 13,8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 إلى 5,9% سنة 1997 ، والعمل على زيادة احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة.

(1) - RIM، 6em DCPE، OP cit ، P: 06.

(2) - المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص:7 .

ويعول البرنامج في تحقيقه لمعدل النمو هذا على استعادة الموارد الرعوية والزراعية لعافيتها بعد التساقطات المطرية الهامة خلال السنتين الماضيتين، مما سيكون له الأثر الكبير على مردودية هذا المورد مع العلم أنه يشكل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي.

إلا أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وديمومة هذا الارتفاع لن تكون - بشكل أساسي - إلا بنمو وتعاضم الاستثمار وخاصة في القطاع الخاص، وقد تم في هذا المجال تدليل كل العقبات وخلق مناخ اقتصادي ملائم للمستثمرين الخواص.

وفي صدد التبادل، باشرت الحكومة إلى إلغاء كافة القيود المتبقية من أجل تسهيل إجراءات العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية وأيضا تدعيم دور قوى السوق، وهذا كله بهدف تسريع عجلة النمو الاقتصادي.

3-1-3-2- السياسات الاقتصادية الكلية للبرنامج :اتبعت الحكومة الموريتانية في ظل

برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1997 جملة من السياسات الماكرو اقتصادية شبيهة بتلك التي طبقتها في البرامج السابقة، ومن أبرز تلك السياسات:

-**السياسة المالية:** شكلت السياسة المالية الانكماشية عنصرا رئيسيا من أجل المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف .ولكي تعزز النتائج التي توصلت لها البرامج السابقة واصلت الحكومة جهودها من أجل ضمان استمرار التوازن على مستوى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1995-1997. وهكذا سيعمل الإصلاح الهيكلي المقام به على تثبيت الإيرادات العامة عند حد أدناه 26% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة .كما ستخفض النفقات العامة نتيجة توقيف أو تقليص (على الأقل) النفقات التي كانت توجه في السابق لإعادة هيكلة البنوك التجارية والمؤسسات العمومية. لقد شهد الإصلاح الجبائي تقدما ملحوظا نتيجة المساعدة الفنية التي تحصلت عليها موريتانيا، وتتطلع لتحقيق المزيد .وكان هدف البرنامج خلال هذه الفترة هو العمل على تثبيت الإيرادات عند الحد المذكور أعلاه، وذلك بتوسيع وتنويع الوعاء الضريبي من جهة، وتخفيض الرسوم المفروضة على التجارة الدولية والإنتاج من جهة أخرى. وقد تضمنت الإستراتيجية المعمول بها في مجال الإيرادات العامة عدة عناصر نذكر منها:

-استحداث الضريبة على القيمة المضافة(TVA) في 1/1/1995 والتي قدرت ب :14%

قابلة للتخفيض بنسبة 5% على بعض الأنشطة المعينة.

-تدعيم قدرات إدارة الضرائب من أجل تمكينها من زيادة عدد الخاضعين للضريبة وبصفة خاصة، أولئك اللذين ليسوا خاضعين للنظام الجزائي.

-بدء تنفيذ برنامج عمل تحت قانون المالية لسنة 1995 من أجل عقلنة تقليص الإعفاءات

الضريبية⁽¹⁾.

(1) - المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص:20 .

وقد سعت الحكومة من خلال الإصلاحات التي أدخلتها على النظام الجبائي إلى جعل الضرائب أبسط فهما و أسهل تناولا من طرف دافعي الضرائب. وفيما يتعلق بالنفقات العمومية، فكان التحدي الذي تضعه الحكومة أمامها يرتكز على رفع عائد النفقات العمومية من جهة، والسيطرة على مستواها من جهة ثانية، بحيث يتم تشجيع الادخار العمومي الداخلي وتقليص حجم القطاع العمومي في الاقتصاد الوطني. وستعمل الحكومة خلال كل سنة ضريبية على مراجعة كتلة الأجور والرواتب، وكذلك الضريبة المفروضة على هذه الأجور. فضلا عن ذلك، سيتم الحد من ارتفاع النفقات العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى إقلاع الدولة عن تقديم العون وتوقيف التحويلات الجارية نحو المؤسسات العمومية، وهذا ما سيمكن الحكومة من إعادة توجيه تلك النفقات إلى الاستثمار في رأس المال البشري التعليم، الصحة.

-**السياسة النقدية:** واصلت الحكومة تطبيق سياسة نقدية تقوم على الرقابة غير المباشرة من خلال الأدوات الكمية والنوعية التي تمكن البنك المركزي من التحكم والسيطرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية بشكل يضمن حرية التعاملات الاقتصادية، وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الحكومة في نفس الوقت. ومن أبرز هذه الأدوات عمليات السوق المفتوحة، أي شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية. فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بعملية شراء الأوراق المالية الحكومية، وذلك بدفعه مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية، وعندما تتم تصفية هذه الشيكات، فسوف يقوم البنك المركزي بزيادة ودائع البنوك التجارية لديه بقيمتها، وبذلك يخلق احتياطات إضافية للبنوك التجارية. ويحدث العكس عندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية الحكومية بهدف تقليص عرض النقود⁽¹⁾.

وهكذا عمد البنك المركزي الموريتاني إلى استحداث هذه الآلية في 1/1/1995 حيث يتم شراء و بيع سندات الخزينة من ولمختلف الفاعلين الاقتصاديين، وبشروط أفضل من تلك المتوفرة في السوق. ولضمان شفافية العملية وتوسيع نطاق المشاركة فيها عمد البنك المركزي إلى تخفيض مبلغ الحد الأدنى لشراء هذه السندات، ونشر تلك العملية في الصحف. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، ستعمل السلطات على إلغاء سعر الفائدة الأدنى الحالي البالغ 9% و 7% على الودائع لأجل 6 أشهر لدى البنوك التجارية. كما سيتم تحرير الفائدة على الودائع التي تتجاوز مدة إيداعها 90 يوما، كذلك سيتم إلغاء سقف سعر الفائدة المدين الحالي البالغ 18% تدريجيا، وبتاريخ أقصاه يونيو 1995.⁽²⁾

(1) - ما بكل أيدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور (دار المريخ للنشر)، الرياض، المملكة العربية السعودية 1999 ص: 224 .

(2) - RIM، P 6eme SCPE، op.cit، P:13.

السياسة الاجتماعية: في سبيلها لترقية رأس المال البشري سعت الحكومة بمشاركة من الممولين الدوليين لمتابعة إستراتيجية تضمن تحسين نوعية الخدمات الأساسية وتسهيل وصولها إلى المواطن، وذلك من خلال تعميق اللامركزية والمشاركة الواسعة لمختلف الجماعات المحلية. قامت الحكومة بمتابعة سياسة زيادة التخصيصات المالية من الموازنة العامة والرامية إلى تأهيل المستشفيات في المراكز الولائية ونشر الوحدات الصحية على مختلف الولايات الوطنية. وعلى مستوى التعليم فقد تابعت الحكومة جهودها من أجل رفع نسبة التمدرس وتطوير وتفعيل نظام التعليم الفني والتكوين المهني حسب ما يتناسب مع حاجيات السوق والعمل. وتسعى الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى رفع نسبة التمدرس من 77% إلى 97% في السنة الدراسية 1997-1998 وفي هذا الاتجاه تركز الجهود المبذولة إلى رفع نسبة البنات من 44% خلال 1994-1995 إلى 50% في 1997-1998. (1) كما ستنفذ الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي برنامجا لإصلاح التعليم الثانوي والعالى. وفي مجال مكافحة الفقر، تسعى الحكومة إلى رفع مستوى معيشة السكان الفقراء وحماية الفئات الأكثر فقرا، ويرتبط ذلك بالعمل على ترقية القطاعات التي تعتمد عليها هذه الفئات كمصدر لرزقها. ويتعلق الأمر هنا أساسا بقطاع الصيد التقليدي والقطاع غير المصنف. وللوصول إلى هذه الأهداف قامت الحكومة ببعض الإجراءات الأساسية ومن أهمها (2).

- إدراج بند في الموازنة العامة مخصص للمساعدات الغذائية وذلك ابتداء من سنة 1996 .

- إنشاء وكالة للتشغيل، وتنفيذ الأشغال ذات النفع العام (AMEXTIPE).

- خلق آليات سهلة لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما سيكون له بالغ الأثر في تشجيعها.

ووعيا منها لخطورة التدهور البيئي وما لذلك من علاقة بالتنمية المستدامة ستعد الحكومة في أجل أقصاه يونيو 1995 مخطط عمل وطني للبيئة (PANE) بمساعدة جمع من الممولين . كأساس . تلك الوثيقة التي تم « الإستراتيجية البيئية لموريتانيا » وينطلق هذا المخطط من وثيقة إعدادها من طرف البنك الدولي ووافقت عليها الحكومة. كما تشرف الحكومة على إعداد برنامج مشترك بين مختلف القطاعات يهدف إلى استغلال أحسن للموارد الطبيعية والمحافظة على بيئة سليمة مما يضمن تحقيق التنمية المستدامة. كما قامت الحكومة بمتابعة بعض السياسات التي كانت بدأتها في البرامج السابقة، حيث واصلت جهودها على مستوى الإصلاح المالي من أجل ترقية الوساطة المالية بعد أن تمت إعادة هيكلة كل البنوك التجارية، كما تم تدعيم قدرات البنك المركزي حتى يتمكن من الرقابة على النشاطات المصرفية بشكل جيد وفي ظل ما هو مباح. وفي مجال آخر ذي صلة قامت الحكومة الموريتانية بمتابعة الإصلاح القضائي والقانوني من أجل إزالة العقبات

(1) - المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص: 23 .

(2) - المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص: 24 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

التنظيمية المفرطة التي يصطدم بها المستثمرون الجدد، والعمل كذلك على تبسيط المدونات القانونية التي تدير وتنظم النشاط الاقتصادي الخاص، وتسعى الحكومة من وراء ذلك إلى خلق المناخ الملائم لتطوير قدرات القطاع الخاص حتى يتمكن من لعب دوره في الاقتصاد الوطني بكل جدارة، وبذلك تستطيع الدولة التفرغ لدورها الأساسي (الجديد) والمتمثل في الإشراف على النشاطات الاقتصادية.

3-1-3-2- توزيع الاستثمارات في البرنامج: تدعم هذا البرنامج ببرنامج استثماري غطي

الفترة ما بين 1995-1997، وممول بمبلغ قدره 66151 مليون أوقية تم توزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

الجدول رقم (12) : التوزيع الاستثماري لبرنامج التصحيح الهيكلي - 1995-1997

الوحدة : مليون أوقية

النسبة %	المبالغ	القطاعات
23 %	15162	التنمية الريفية
10,6 %	7025	التنمية الصناعية
30,8 %	20358	التهيئة الإقليمية
14,3 %	9496	المصادر البشرية
2,6 %	1751	التنمية المؤسسية
18,7 %	1259	سنيم SNIM
100 %	66141	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على:

ONS، Annuaire statistique 2001، P: 124.

عند إلقاء نظرة مجردة على الجدول السابق، يتراءى لنا بوضوح مدى الأهمية التي أولتها السلطات المعنية لقطاع التهيئة الإقليمية البنى التحتية، السكن، العمران، (المياه الحضرية والنقل)، حيث بلغت نسبته 30,8% من مجموع الاستثمارات الموجهة لمختلف القطاعات، ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة لهذا القطاع ووعي الدولة (و إن كان متأخرا) بضرورة خلق قاعدة صلبة من البنى التحتية، تمكن من الحصول على جو متكامل لتحقيق تنمية دائمة إلى درجة ما. وفي المرتبة الثانية من حيث توزيع القروض، والذي من المفروض أن يمثل الأهمية الاقتصادية للقطاع بالنسبة للدولة، تأتي التنمية الريفية بنسبة قدرها 23% من مجمل الاستثمارات، وإن كانت هذه النسبة مهمة إلا أنها جاءت أقل من مثيلتها في البرنامج السابق ولا تعكس أهمية هذا القطاع الذي يعتمد عليه غالبية السكان.

وتظل شركة سنيم SNIM محافظة على نسبة معتبرة (18,7%) ، على الرغم من أن إنتاجها ظل شبه ثابت خلال سنوات البرنامج، وشهد تراجعاً مستمراً على مدى السنوات التي تلت ذلك إلى غاية 2001. (1)

وعلى مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، فقد ظلت حصته دون المستوى المناسب في ظل هذا البرنامج على الرغم من أنها ارتفعت بنسبة قدرها 68,5% عما كانت تشكله خلال البرنامج السابق 9,8% (من مجمل الاستثمارات) ، وتعكس هذه الزيادة عزم الحكومة على رفع نسبة التمدد ورفع مستوى التغطية الصحية. وفي المرتبة الأخيرة، تأتي التنمية المؤسسية بنسبة لا تتجاوز 2,6% من مجمل الاستثمارات، وما ذلك إلا انعكاس لسياسة الحكومة الرامية إلى تقليص دور المؤسسات العمومية وفسح المجال أمام القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالتمويل، فلم يكن الحال بأفضل من سابقه من حيث الاعتماد على العنصر الأجنبي للحصول على التمويل، حيث بلغت نسبة مساهمته 87,3% منها 35,5% على شكل قروض، والباقي على شكل هبات وأشبه هبات.

4- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر:

تنتهج موريتانيا منذ أكثر من عقد من الزمن سياسات اقتصادية طموحة ضمن ما عرف ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية، وقد مكنت هذه البرامج موريتانيا من تثبيت الإطار الاقتصادي الكلي وتحرير الأسواق والأسعار، وتنقية الحالة المالية لأهم المؤسسات العمومية، وتحسين المحيط القانوني والقضائي للأعمال، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وتحسين البنية التحتية، وإعادة تركيز دور الدولة حول مهامها الأساسية المتمثلة في التنظيم وتخصيص الموارد، وتنمية الخدمات الاجتماعية الأساسية. إلا أنه بالرغم من ذلك ما زال الاقتصاد الموريتاني يواجه عقبات هيكلية ونقائص أبرزها:

ضيقة القاعدة الإنتاجية وضعف قدرتها التنافسية، إضافة إلى الوساطة المالية غير الفعالة، والنقص في تكوين المهارات وتطوير المؤسسات... الخ. وهذا ما استدعى من الحكومة الموريتانية مواصلة جهود الإصلاح بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن هذا المنطلق، جاء الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر كحطة جديدة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية الأصولية، ومنهج يضمن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو متكافئ على أساس قابل للاستمرار، مما سيكون له الأثر الكبير على الحد من الفقر وذلك نتيجة للارتباط القوي بين النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء، حيث أن السياسات التي تهدف إلى النمو هي وحدها القادرة على تخفيض أعداد الفقراء، والسياسات التي تخفض أعداد الفقراء هي وحدها القادرة على دعم النمو الاقتصادي الشامل (2).

(1) - Ministère des affaires économique et du développement. ONS. Annuaire statistique 2001 Nouakchott; P:57.

(2) - داني روديك، النمو أم إنقاص عدد الفقراء: جدل عقيم، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000 ، ص: 08.

يعد الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ثمرة لمبادرة الدول المثقلة بالديون (PPTE) التي ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996 ، سعيًا منها لعلاج مشكلة أعباء اتخاذها الديون غير القابلة للاستمرار في البلدان الفقيرة، وقد تم تعزيز هذه المبادرة في خريف 1999 في إطار تقوية الروابط بين تخفيف أعباء الديون والحد من الفقر عن طريق تخفيف هذه الأعباء بشكل أسرع وأعمق وأوسع نطاقًا، مع تعضيد ذلك باستراتيجيات سيتم⁽¹⁾، إعدادها من طرف البلد المعني وبمشاركة واسعة من المجتمع المدني .وذلك لأن التجربة أوضحت أن "أي الدولة بحق⁽²⁾ . وهذه « تمتلكها » إستراتيجية سوف تفشل سواء في التصميم أو في التنفيذ ما لم نقطة أساسية وجوهية أحدثت تغييرًا في الطريقة التي يقدم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعم للبلدان منخفضة الدخل.

وهكذا أطلقت موريتانيا المسلسل الخاص بإعداد إستراتيجية لمحاربة الفقر التي أعلن في مارس 1999 قبول البلاد للاستفادة منها، وشاركت في تحضيرها إلى جانب الإدارة، التجمعات المحلية وممثلو المنظمات الاجتماعية والمهنية (أرباب العمل، النقابات)، وهيئات المجتمع المدني وأساتذة جامعيين، إضافة إلى الشركاء في التنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .وتضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في بدايته تحليلًا لحالة الفقر في موريتانيا وعرضًا لإستراتيجية محاربة الفقر على المدى الطويل 2000 - 2015 ، وفي أفق 2005 كما تناولت الوثيقة مختلف محاور الإستراتيجية وخطة العمل التي سيتم تنفيذها خلال الفترة الرئيسية في المدى المتوسط. إلا أن دراستنا هنا ستقتصر على الأهداف والسياسات الاقتصادية التي تم انتهاجها في هذا الإطار، بالإضافة إلى بنية توزيع الاستثمارات على القطاعات ذات الأولوية خلال الفترة (2001-2004) والتطرق إلى أهم النتائج التي تم تحقيقها في المدى المتوسط أفق 2005 .

4-1 أهداف وسياسات الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر:

لقد أظهر تحليل وضعية الفقر في موريتانيا تعدد جوانب هذه الظاهرة وتشابك أسبابها، ومن هذه الملاحظة تتطلق إستراتيجية مكافحة الفقر، كما تعتمد الرؤية التي تركز عليها الإستراتيجية على سياسة مندمجة تعالج في نفس الوقت جميع محددات الفقر، و بذلك ستمكن من تخفيف الفقر بشكل سريع ومستديم.

(1) - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي :سياسة المالية العامة واستقرار الاقتصاد الكلي دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية واشنطن 2001 ، ص:36 .

(2) - مسعود أحمد، وهيو بردنكامب، مساندة تقليل الفقر في الدول النامية منخفضة الدخل:استجابة المجتمع الدولي، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000 ، ص: 10 .

1-1-4 أهداف الإستراتيجية على المدى المتوسط: تنطلق أهداف الإطار الاستراتيجي

لمحاربة الفقر من آفاق النمو والموازنة وميزان المدفوعات وأولويات البرامج القطاعية التنموية، وتمثل الأهداف الرئيسية عند اكتمال تنفيذ خطة العمل 2001-2004 في (1) :

-تحقيق معدل نمو سنوي يتجه إلى 7% بحلول عام 2004 .

-تخفيض نسبة أثر الفقر إلى 38,6% ، ونسبة الفقر الشديد إلى 21,8% .

-الحفاظ على نسبة تضخم لا تتجاوز 4، 2% سنة 2004 .

-تحقيق معدل استثمار يبلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن وصف هذه الأهداف المذكورة أعلاه بأنها أهداف طموحة ومن الصعب بلوغها في ظل الظروف الحالية، وعلى الحكومة أن تواجه ثلاثة أخطار تهدد احتمالات تحقيق هذه الأهداف (2) :

أ -الخطر الأول يتمثل في الحساسية الشديدة للاقتصاد الموريتاني حيال الصدمات الخارجية التي تؤثر على حجم وسعر مادتي التصدير الرئيسيتين، كما ستخضع سلامة ميزان المدفوعات وتوازن الموازنة على المدى المتوسط بشكل قوي لـ:

*الحفاظ على آفاق مناسبة على مستوى سوق الحديد العالمية، والتي ترتبط باستمرار النمو

الاقتصادي العالمي.

*تطور ملائم في سوق السمك.

*الإبقاء على حجم كاف من المساعدات والمنح الخارجية.

كما تظل أهداف النمو وتحقيق الفقر الريفي حساسة أمام أي تدهور في الظروف المناخية.

ب -يرتبط الخطر الثاني بتنفيذ برنامج بهذه الدرجة من الطموح، مما يتطلب وجود قدرات مؤسسية لدى كافة القطاعات بغية القيام بالإصلاحات المبرمجة على الوجه الأكمل وتنفيذ المشاريع في الآجال المحددة. وقد بين قدر كبير من البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو، حيث أوضحت هذه البحوث أن للمؤسسات أثرا كبيرا - إحصائيا - على الأداء الاقتصادي، وأنها تزيد كثيرا مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (3) .

والى حد الآن، مازالت موريتانيا تفتقد هذا النوع من المؤسسات القوية ذات القدرات العالية مما من شأنه أن يشكل عقبة أمام تحقيق هذه الأهداف الطموحة والمبالغ فيها.

(1) - وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية، مشروع الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، يناير 2001 ، ص: 47 .

(2) - المرجع السابق، ص: 21 .

(3) - هالي إديسون، اختبار الروابط :ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي ؟ التمويل والتنمية، يونيو 2003 . ص: 35 .

ج- أما الخطر الثالث فيتعلق بنظام المتابعة والتقييم الذي ينبغي وضعه من حيث الأساس، وفعلا يعاني نظام المعلومات الإحصائية حول الفقر من التجزئة، إضافة إلى ضعف قدرات الإدارة في هذا المجال نظرا لحدائته.

4-1-2 السياسات الكلية للإستراتيجية على المدى المتوسط⁽¹⁾: تنهج هذه الإستراتيجية في

المدى المتوسط ثلاث سياسات اقتصادية رئيسية من أجل تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي.
-السياسة المالية: تهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى ضمان تعبئة كاملة للموارد الداخلية وتثبيت النفقات الجارية من جهة، وزيادة المداخيل من جهة أخرى. وتتوقع الإستراتيجية من خلال الإصلاحات المقام بها تقدما سريعا لمداخيل الميزانية طيلة الفترة، وستعرف المداخيل من الضرائب تقدما أسرع من الناتج الداخلي الخام وذلك بفعل الإصلاحات المقام بها على مستوى النظام الضريبي المباشر، الذي سعى إلى تحقيق هدف ثلاثي الجوانب يتمثل في تبسيط وتوسيع الوعاء، وتوفير مزيد من العدالة الضريبية، مما سيكون له الأثر الكبير على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتطوير وتنويع القطاع الخاص (تبسيط وتخفيف الضرائب لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الكميات المحصلة على مستوى المؤسسات الكبيرة والقطاع التجاري، كما سيسهم هذا الإصلاح في توزيع أفضل للثروات الداخلية بفعل رسم الضرائب الأكثر قيمة على الأصول غير المنتجة.

وقد تم تنفيذ إصلاح الضرائب المباشرة من فاتح يناير 2000 ، وهكذا ارتفع خصم الضريبة الدنيا الجزافية من ضريبة الأرباح الصناعية و التجارية سنة 2000 إلى 50% بدل 25% سابقا، ونص قانون المالية لسنة 2001 على ارتفاع ذلك الخصم إلى 75 %، وانخفاض ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية من 40% إلى 35% وعلى الرغم من أن تطور الموازنة على المدى المتوسط يظهر اتجاها نحو ارتفاع العجز حيث سيرتفع من 1,5% من الناتج الداخلي للخام سنة 2000 إلى نسبة 3% سنة 2004 كما هو متوقع. إلا أن هذا التطور يعكس من حيث الأساس نفقات الاستثمار العمومي في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وخارجا عن نفقات مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يظل رصيد الموازنة إيجابيا على امتداد الفترة.

-السياسة النقدية و القطاع المالي: ستتابع الإستراتيجية على المدى المتوسط تطبيق السياسة

النقدية الصارمة من أجل دعم سياسة أسعار الصرف، والتي تسعى إلى تثبيت معدل سعر الصرف الحقيقي والفعلي في مستوى مطابق لهدف الحساب الجاري، والمحافظة على معدلات تضخم في حدود قريبة من المستوى الملاحظ في البلدان الشريكة. وفي هذا الإطار سيواصل البنك المركزي الموريتاني سياسته المركزة على قوى السوق من خلال استخدام الأدوات غير المباشرة لتسيير السيولة وتطوير سوق سندات الخزينة. كما ستعمل الإستراتيجية على مواصلة الإصلاحات المقام فيها على مستوى القطاع المصرفي حتى يتمكن من لعب دوره كاملا وغير منقوص في الوساطة المالية. وهكذا

(1) - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، مرجع سابق، ص- ص: 23-24 .

ستعمل الحكومة على إعداد وإقرار إستراتيجية لتنمية القطاع المالي، وترقية نمو الادخار عبر إجراءات تشجيعية، وإدخال آليات جديدة، وتنويع الموارد المالية، وتطوير شبكات الجمع المصرفية وغير المصرفية (التأمينات)، ودعم وتوسيع شبكات القرض والادخار، إضافة إلى تخفيض الوساطة المالية عبر تشجيع المنافسة وفتح القطاع أمام بنوك جديدة وتخفيض سعر الفائدة كلما مكن التطور الاقتصادي الكلي من ذلك، وتطوير آليات الضمان والتغطية للمستثمرين، ودعم آليات الرقابة الاحتياطية والمراقبة لدى البنك المركزي.

-**القطاع الخارجي:** يظل تذليل العائق الخارجي أحد الأهداف الرئيسية للحكومة. وسيمثل تخفيض تكاليف عناصر (الطاقة والمواصلات)، والإصلاح الجبائي الجاري، والدور الجديد الذي يضطلع به الإنتاج القطاع الخاص عناصر إيجابية ستمكن موريتانيا من تذليل عقبة ميزان المدفوعات. وتعلق الحكومة آمالا كبيرة على تحسن حالة ميزان المدفوعات، وذلك بواسطة حسن سير قطاعات التصدير التقليدية (الصيد والحديد)، وانخفاض مصاريف تكلفة الدين التي ستتخفف من ، 79,9 مليون دولار سنة 2001 إلى 42,5 مليون دولار سنة 2004 إلا أننا نرى أن هذا الحلم سيتبدد إذا ما علمنا أن تقديرات الإستراتيجية تشير إلى أن الميزان التجاري سيشهد عجزا قدره 38 مليون دولار سنة 2004 ، وذلك بفعل تزايد الواردات الناتج عن تضافر أثر زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية، وارتفاع المصاريف الاجتماعية، وتزايد الاستثمارات في قطاعات الطاقة والمواصلات والنقل بعد خصوصتهم. إن الإستراتيجية الهادفة إلى دعم قابلية الاقتصاد للمنافسة وترقية الصادرات من المناجم والصيد الصناعي لن تؤتي على الفور أكلها، وعلى هذا الأساس فإن القطاعات التي تعتمد عليها هذه الإستراتيجية لها آثار دفع محدودة، حيث ينحصر أثرها على التشغيل في المناطق الرئيسية (نواكشوط، أنواذيبو، أزويرات)، وبالتالي سيكون أثرها على الحد من الفقر غير مباشر وغير كاف.

إن التخفيف المباشر للفقر والشديد في مرحلة أولى يمر بتنمية و تطوير أنشطة يمارسها الفقراء أنفسهم، مما استدعى من الحكومة ومن خلال هذه الإستراتيجية انتهاج سياسة أخرى موازية لتلك السياسات السابقة، وتشكل محورا أساسيا في الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر. وترمي هذه السياسة إلى ترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء وذلك باعتمادها على مقارنة مندمجة تجمع بين منطق التنمية القطاعية ومنطق الاستهداف المكاني، كما تعتمد هذه السياسة التي سيتم تنفيذها على تحفيز الاقتصاد والاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ودعم الهياكل التشاركية إن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر سيتم تنفيذها حسب ثلاثة محاور⁽¹⁾ :

(1) - المرجع السابق، ص: 29 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

-مقاربة مندمجة لتنمية المناطق الريفية تعتمد على سياسات تنمية قطاعية (الزراعة والتنمية الحيوانية) تأخذ في الحسبان السكان والمناطق الأكثر فقرا، وتكملها سياسات للبنى التحتية وإجراءات لتشجيع التنمية المحلية.

-سياسة تنمية حضرية تنشئ الظروف - البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية -الضرورية لجعل المراكز الحضرية تضطلع بدورها كأقطاب جهوية للتنمية، وتضمن الدمج الاقتصادي للسكان الذين يعيشون في أطراف المدن.

-إجراءات أفقية لهيكله الفاعلين الصغار، وللدعم الأكثر شمولية للتشغيل، وللنشاطات المدرة للدخل. وتعتمد تلك الإجراءات بشكل خاص على تطوير المؤسسات الصغيرة للقرض، وتحسين نظام التكوين المهني وإنجاز برامج ملائمة لمختلف قطاعات سوق التشغيل.

وموازاة مع الإستراتيجية التي سيتم إنجازها من أجل دفع عجلة النمو وترسيخ ذلك النمو بشكل أفضل في المحيط الاقتصادي للفقراء، ستواصل الحكومة تنفيذ استراتيجيات طموحة لتنمية المصادر البشرية وتعميم الاستفادة من الخدمات الأساسية(التعليم، العلاجات الطبية، الماء المشروب، الصرف الصحي، الطاقة⁽¹⁾...) وبالفعل فإن هذه الخدمات لا غنى عنها بالنسبة لدولة تسعى إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة، وأي صعوبة في الاستفادة منها(الخدمات)ستقلل من القدرة على ممارسة نشاطات مدرة للدخل، وبالتالي تزيد من احتمال وجود الفقر.

4-1-3- توزيع الاستثمارات: بلغ حجم الاستثمار العام في الإستراتيجية الوطنية لمحاربة

الفقر على المدى المتوسط 92 مليار أوقية خصص منها مبلغ 73 مليار أوقية للاستثمار في المجالات ذات الأولوية، أما الباقي فتم توجيهه إلى المجالات الأخرى(الثانوية)، وقد تم توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

(1) - المرجع السابق، ص: 36.

الجدول رقم (13) : توزيع الاستثمارات على القطاعات ذات الأولوية ملايين الأوقية

النسبة	المجموع	2004	2003	2002	السنوات
1,8	1315	785	480	100	محيط القطاع الخاص
12,45	9140	4794	3501	845	بنى تحتية داعمة
20,5	15042	6197	5174	3671	التنمية الريفية
23,84	17500	6350	6650	5400	التنمية الحضرية
18,44	13539	4210	4504	4825	التهديب
12,25	8996	3171	3128	2697	الصحة
9,8	6546	2939	2125	1482	الماء الشروب و الصرف الصحي
0,8	580	220	220	140	الحكم الرشيد
02,1	750	250	250	250	تحسين الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر
100	73408	28866	26032	18510	المجموع

المصدر :وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر،

مرجع سابق، ص: 62 .

يتضح من الجدول السابق رقم مدى الأهمية التي توليها الحكومة الموريتانية خلال الإستراتيجية الوطنية التي تبنتها لمحاربة الفقر للتنمية الحضرية، حيث شكلت النسبة التي حصل عليها هذا القطاع ما يمثل 23.84% من مجموع الاستثمارات الموجهة للقطاعات ذات الأولوية، وستخصص هذه المبالغ لتزويد عواصم الولايات بإطار مرجعي لتنميتها و دعم القدرات الوطنية (الإدارة، البلديات)...في مجال التسيير الحضري، إضافة إلى تحسين استفادة السكان والفاعلين الاقتصاديين من التجهيزات والخدمات الجماعية الأساسية، ومكافحة البطالة الحضرية.

وفي المرتبة الثانية، يأتي قطاع التنمية الريفية بنسبة قدرها 20.5% من مجموع الاستثمارات، ويعود هذا الاهتمام بالقطاع الريفي إلى كون الريف يحوي 45% من العدد الإجمالي لسكان البلاد، و يتمركز فيه 76% من السكان الفقراء⁽¹⁾ وستوجه هذه المبالغ المستثمرة إلى تطوير البنى التحتية الريفية، و تنظيم القطاع من خلال إجراءات مؤسسية وحماية الموارد الطبيعية.

و لعل الأمر الملفت للانتباه، و المهم في نفس الوقت، هو زيادة حصة الاستثمار الموجه لقطاع التهديب حيث احتل المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 18.44% ، و تعتبر هذه النسبة هي أعلى ما وصلت إليه الاستثمارات العامة في القطاع على مدى مختلف برامج الإصلاحات الاقتصادية، و

(1) - المرجع السابق، ص : 29 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

يعكس ذلك التوجه الجديد للسلطات الموريتانية والمتمثل في تنفيذ استراتيجيات طموحة لتنمية المصادر البشرية.

وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاعي البنية التحتية والصحة العمومية بنسبتين قدرت ب 12.45% و 12.25% على التوالي من مجمل الاستثمارات الموجهة للقطاعات ذات الأولوية. وأخيرا يأتي الحكم الرشيد الذي حظي بأدنى نسبة (0.8%) ولم تكن هذه النسبة لنتناسب مع الضجة الكبيرة التي صاحبت هذا المفهوم الجديد، و لا أهميته النسبية. و يتمحور إعلان الحكم الجيد الذي صادقت عليه الحكومة في سنة 1999 م حول خمسة محاور وهي: تقوية دولة القانون، و دعم قدرات الإدارة، دعم اللامركزية، والتسيير الفعال للموارد العمومية، وأخيرا إشراك السكان الفقراء و دعم قدرات المجتمع المدني و خاصة المنظمات غير الحكومية. و سوف تتم تغطية احتياجات تمويل هذه الاستثمارات في حدود 28 مليار أوقية عن طريق و 14 مليار أوقية ، (PPTE)الموارد التي توفرها مبادرة إلغاء ديون البلدان كثيرة المديونية عن طريق الادخار الميزاني، وهو ما سيمثل نسبة قدرها 19.8 % من إجمالي مبلغ التمويل، أما النسبة الباقية 42.46% فسيتم تمويلها عن طريق مصادر أخرى.⁽¹⁾

المبحث الثالث : التجارة الخارجية والاستراتيجيات التنموية في موريتانيا

المطلب الأول: التركيبة الداخلية للتجارة الخارجية

1- التركيب السلعي للصادرات

يعتبر التركيب السلعي للصادرات المرآة العاكسة للتركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني، فكما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دل على ذلك على تطور وقوة الهيكل الإنتاجي، والعكس صحيح. كما تعكس التغيرات الحاصلة في هيكل الصادرات المدى الذي أثرت فيه الإصلاحات الاقتصادية بشكل عام على بنية الاقتصاد. وإذا ما نظرنا إلى الهيكل السلعي للصادرات الموريتانية نجد أنها تتمتع بقدر كبير من التركيز و قليل من التنوع وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

(1) - UNKTAD، HANDBOOK of statistics 2005، United Nations، New York، and Geneva، P :328.

الجدول رقم (14) : الهيكل السلعي للصادرات الموريتانية خلال الفترة (1985 - 2004)

البيان السنوات	خامات الحديد	الجبس	الجلود	الصمغ العربي	الذهب	السمك	سلع أخرى
1985	40.60	0	0	0	0	58.70	0.7
1986	34.10	0	0	0	0	65.60	0.3
1987	33.00	0	0	0	0	66.70	0.3
1988	32.22	0	0.13	0.11	0	65.65	1.89
1989	40.32	0	0.13	0.30	0	57.26	1.99
1990	50.28	0	0	0	0	47.76	1.95
1991	49.18	0.14	0.04	0.04	0	50.60	0
1992	39.05	0.06	0.03	0	1.75	59.07	0.03
1993	41.40	0.02	0.009	0.001	3.80	54.66	0.11
1994	42.05	0.02	0.30	0.02	5.06	52.50	0.05
1995	38.60	0.00	0.04	0.02	2.9	58.35	0.09
1996	42.00	0	0	0	0	56.00	2.00
1997	52.00	0	0	0	0	45.00	3.00
1998	59.00	0	0.05	0	0	40.00	0.95
1999	58.20	0	0	0	0	41.40	0.40
2000	58.30	0	0	0	0	41.30	0.40
2001	58.80	0	0	0	0	40.80	0.40
2002	62.05	0	0	0	0	37.95	0
2003	59.15	0	0	0	0	40.85	0
2004	60.00	0	0	0	0	40.00	0

المصدر:

- ONS، statistiques du commerce extérieur 1999/2001، Nouakchott، janvier 2003، p : 06 .

-ONS، statistiques du commerce extérieur 1998، Nouakchott، Novembre، 1999، p: 05.

-ONS، statistiques du commerce extérieur 1997، Nouakchott، Avril، 1999، p: 03.

- البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية لسنة 1989، ص: 10 .

-البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية لسنوات: 1991، 1992، 1993، 1994، 1995.

يتضح من الجدول أعلاه، أن الهيكل السلعي للصادرات يتشكل من عدد محدود من السلع ذات درجات متفاوتة من التمثيل النسبي، حيث يتراوح هذا التمثيل بين 0% كحد أدنى و 66.7% كحد أقصى، وتشكل خامات الحديد والسمك السلعتين الأبرز ضمن هذا الهيكل، حيث بلغت أدنى نسبة تشكلها هاتين السلعتين معا ما مقداره 94.55% من مجموع الصادرات الموريتانية وذلك سنة 1994 م، أما أعلى نسبة فقد بلغت 100% من مجموع الصادرات وذلك خلال عدة سنوات كما هو موضح في الجدول السابق وإذا عمقنا النظر، نجد أن خامات الحديد والسلع السمكية يتناوبان على صدارة الترتيب، فتارة تكون الصادرات السمكية تحتل المرتبة الأولى، كما حصل في الفترة 1985-1996 باستثناء سنة 1990 م، وتارة أخرى تكون صادرات خامات الحديد في المرتبة الأولى كما هو الحال بالنسبة للسنوات الأخيرة. ويرجع التناوب بين هذين القطاعين في مساهمتهم في قطاع التصدير إلى عدة أمور أبرزها إستراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تتبعها السلطات الموريتانية، حيث تعطي الحكومة الأولوية لأحد القطاعات دون القطاعات الأخرى كما حصل مع القطاع الاستخراجي خلال الستينات والسبعينات و قطاع الصيد البحري خلال الثمانينات و أوائل التسعينات. أما الأمر الآخر، فيتمثل في إتباع الحكومة خلال السنوات الأخيرة لسياسة عقلنة تسيير الثروات السمكية وعدم الاستغلال الفاحش لها، و من أبرز ما اتخذ في هذا المجال منع الاصطياد خلال شهرين من كل سنة لإعطاء فرصة للتكاثر و التجدد لمختلف الحيوانات البحرية، و هذا ما يسمى بالراحة البيولوجية.

و بالنسبة لسلع الجبس والجلود والصبغ العربي، فقد كانت أهميتها النسبية متدنية جدا حيث بلغت أعلى نسبة لها مجتمعة 0.43% من مجموع الصادرات وذلك سنة 1989 م وقد توقفت بعض هذه السلع عن التصدير كما هو الحال بالنسبة للصبغ العربي.

و بخصوص الذهب، فقد تم تصدير أول شحنة منه سنة 1992 م بنسبة مثلت 1.75% من مجموع الصادرات، و قد أخذت الكميات المصدرة من مادة الذهب شكلا تصاعديا بلغ أوجه سنة 1994 م بكمية قدرها 55740 أونصة⁽¹⁾ وبنسبة قدرها 5.06% من مجموع الصادرات، إلا أن هذه القيم شهدت تراجعا كبيرا في السنة الموالية وانعداما في السنوات التي تلت ذلك حيث توقف استخراج هذا المعدن.

أما بند السلع الأخرى فكانت نسبته التمثيلية متذبذبة ومتدهورة، وكانت أعلى نسبة بلغت 3% من مجموع الصادرات سنة 1997 م، و يضم هذا البند من بين مواد أخرى الحيوانات الحية، اللحوم الحمراء، عجائن، المياه المعدنية... الخ، و تفنقر إحصائيات هذا البند إلى كثير من الدقة و التنظيم وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالحيوانات الحية التي لا تخضع عملية تصديرها لأي رقابة.

(1) - البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية رسمية، ص: 02 .

وخلص القول، أن الهيكل السلعي للصادرات الموريتانية لم يطرأ عليه تغير يذكر، فمازالت سلعتي الحديد والسمك هما السلعتان الأساسيتان ضمن تشكيلة الصادرات الموريتانية، ورغم ذلك فإن بعض المصادر تشير إلى أن عدد السلع المصدرة قد ارتفع من 23 سلعة سنة 1993 م إلى 39 سلعة سنة 2003 م⁽¹⁾.

2- التركيب السلعي للواردات

إن الهيكل السلعي للواردات الموريتانية يتشكل أساساً من خمسة بنود هي: المواد الاستهلاكية، معدات نقل و تجهيز، معدات استثمارية، محروقات و مواد أخرى مختلفة.

(1) - UNCTAD، HAND BOOK، OP.CIT;p: 406.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

الجدول رقم(15) : الهيكل السلعي للواردات الموريتانية خلال الفترة 1985 - 2004 نسب مئوية

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	
البيان																					
1- مواد استهلاكية	51.64	43.18	49.82	54.46	54.66	51.22	51.84	55.92	46.19	53.55	52.89	47.64	43	48.5	49.15	38.98	25.88	26.35	29.46	27.17	
مواد غذائية	82.1	69.5	55.4	70.2	75.5	68.7	80.47	82	83	83.35	79.79	89.57	32	86.89	96.33	91.79	84.54	78.03	75.23	82.19	
سكر، شاي ، أرز	45.4	39.5	44.2	52	60	39	35.84	48.84	37.61	28.87	33.47	44.51	88.64	28.03	38.8	33.83	41.45	م.ع	م.غ	م.غ	
مواد غذائية أخرى	54.6	60.5	55.8	48	40	61	64.16	51.16	62.39	71.13	33.47	55.49	38.77	71.97	61.2	66.17	58.55	م.ع	م.غ	م.غ	
مواد استهلاكية أخرى	17.9	30.5	44.6	29.8	25.5	31.3	19.53	18	17	16.65	66.53	10.43	61.23	13.11	63.67	8.21	15.46	21.97	24.77	17.81	
2- تجهيز ومعدات نقل	9.67	9.15	9.94	6.99	6.99	11.86	10.92	9.34	1006	10.48	20.21	4.9	11.36	8.16	8.07	4.57	9.43	8.73	9.43	8.9	
3- معدات استثمارية	9.95	13.09	9.73	12.49	9.3	6.39	5.73	11.29	8	7.07	10.50	8.6	4.84	7.87	14.55	13	8.63	34.3	36.64	53.27	
لوازم البناء																					
معدات التجهيز																					
4-محروقات	13.88	22.14	15.17	11.5	13.96	13.81	14.42	12.21	18.58	15.22	50.66	19.61	39.53	27.77	23.27	38.92	35.6	22.28	16.4	3.5	
5- مواد مختلفة أخرى	14.84	14.35	17.45	14.55	15.06	16.69	16.88	11.22	17.3	13.65	14.6	18	18.66	7.5	4.93		20.43	8.31	8	7.14	
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

المصادر : وزارة الاقتصاد والتنمية، إحصاءات التجارة الخارجية الموريتانية 1987 ، 1986 ، 1985، مرجع سابق، ص :06.

- BCM، bulletin trimestriel، décembre، 1995، p: 32.
- BCM، bulletin trimestriel، décembre، 2003، p: 32.
- ONS، statistiques du commerce extérieur 1985، 1986، 1987؛ op. cit. p: 06.
- ONS، statistiques du commerce extérieur 1989، op. cit، p: 03.
- ONS، statistiques du commerce extérieur 1990، op. cit، p: 07.

تمثل المواد الاستهلاكية الجزء الأكبر من واردات الدولة حيث بلغ متوسط نسبتها إلى إجمالي الواردات 45.1% سنويا .

ويتضح من بيانات الجدول 15 أن من أهم مكونات هذا البند هي المواد الغذائية التي تضم السكر والشاي والأرز و مواد غذائية أخرى مختلفة، وقد وصل متوسط نسبتها إلى إجمالي الواردات الاستهلاكية حوالي 80% سنويا خلال الفترة المدروسة ، وهو ما يعني أن الإنتاج الداخلي من المواد الغذائية ضعيف، وأن البلاد بعيدة تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء رغم الاهتمام المتزايد بالزراعات المروية و استصلاح الأراضي.

و إذا انتقلنا إلى بند أجهزة ومعدات نقل، نجد أن نسبة مساهمته في الواردات الإجمالية قد اتسمت بالثبات إذا ما استثنينا سنوات : 1996 ، 1997 ، 2000 م حيث شكلت 4.9 % ، و 4.8 % و 4.57 % من مجموع الواردات على التوالي، و قد سجل المتوسط السنوي لمساهمة هذا البند في مجموع الواردات 8.6% خلال الفترة التي شملتها الدراسة.

أما فيما يتعلق بالواردات من المعدات الاستثمارية التي تشمل لوازم البناء ومعدات التجهيز، فنجد أن نسبة مساهمتها في مجموع الواردات قد اتسمت بالتذبذب وعدم الانتظام و وصلت في المتوسط إلى 14.3% سنويا خلال فترة الدراسة، وتخفي هذه النسبة تباينا كبيرا في نسب المساهمة ، حيث نجد أنها في بعض السنوات تضاعفت عدة مرات كما حصل في سنتي 1997م و 2004 م، إذ تضاعفت هذه النسبة إلى ما يقارب 15 مرة .

و كما نلاحظ من الجدول، فإن نسبة مساهمة هذا البند في إجمالي الواردات عرفت ارتفاعا مذهلا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، وجاءت في المرتبة الأولى قبل بند المواد الاستهلاكية الذي ظل يكتسح الدرجة الأعلى ضمن التمثيل النسبي لمجموع الواردات، و ربما قد يكون ذلك راجع إلى الامتيازات الكبيرة التي منحها إياها قانون الاستثمار الجديد الصادر بتاريخ 20 يناير 2000م.

و فيما يتعلق بالمحروقات التي تمثل العبء الأثقل على فاتورة واردات الدولة بعد المواد الاستهلاكية، فإن مساهمتها في إجمالي الواردات لم تأخذ شكلا واحدا في الصعود والهبوط و وصلت في المتوسط إلى 18.5% سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين 1985 إلى 2004 م.

و تعتبر مشكلة الطاقة من أكبر المشاكل التي تعاني منها موريتانيا وذلك لارتفاع الطلب عليه سواء فيما يتعلق بالاستعمالات الخاصة بالأشخاص، أو فيما يتعلق بتلبية حاجات تكرير وصهر الحديد، و تلبية حاجات بعض المصانع الصغيرة.

وهناك مجموعة من السلع تدخل ضمن مواد مختلفة أخرى، تميزت هي الأخرى بعدم انتظام اتجاهات معدلات نمو نسب مساهمتها في الواردات الإجمالية، وإن كانت هذه النسب تتجه إلى التزايد وخاصة خلال الفترة (1985-1997 م)، وبعد ذلك بدأت هذه المعدلات تعرف بعض التراجع، وقد وصل متوسط نسبة مساهمة هذا البند في إجمالي الواردات إلى 13.5% سنويا خلال فترة البحث

بشكل خاص، وذلك ما يعكس استمرار القطاع من خلال ما تقدم، يتضح مدى الأهمية النسبية لواردات السلع الاستهلاكية بشكل عام والغذائية الزراعي في عجزه عن توفير الاحتياجات الأساسية للسكان من الغذاء ولا يخفى ما في الأمر من خطورة.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الموريتانية :

يعني التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، دراسة اتجاه المبادلات التجارية نحو الدول و التكتلات بغرض إبراز مدى الاعتماد على دولة أو تكتل معين في تصريف الإنتاج من جهة، والحصول على الواردات من جهة ثانية.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

الجدول رقم(16): التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للموريتانية خلال الفترة (1985 2004) النسبة المئوية

السنوات	البلدان العربية		فرنسا		إيطاليا		اسبانيا		ألمانيا		بلجيكا		و.م. أمريكية		اليابان		الصين		السنغال		بلدان اخرى	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
1985	6.2	0.3	6.9	34.5	7.6	1.09	7.1	8.13	2.3	6.7	7.9	2.4	0	7.1	15.5	1	0.4	5.8	0.2	5.4	45.9	27.58
1986	4.1	0.7	10.7	40	10.8	03	8.2	12.15	2.7	7.8	8.7	3.07	0	3.06	23.3	2.35	0	4.5	0.6	3.5	30.6	19.87
1987	2.1	14.9	10.8	32.9	12.5	2.5	4.9	11.4	2.2	8.06	9.4	1.6	0.3	3.2	27.04	1.4	0.25	6	0.5	2.1	29.1	15.94
1988	1.3	0.6	6.2	-	8.75	-	5.7	-	-	-	6.7	-	1.2	-	36.5	-	0	-	0.2	4	33.45	-
1989	0.8	4.2	11.76	42.6	10.14	1.9	7.14	3.3	0.012	6.4	10.24	2.5	0.02	6	31.4	1.7	0	4.8	0.04	0.4	27.26	18.05
1990	0.3	6.5	10.24	38.4	13.2	1.5	8.2	6.25	8.12	7.7	20.08	8.2	0	6.2	19.72	2.3	0.04	4.9	0.002	0	27.25	22.62
1991	0.4	8.7	8.3	29.7	19.8	5.2	19.8	8.2	9.5	8.2	10	9.08	2.2	4.9	21.8	1.4	0	2	0	0	25.9	23.45
1992	0.3	4.5	10.32	27.6	12.9	07	10.9	8	2.3	6.1	8.8	4.85	4.6	11.2	30.75	3.8	0	3.8	0.04	0.8	19.09	35
1993	0.08	7.6	15.01	26.04	17.9	4.8	11.05	8.4	1.65	4.2	5.1	4.5	1.5	3.7	25.66	2.4	0	0.9	0.07	2.08	21.98	38
1994	0.3	5.05	14.42	24.5	15.9	3.95	12.13	5.3	2.7	6.4	8.03	7.8	0.9	2.7	29.7	6.36	0	6.2	0	1.25	15.92	30.49
1995	0.1	5.07	13	23.8	19.1	2.2	19.1	8.05	3.9	5	6.5	8.4	1.2	7.4	28.6	5	0.08	5.5	0	2.2	16.02	27.38
1996	0.15	5.8	11.23	31.42	15.95	3.9	10.35	7.2	3.7	4.9	6.47	8.4	0.9	2.7	31.25	2.4	0.03	2.3	0	2.6	19.72	3.48
1997	0.88	5.75	18.55	26.53	17.53	2.6	11.14	7.8	5.65	7	0	6.3	1.2	3.3	26.36	4.9	0.09	2.09	0	3.5	1973	37.43
1998	0.8	5.8	23.07	25.3	13.3	2.7	14.4	6.5	5.9	7.05	0	0	1.15	3.46	19.3	3.14	0.3	1.7	0	3.5	22.84	40.85
1999	1.8	5.8	19.37	25.3	13.3	2.7	11.07	6.4	6.5	7.05	0	0	1.06	3.46	20.4	3.14	1.3	1.7	0	2.6	26.15	40.09
2000	1.1	5.06	21.04	26.01	13.15	6.03	12.3	6	5.3	4.7	12.5	0	0.09	2.65	21.17	2.5	1.3	4.3	0.2	2.6	11.98	41.81
2001	2.3	7.55	20.65	22.32	12.3	5.5	14.4	5.4	8.5	5.34	12.2	0	0.19	4.01	11.02	2.45	1.1	4.7	0.06	2.64	17.39	40.09
2002	1.2	7.26	13.9	18.47	14.3	3.7	11.7	5.9	10.86	5.2	16.32	0	0.1	3.06	7.1	3.7	1.65	7	0.07	3.9	22.8	41.81
2003	2.65	12.9	17.02	-	15.68	21.5	14.9	غ.م	12.12	غ.م	14.93	غ.م	0.07	-	12.04	-	1.86	غ.م	0.14	غ.م	8.66	غ.م
2004	4.1	10.2	17.09	-	1.7	20	13.35	غ.م	12.06	غ.م	11.18	غ.م	0.17	7.6	21	2.7	2.5	غ.م	0.24	غ.م	16.76	غ.م

المصادر:

- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، 1989- 1999 ص-ص:214-219.
- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية1992-2002 ، ص -ص : 214 - 219.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ، ص :85.
- وزارة الاقتصاد والمالية ، إدارة الإحصاء والديموغرافيا، إحصاءات التجارة الخارجية، 1985 -1986-1987 ، نواكشوط، يناير 1989 .

1- التوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية :

يتضح من خلال الجدول 16 أن اليابان تحتل المرتبة الأولى بين الدول المستوردة من موريتانيا، حيث شكلت نسبة الصادرات الموريتانية إلى اليابان ما يقارب 23% كمتوسط سنوي من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1985 - 2004 م)، وتمثل السوق اليابانية منذ زمن بعيد أكبر وأهم سوق للمنتجات السمكية من حيث السعر وكذلك الكمية،⁽¹⁾ ومما يؤخذ على السوق اليابانية أنها تطلب عينات معينة وذات جودة عالية مما قد ينعكس تأثيره على العائدات من الصادرات السمكية بعض الأحيان.

وبعد ذلك تأتي فرنسا ك ثاني اكبر دولة مستوردة من موريتانيا، حيث بلغت نسبتها 14% من مجموع قيمة الصادرات كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة، وقد عرفت صادرات موريتانيا باتجاه فرنسا بعض التدهور على الرغم من أن معدلاتها ظلت معتبرة ابتداء من سنة 1985 م إلى 1992 م لتعاود بعد ذلك الارتفاع وتبلغ أقصى درجة سنة 1998 م حيث شكلت نسبة قدرها 23.07% من مجموع الصادرات.

وفي المرتبة الثالثة تأتي إيطاليا، التي عرفت نسبة صادرات موريتانيا إليها من مجموع الصادرات تذبذبا كبيرا، إذ يوضح الجدول (16) أن سنة 1991 م بلغت فيها هذه النسبة من مجموع الصادرات 19.8% بينما لم تتجاوز خلال سنة 2004 م 1.7% فقط، و كمتوسط للفترة المدروسة بلغت نسبة صادرات موريتانيا نحو إيطاليا 12.62% من مجموع الصادرات. يلي ذلك في الترتيب الرابع تأتي اسبانيا التي عرفت حصتها من الصادرات الموريتانية نموا يميل إلى الثبات، إذ بلغت نسبتها في المتوسط 10.5% سنويا من مجموع الصادرات.

وفي المرتبة الخامسة تأتي بلجيكا بنسبة بلغت 8.75% من مجموع الصادرات كمتوسط سنوي، ورغم أن صادرات موريتانيا نحوها من الأسماك قد توقفت منذ 2001 م، إلا أننا نلاحظ أنه في السنوات الأخيرة شهدت الصادرات الموريتانية باتجاه بلجيكا ارتفاعا في معدلاتها مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول الأكثر استيرادا من موريتانيا متقدمة بذلك على كل من اليابان، وفرنسا و ذلك سنة 2002 م، حيث بلغت نسبتها 16.32% من إجمالي الصادرات الموريتانية، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم صادرات الحديد إليها من جهة، وإلى تناقص إجمالي الصادرات الموريتانية من جهة أخرى.

و في المرتبة السادسة، نجد ألمانيا التي شكلت صادرات موريتانيا نحوها 4.6% من مجموع الصادرات الموريتانية، و تخفي هذه النسبة تباينا كبيرا في بنيتها حيث عرفت نسبة ألمانيا من

(1) - Centre du Commerce International، étude du marché japonaise des céphalopode provenance de la Mauritanie ، Mars1992، P: 07.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

الصادرات الموريتانية مستويات متدنية وأخرى مرتفعة كما هو الحال في السنوات الأولى من الفترة المدروسة بالنسبة للحالة الأولى وفي السنوات الأخيرة من نفس الفترة بالنسبة للحالة الثانية.

أما بالنسبة للدول العربية، فإنها تأتي في المرتبة السابعة، إذ بلغت صادرات موريتانيا إلى هذه الدول حوالي 1.55% كمتوسط سنوي خلال الفترة المدروسة، و يرجع تدني هذه النسبة، من ضمن أمور أخرى، إلى تجانس اقتصاد موريتانيا و اقتصاديات البلدان العربية، إضافة إلى أنه موريتانيا ومثلها البلدان العربية لم تولي أهمية للتوزيع الجغرافي لصادراتها رغم وجود اتفاقيات ثنائية و إقليمية بين موريتانيا و بعض الدول العربية.

وقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى من بين الدول العربية الزبونة لموريتانيا، إذ بلغت نسبة الصادرات نحوها 24.3% من إجمالي صادرات موريتانيا إلى الدول العربية في المتوسط السنوي خلال الفترة المدروسة .

و في سنة 2004 م صدرت موريتانيا إلى الجزائر ما قيمته⁽¹⁾ 3.92 مليار أوقية ، وهو ما يمثل 3.5% من إجمالي الصادرات الموريتانية و 85.2% من إجمالي الصادرات نحو الدول العربية.

و بعد ذلك تأتي الولايات المتحدة الأمريكية مشكلة نسبة قدرها 0.83% كمتوسط سنوي من مجموع صادرات موريتانيا، ومن خلال الجدول السابق يتبين أن حجم صادرات موريتانيا باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتشكل أساسا من الحديد، متدني جدا وكانت أعلى نسبة قد وصلها هي 4.6% سنة 1992 م.

ثم تأتي الصين التي- هي الأخرى -يشكل نصيبها من الصادرات الموريتانية مستوى منخفض، إلا أنه مع ذلك سيعرف نمو متواصلا ومنتظما، و قد وصل المتوسط السنوي لنسبة صادرات موريتانيا نحو الصين حوالي 0.6% من مجموع الصادرات .

و في المرتبة الأخيرة تأتي دولة السنغال المجاورة، حيث بلغت نسبة الصادرات نحوها 0.19% كمتوسط سنوي من مجموع الصادرات، ويمكن القول أن هذا الرقم لا يعكس الحقيقة فموريتانيا تصدر سنويا إلى السنغال آلاف الرؤوس من الحيوانات الحية إلا أن هذه الكمية لا تخضع للرقابة والإحصاء.

وبالنسبة للبلدان الأخرى، فقد استوردت ما يقارب 23% من مجموع الصادرات الموريتانية في المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة، و إذا أمعنا النظر في بيانات الجدول(16) نجد أن حصة هذه البلدان من صادرات موريتانيا عرفت كثيرا من الاضطراب صعودا و هبوطا، حيث بلغت أقصاها (45.9%) سنة 1985 م، وأدناها (16.02%) سنة 1995 م.

(1) - www.Missioneco.org/Mauritanie/document/22.02.06.

ونشير أخيرا إلى أن الصادرات الموريتانية تحكمها جملة من الاتفاقيات الثنائية بين موريتانيا وكل من المجموعة الأوروبية و اليابان، مما كان له الأثر الكبير على التوزيع الجغرافي لها.

2- التوزيع الجغرافي للواردات الموريتانية :

عملت حرية التجارة الخارجية في السنوات الأخيرة على الانفتاح الكبير للسوق الموريتاني أمام كافة الدول الواردات وأصبح رفع شعار المنافسة عاملا في تغلب الأسواق، إلا أن فرنسا ظلت تحتل المرتبة الأولى بين الدول المصدرة لموريتانيا، وكما يوضح الجدول 16 فإن واردات موريتانيا من فرنسا تتجاوز أحيانا الخمسين (5/2) من مجموع ما تستورده موريتانيا كما حصل سنتي 1986 م و 1989م، ورغم حصول بعض التدهور في حجم الكميات المستوردة من فرنسا خلال السنوات الأخيرة فمازالت هذه الدولة تسيطر على أكثر من ربع الواردات الموريتانية، وقد بلغت نسبتها 29.5% كمتوسط سنوي من مجموع الواردات الموريتانية خلال فترة الدراسة .

و في المرتبة الثانية تأتي اسبانيا حيث شكلت واردات موريتانيا منها نسبة قدرها 7.32% كمتوسط سنوي من مجموع الواردات خلال الفترة الممتدة من 1985 م إلى 2004 م.

و قد احتلت ألمانيا المرتبة الثالثة ضمن قائمة الدول الأكثر توريدا لموريتانيا، وقد حافظت النسبة التي شكلتها واردات موريتانيا من ألمانيا من مجموع الواردات على قدر كبير من الثبات طوال فترة الدراسة وبلغت في المتوسط نسبة 6.34% سنويا من مجموع إجمالي واردات موريتانيا.

و بالنسبة للبلدان العربية، فقد مثلت نسبة واردات موريتانيا في المتوسط منها حوالي 6.28% سنويا من إجمالي الواردات وما ذلك إلا انعكاس لضعف التجارة البنية بين الدول العربية و المغربية، و كانت الجزائر تعتبر أكثر الدول العربية توريد لموريتانيا، إلا أنه خلال السنوات الأخيرة وبعد إلغاء اتفاقية المحروقات بينهما سنة 2001 م أصبحت مصر الدولة العربية الأولى الموردة لموريتانيا حيث بلغت واردات موريتانيا منها سنة 2004 م ما قيمته 4.6 مليار أوقية و هو ما يمثل 3.16% من الواردات الموريتانية .

بعد ذلك تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة قدرها 4.5% من إجمالي الواردات الموريتانية ، و قد بلغت تلك النسبة أوجها سنة 1992 م، إذ وصلت إلى 11.2% من مجموع واردات موريتانيا . وتليها إيطاليا و بلجيكا في المرتبتين السابعة و الثامنة على التوالي بنسب متقاربة قدرها 3.5% و 3.45% من إجمالي الواردات ، أما اليابان والتي تمثل أهم دولة زبونة بالنسبة لموريتانيا فإنها تحتل المرتبة التاسعة في قائمة الدول الموردة لموريتانيا، و قد شكلت واردات موريتانيا من اليابان نسبة قدرها 2.8% كمتوسط سنوي خلال الفترة المدروسة.

و تأتي السنغال في المرتبة الأخيرة بنسبة 2.7% في المتوسط السنوي من إجمالي الواردات أما الواردات من البلدان الأخرى فقد عرفت تزايدا مضطربا في نسبها و بلغت في المتوسط السنوي

30% من إجمالي الواردات، ويرجع هذا التزايد لزيادة انفتاح التاجر الموريتاني على أسواق جديدة مثل الهند و ماليزيا و تاوان... الخ.

و مما سبق، يتضح أن فرنسا هي المتعامل التجاري الأول مع موريتانيا حيث احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول الموردة لموريتانيا، والمرتبة الثانية في قائمة الدول الزبونة. مما قد يوحي بأن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لا تتحكم فيه العوامل الاقتصادية (عوامل السوق و المنافسة و تقسيم العمل الدولي ..) فقط، بل إنه في بعض الأحيان تكون العوامل السياسية لا تقل أهمية عن سابقتها وربما يكون تكاملها.

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية:

ميزان المدفوعات لدولة ما هو سجل محاسبي منتظم لجميع معاملاتها مع العالم الخارجي في سنة معينة ومكونات الميزان الرئيسية هي الحساب الجاري وحساب رأس المال وحساب التسويات الرسمية وتدخل كل معاملة في ميزان المدفوعات كدائنة او مدينة والمعاملة الدائنة هي تلك التي تؤدي إلي الحصول علي مدفوعات الأجانب ، أما المعاملة المدينة فهي التي تؤدي إلي مدفوعات للأجانب. (1)

ومن اجل تصحيح الاختلالات التي كانت موجودة فيميزان المدفوعات وضع كلمن وصفة جاهزة يمكن من خلالها معالجة الاختلالات الحاصلة فيميزان حسب تصوره لطبعة العجز الحاصل فيميزان المدفوعات ويعتبر هذا الأسلوب أن اختلال هو نوع من الاضطراب المرتبط بالاختلال بين العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية وعليه فان معالجة الاختلال في الميزان تتم من خلال العمل علي زيادة أو إنقاص حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق. (2)

1- الميزان التجاري:

بدأ التحسن يطال الميزان التجاري الموريتاني عند تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الموريتانية سنة 1985 ، لكن هذا التحسن لم يعمر طويلا .فقد شهدت السنوات الأولى من برنامج الإصلاحات الاقتصادية تحقيق فائض ملموس بعد عجز مستمر خلال الفترة التي سبقت تلك لإصلاحات، إلا أن هذا الفائض سرعان ما تحول إلى عجز بدءا من سنة 1991 والجدول التالي يوضح حركة الميزان التجاري الموريتاني منذ البدء بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وحتى سنة (2004).

(1) - سيدي محمد ولد محمود ،التجارة الخارجية لموريتانيا وعلاقتها بالديون الخارجية خلال الفترة 1982-1992، معهد البحوث والدراسات العربية ،قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ، ص:32.

(2) - محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي تجرية الجزائر، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص :8.

الجدول رقم(17):الميزان التجاري الموريتاني خلال الفترة (1985-2004)

الوحدة مليون أوقية

الميزان التجاري	CIF الواردات	الصادرات EOB	البيان السنوات
2156-	27000	24844	1985
6618+	22537	29155	1986
5907+	26427	32334	1987
10244+	28550	38794	1988
5362+	31756	37118	1989
6502+	29280	35782	1990
2745-	38454	35709	1991
14332-	49732	35400	1992
11976-	60659	48683	1993
6016+	44694	50710	1994
671+	64144	64815	1995
3946+	63485	67431	1996
4812-	66461	61649	1997
1626-	67574	65948	1998
14250+	63983	78233	1999
1655+	80646	82301	2000
6562-	95488	88926	2001
9288-	96045	86757	2002
19033-	101631	82598	2003
33674-	145265	111591	2004

المصدر :إعداد الطالب اعتمادا على:

- BCM، bulletin trimestriel، 1989، 1991، 1997، 2003.
- ONS، annuaire statistique 2001، p :100.
- Ministère du Finance; douanes mauritaniennes، SYDONIA.
- ONS، éléments de conjoncture، 2002، p: 32.
- MAED، rapport économique -social 1990-1998، op; cit، p :11.
- MAED، rapport économique -social 1999-2001، op;cit ;p :70.

لغرض تحليل ودراسة انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في مجال التنمية الاقتصادية على الميزان التجاري ، والذي يعتبر أهم بند من بنود ميزان المدفوعات ، سنعالج البيانات التي تضمنها الجدول 17 خلال كل مرحلة من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنموي.

1-1 - مرحلة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي:

تبين معطيات الجدول السابق(17) أن الميزان التجاري شهد تحسنا كبيرا خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، حيث حقق فائضا قدره 5153.25 مليون أوقية كمتوسط سنوي خلال الفترة (1985-1988) و هو ما يشكل نسبة قدرها(82%) من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط، بينما كانت وضعيته خلال الفترة السابقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تشهد عجزا بلغ في المتوسط 13325.96 مليون أوقية أي ما يمثل(26.7%) من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط ، و يرجع هذا الفائض إلى تزايد الصادرات بشكل مستمر ومنتظم، حيث بلغت نسبة نمو الصادرات 19،8% سنة 1985 و 17،35% سنة 1986 ، لتشهد في السنة الموالية انخفاضا بسيطا لكنها تبقى مشجعة حيث بلغت 9، 10% ، وفي سنة 1988 تضاعفت هذه النسبة لتصل إلى 20% .

و بشكل عام بلغت نسبة نمو الصادرات خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي 17% كمتوسط سنوي غير أن ذلك لا يعني أن الإجراءات المتخذة في هذا المجال و التي تهدف إلى تشجيع زيادة الصادرات كانت كفيلة بزيادة عدد السلع المنتجة محليا و المعدة للتصدير حيث أن خامات الحديد و منتجات الأسماك ظلت هما السلعتان اللتان تمثلان صادرات البلاد بصفة شبه مطلقة طوال فترة برنامج الإصلاح كما كان الحال عليه قبل ذلك.

و تبين معطيات فترة الجدول رقم 18 اللاحق، أن التحسن الحاصل على مستوى الصادرات بصفة إجمالية لم يكن انعكاسا لحركة قيم و حجم صادرات الحديد، حيث شهدت هذه الأخيرة تذبذبا خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي .إن حجم الصادرات ظل ينمو بمعدلات سالبة خلال السنتين 1985 و 1986 ، ومع ذلك لم تنعكس هذه المعدلات السالبة في تراجع معدلات نمو قيمة تلك الصادرات إلا سنة 1986 ، أما بالنسبة للسنتين 1987-1988 فإن صادرات الحديد قد شهدت تزايدا ملحوظا في حجمها و انعكس ذلك بشكل واضح في ارتفاع معدلات نمو قيمتها سنة 1988 . أما فيما يخص سنة 1987 فإن الزيادة الطفيفة في حجم الصادرات كانت مصحوبة بمعدل نمو سالب في قيمتها، و لتعليل ذلك هو تراجع أسعار الحديد، حيث انخفض سعر الطن من الخام إلى 8، 14 دولار مقابل 9، 15 دولار السابقة ، و في سنة 1988 فإنه رغم تراجع سعر الطن مقارنة بسنة 1987 إلا أن حجم الصادرات بنسبة 1، 11% كان له الفضل في زيادة قيمة عائداتها.

الجدول رقم (18): تطور قيمة وحجم صادرات الحديد في موريتانيا خلال PREF

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	البيان
	9526	9333	8930	9001	10004	الصادرات بآلاف الأطنان
	9185	11621	10592	9815	10599	قيمة الصادرات بملايين الأوقية
	15	16.1	15.9	14.8	14	متوسط سعر الطن بالدولار
	-	2.1	-4.4	0.8	11.1	معدل نمو حجم الصادرات %
	-	26.1	-8.9	-7.4	7.9	معدل نمو قيمة الصادرات %

المصدر :إعداد الطالب اعتمادا على :

الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح، مرجع سابق، ص:168.

إن العلة من وراء تخفيض قيمة العملة الوطنية تتمثل، من بين أمور أخرى، في زيادة الطلب على صادرات الدولة لأن أسعارها سوف تصبح أكثر انخفاضا من صادرات الدول الأخرى المنافسة لها، و من المفروض أن يتجسد ذلك في زيادة حجم الكميات المصدرة، ومن الواضح أن أي نتيجة مخالفة لذلك لا يمكن أن تعزى إلى تخفيض سعر صرف العملة المحلية) على الأقل من وجهة نظر الصندوق النقد الدولي، و من خلال القراءة الأولية لبيانات الجدول 18 يتضح لنا مدى ارتباط تطور حجم صادرات الحديد و قيمتها بإجراءات تخفيض سعر العملة المحلية، و هنا وفي هذا الصدد يحق لنا أن نستغرب ونتساءل كيف يتراجع حجم صادرات الحديد في الوقت الذي كانت فيه قيمتها متزايدة خلال السنوات التي شهد فيها سعر العملة الوطنية تخفيضا ملموسا؟

إن هذا الأمر ينطبق بشكل واضح على سنة 1985 ، كما شهدت سنة 1986 كذلك تراجعاً في الكمية المصدرة بمعدل 4،4% وإن كان معدل التراجع في قيمتها قد بلغ 7،2%، و إذا ركزنا على تطور متوسط سعر الطن بالدولار، فنسجد أنه سجل ارتفاعاً في نفس السنة التي شهد فيها سعر صرف الأوقية بالدولار تخفيضا ملموسا وهي سنة 1985 ومع ذلك تناقص حجم الكميات المصدرة، أما بالنسبة للسنوات 1986 و 1987 و 1988 فإن متوسط سعر الطن كان يتناقص، ومن المفروض أن ينعكس ذلك بشكل إيجابي في زيادة حجم الكمية المصدرة وهو ما لم يحدث سنة 1986 التي شهدت فيها الكمية المصدرة تراجعاً بمعدل مقارنة بالسنة السابقة لها 4،4% وعلى مستوى الصادرات السمكية، فقد شهدت تراجعاً في حجمها طوال سنوات البرنامج باستثناء سنة 1987، و نلاحظ أنها كانت بعيدة كل البعد من بلوغ حجم طاقة الاصطياد في المياه الإقليمية الموريتانية التي كانت تقدر في ذلك الوقت ب 600 ألف طن سنوياً.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

تبين معطيات الجدول رقم 19 أن معدل نمو قيمة هذه الصادرات يتبع بشكل أساسي لتطور أسعارها و ليس لتطور أحجامها، كما هو الحال بالنسبة لسنة 1986 حيث تراجعت كمية الصادرات السمكية ب: 1، 13% في حين كان معدل النمو في قيمة هذه الصادرات يبلغ 8% و نفس الشيء بالنسبة لسنة 1988 ، فعلى الرغم من تراجع معدل نمو حجم الصادرات ب7،8% فإن قيمتها قد سجلت معدل نمو موجب بلغ 9،5% ، وإن كان هذا المعدل يقل بشكل ملحوظ عن المعدل المسجل في السنة السابقة لها. لقد سجل متوسط سعر الطن معدل نمو مرتفع في مختلف سنوات البرنامج و بالذات سنة 1988، حيث بلغ هذا المعدل 16% مما مكن من تسجيل معدل نمو موجب في قيمة الصادرات في تلك السنة رغم انخفاض حجمها، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

-الجدول رقم(19) تطور حجم وقيمة صادرات الأسماك في موريتانيا خلال الفترة- (1988-

1985)

السنوات	1985	1986	1987	1988	البيان
	393681	342214	379818	350507	كمية الأسماك المصدرة بالأطنان
	14223	15358	18954	20758	قيمة الأسماك المصدرة بملايين الأوقية
	569	603	678	787	متوسط سعر الطن بالدولار
	-	-13.1	10.9	-7.8	معدل نمو حجم الصادرات %
	-	8	23.4	9.5	معدل نمو قيمة الصادرات %

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على

الصوفي ولد الشيباني، مرجع سابق، ص: 170

و يتأكد لنا مما سبق، أن معدلات نمو قيمة الصادرات السمكية تتبع بشكل أساسي لتطور أسعار الأسماك التي تتوقف بدورها على الطلب عليها في السوق العالمية .وكما هو واضح من الجدول السابق، فإن إجراءات إصلاح القطاع الخارجي لم تساهم في زيادة حجم الصادرات السمكية، بل إنها على العكس من ذلك كانت تتراجع في بعض السنوات المدروسة(1986 و 1988) ولم تتمكن تلك الإجراءات من المحافظة على حجم الصادرات الذي كانت عليه غداة بدء الإصلاحات الاقتصادية 1985 ، وهكذا لم تنجح إجراءات إصلاح القطاع الخارجي في زيادة حجم الصادرات السمكية كما كان متوقعا، وإن كان واضحا أن متوسط سعر الطن قد ظل يتزايد طوال فترة هذا البرنامج، لكن يبدو أن ذلك كان مستقلا تماما عن إجراءات إصلاح سعر صرف العملة المحلية الذي من المفترض أن تكون نتيجته هي زيادة الطلب على الصادرات الذي ينبغي، هو الآخر، أن يتجسد في زيادة حجمها وهو ما حصل عكسه تماما، مما يمكن معه القول، بأن حجم و قيمة وأسعار صادرات الأسماك كانت تتحرك و كأنه لم تتخذ أي إجراءات لتشجيع تلك الصادرات، أو على الأقل

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

لم تتخذ إجراءات تتعلق بتصحيح سعر صرف العملة، وهذا ما يؤكد أن سياسة سعر الصرف التي ينصح بها صندوق النقد الدولي ليست هي الحل المناسب لزيادة صادرات الدولة الموريتانية، لأن الانخفاض في حجم هذه الصادرات يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي، وضعف مرونة الطلب العالمي على الصادرات من المواد الأولية.

و إذا انتقلنا إلى بند الواردات، نجد أنها قد اتسمت بتراجع معدلات نموها خلال السنتين الأوليتين من برنامج التقويم الاقتصادي والمالي حيث بلغت هذه المعدلات (-9،15%) و(-5،16%) لسنتي 1985 و 1986 على التوالي، بينما شهدت السنتين الأخيرتين من البرنامج، تزايداً في معدلات نموها حيث بلغت هذه المعدلات 2% سنة 1987 ، و 8% سنة 1988 وبذلك يكون متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الواردات قد شهد تراجعاً حيث بلغ -8،1% خلال فترة البرنامج التقويم الاقتصادي والمالي، في حين كان هذا المتوسط يبلغ 72% خلال السنوات الأربع السابقة لعملية الإصلاح الاقتصادي و يعتبر هذا التزايد و التناقص في معدلات نمو الواردات انعكاساً لعدم انتظام اتجاهات معدلات نمو مختلف البنود المكونة لها. و نلاحظ من خلال الجدول اللاحق أن الواردات من المواد الاستهلاكية قد شهدت انخفاضاً في معدل نموها سنة 1986 حيث بلغ -5،31% إلا أن هذا المعدل سرعان ما قفز إلى 2،29%، سنة 1987، و 26% في السنة الموالية لها، وهذه الأرقام تثبت أن ضغط هذا العنصر من الواردات من الاستحالة بمكان في ظل دولة يتصف فيها الجهاز الإنتاجي بالضعف ومن ضمن ذلك إنتاج المواد الاستهلاكية مهما كانت الإجراءات المتخذة لذلك. و إذا انتقلنا إلى بند أجهزة ومعدات النقل، نجد أن معدلات نموه شهدت تذبذباً خلال فترة البرنامج و سجلت متوسط سنوي سالب في حدود (-4،5%) خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالمعدات الاستثمارية، فقد شهدت هي الأخرى تذبذباً في معدلات نموها وبلغ متوسط نموها خلال فترة البرنامج ما يناهز 2،11%، أما المحروقات والتي تشكل عبئاً ثقيلاً على فاتورة واردات الدولة، فقد كانت معدلات نموها تميل إلى التراجع في معظم سنوات البرنامج، إذ وصل متوسط معدل نموها إلى (-9،1%) و يرجع تناقص الواردات من المحروقات بالدرجة الأولى إلى الإجراءات المتمثلة في رفع أسعار الطاقة، و الذي يهدف إلى ترشيد استخدامها و تقليل الواردات منها و لم يكن البند الأخير الذي يضم مجموعة من السلع تدخل ضمن مواد مختلفة بمنأى عن عدم الانتظام في معدلات النمو، حيث تراجع معدل نموها سنة 1986 ب(-6،20%)، وارتفع ب 47% في السنة الموالية، ليعود بعد ذلك إلى التراجع بحوالي (-9،10%) في سنة 1988 .

والجدول التالي يوضح حركة الواردات الموريتانية بمختلف بنودها ومعدلات نموها خلال فترة

برنامج التقويم الاقتصادي و المالي.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

الجدول رقم (20):تطور الواردات الموريتانية بمختلف بنودها ومعدلات نموها خلال

PREF

1988	1987	1986	1985	السنوات	البيان
28550	26427	22537	27000		مجموع الواردات
15550.5	12341.6	9548.7	13932		1-مجموع مواد استهلاكية
12069.8	9477.3	6482	9487.5		مواد غذائية
3480.7	2864.3	3066.7	4444.5		مواد استهلاكية أخرى
1996.9	2678.1	2024.5	2630		2- أجهزة ومعدات نقل
3561.4	2667.7	2894.4	2683		3- معدات استثمارية
3284.3	4075.2	4903.9	3763		4- محروقات
4156.8	4664.4	3173.4	3996		5- مواد مختلفة
					معدلات نمو الواردات %
8	17.2	-16.5	-15.9		إجمالي الواردات
%26	29.2	%31.5			المواد الاستهلاكية
-25.4	32.3	-23			أجهزة ومعدات النقل
33.5	-7.8	7.9			معدات استثمارية
-19.4	-16.9	30.6			محروقات
-10.9	47	20.6			مواد مختلفة

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات الجدول رقم والنشرة الإحصائية ربع السنوية

الصادرة من البنك المركزي الموريتاني، مارس 1992

1-2 مرحلة برنامج الدعم و الدفع

خلال برنامج الدعم و الدفع شهد الميزان التجاري تراجعاً في أدائه من حيث النتائج المحققة وذلك مقارنة بالبرنامج السابق، إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد ظل يعرف فائضاً طوال فترة البرنامج (باستثناء سنة 1991)، و قد بلغ متوسط هذا الفائض حوالي 3039,6 مليون أوقية خلال الفترة (1989-1991) وهو ما يمثل نسبة قدرها 5,3% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط. و إذا عمقنا النظر في بيانات الجدول رقم 17 نجد أن الصادرات الموريتانية شهدت تراجعاً مستمراً ومنظماً خلال سنوات برنامج الدعم والدفع وهو عكس ما حصل في برنامج، (التقويم الاقتصادي والمالي، وهكذا نمت الصادرات بمعدلات نمو سالبة بلغت (-3,4%) و (-6,3%)، و (-2,0%) خلال السنوات 1989، 1990، 1991 على التوالي، ولم يكن ذلك التدهور انعكاساً لمعدلات نمو قيمة صادرات الحديد باستثناء سنة 1991، ففي سنة 1989 نجم عن زيادة سعر الطن

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

بمعدل 5، 26% مقارنة بالسنة السابقة لها، إضافة إلى زيادة حجم الكمية المصدرة بمعدل بلغ 11.3% ، زيادة في قيمة الصادرات بمعدل بلغ 8، 41% و في السنة الموالية، شهدت معدلات نمو كل من حجم صادرات الحديد و قيمتها تراجعاً، ومع أنها بقيت موجبة إلا أنها ابتعدت كثيراً عن المعدلات المسجلة في سنة 1989 ، و قد ساعد على إبقاء تلك المعدلات موجبة ارتفاع أسعار الحديد في تلك السنة و زيادة حجم الكميات المصدرة منه، إلا أن هذا التوافق بين زيادة حجم الإنتاج و زيادة الأسعار لا يعدو أن يكون أكثر من صدفة، ذلك أنه في السنة الموالية لها (1990) كانت المؤشرات أكثر استناداً إلى القواعد الاقتصادية المعروفة، حيث أدى تراجع حجم الكمية المصدرة بنسبة (-3، 16%) مقارنة بالسنة السابقة إلى ارتفاع متوسط سعر الطن بنفس النسبة تقريباً مما جعل معدل تراجع قيمة الصادرات في تلك السنة محدوداً، وهكذا نجد أنه رغم انخفاض معدل نمو حجم الصادرات بما يزيد على (-16%) ، فإن معدل نمو قيمتها كان في حدود (-2،6%) فقط، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (21): تطور قيمة و حجم صادرات الحديد في موريتانيا خلال PCR

السنوات	1989	1990	1991	البيان
	11138	11355	9499	كمية الصادرات بآلاف الأطنان
	15035	18045	17591	قيمة الصادرات بملايين الأوقية
	16.2	19.6	22.5	متوسط سعر الطن بالدولار
	11.3	2	-16.3	معدل نمو حجم الصادرات %
	41.8	20	-2.6	معدل نمو قيمة الصادرات %

المصدر : إعداد الطالب اعتماداً على

-المكتب الوطني للإحصاء دليل الإحصاء السنوي 1991 ، أنواكشوط.

-البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية، ديسمبر 1994 ، ص : 10 .

وبالنسبة للصادرات السمكية، فيلاحظ من خلال الجدول التالي أن حجم الكمية المصدرة قد شهد انخفاضاً طوال سنوات البرنامج، وقد تسبب تراجع حجم هذه الكميات في بعض السنوات في تخفيض قيمة عائدات الصادرات السمكية كما هو الحال بالنسبة لسنة 1990 و كما حصل في البرنامج السابق، ظل معدل نمو قيمة هذه الصادرات يتبع بشكل أساسي لتطور أسعارها و ليس لتطور أحجامها، ففي سنة 1991 كان لارتفاع الأسعار الفضل في تعويض الانخفاض في حجم الصادرات المسجل في تلك السنة مما مكن من تسجيل معدل نمو موجب في قيمتها .وفي سنة 1990، كان التزامن بين انخفاض كل من حجم الصادرات ومتوسط سعر الطن وراء نمو قيمة الصادرات السمكية بمعدل سالب بلغ (-23.5 %) مقارنة بالسنة السابقة لها.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

و يلاحظ أن متوسط سعر الطن كان في تناقص خلال سنتي 1989 و 1990 والتي سجل فيهما حجم الكمية المصدرة تراجعاً، رغم أن سنة 1989 قد شهدت انخفاضا في سعر صرف الأوقية مقابل الدولار يزيد على 10 %، و كان من المفروض أن يسهم ذلك في تشجيع زيادة حجم الصادرات وهو الشيء الذي لم يحصل في هذه السنة المذكورة و لا في التي بعدها و إنما حصل عكسه تماما، و ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (22): تطور حجم و قيمة صادرات الأسماك الموريتانية خلال PCR

البيان	السنوات	1989	1990	1991
كمية الصادرات بآلاف الأطنان		343490	288219	273879
قيمة الصادرات بملايين الأوقية		20769	15876	16617
متوسط سعر الطن بالدولار		728	682	738
معدل نمو حجم الصادرات %		-2	-16.1	-5
معدل نمو قيمة الصادرات %		0.05	-23.5	4.6

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على:

-المكتب الوطني للإحصاء، دليل الإحصاء السنوي 1991 .

-البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية ديسمبر 1994 ، ص:10 .

ومما سبق، يتضح لنا أن مختلف الإجراءات التي تهدف إلى زيادة حجم الصادرات السمكية قد باءت بالفشل إن لم تكن قد أدت إلى نتائج عكسية، حيث أن حجم الكميات المصدرة من هذه السلعة ظل في انخفاض مستمر طوال برنامج الدعم و الدفع.

و فيما يخص الواردات السلعية، نجد أنها قد اتسمت بالتذبذب وعدم الانتظام خلال برنامج الدعم والدفع، حيث ارتفعت قيمتها خلال السنة الأولى من البرنامج بحوالي 2، 11% عما كانت عليه في السنة السابقة، لتتخفف في السنة الموالية بنسبة قدرها (-8،7%) وعاودت الارتفاع من جديد خلال سنة 1991 إذ بلغ معدل نموها 3، 31% مقارنة بالسنة السابقة لها.

وبذلك يكون برنامج الدعم والدفع بشكل عام، قد شهد ارتفاعا في الواردات بمعدل بلغ 56، 11% كمعدل سنوي خلال الفترة (1989-1991) ، في حين كان المتوسط السنوي لمعدلات نمو الواردات خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي سالبا (-1.8%) .

-ويتضح من الجدول رقم 23 اللاحق، أن سنة 1991 قد شهدت قفزة نوعية من حيث ارتفاع إجمالي الواردات مما أثر سلبا على الميزان التجاري الذي حقق عجزا في تلك السنة بلغ 2745 مليون أوقية، وكان هذا الارتفاع في مجموع الواردات انعكاسا لارتفاع معدلات مختلف مكوناتها، والتي تمت

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

بمعدلات مرتفعة كانت أداها (1، 10%) وهي نسبة نمو بند الأجهزة و معدات النقل، وكان هذا البند هو الوحيد الذي شهد معدل نموه ارتفاعا جاوز 73% خلال السنة السابقة (1990) ، في حين شهدت مختلف البنود الأخرى المكونة للواردات انخفاضا في معدلات نموها خلال نفس السنة وهو ما كان له الدور الكبير في تناقص مجموع الواردات بنسبة بلغت (-7،8%) أما بالنسبة لسنة 1989 فقد نمت كل البنود المكونة للواردات بمعدلات موجبة باستثناء بند المعدات الاستثمارية الذي شهدت تراجعها بلغ (-3، 15%) و من هنا يمكن القول، بأنه إذا كان برنامج التقويم الاقتصادي والمالي قد شهد تحكما في نمو الواردات، فإن إجراءات مثل تخفيض التعريفات الجمركية و تحرير الواردات كان دورها أكبر من بعض الإجراءات الأخرى التي تسعى إلى تخفيض الواردات، مما نتج عنه زيادة في قيمة الواردات خلال برنامج الدعم و الدفع.

و الجدول التالي يوضح تطور الواردات بمختلف بنودها و معدلات نموها خلال برنامج الدعم و الدفع.

الجدول رقم (23): تطور الواردات الموريتانية بمختلف بنودها و معدلات نموها خلال PCR

السنوات	1991	1990	1989	البيان
	38454	29280	31756	مجموع الواردات
	19919.17	14991.4	17338.8	مواد استهلاكية
	4191.5	3806.4	2191.1	أجهزة ومعدات نقل
	1957.3	1756.8	3016.8	معدات استثمارية
	5537.3	4040.6	4445.8	محروقات
	6498.7	4684.8	4763.4	مواد مختلفة
				معدلات نمو الواردات %
	31.3	7.8	11.2	إجمالي الواردات
	32.8	13.5	11.5	المواد الاستهلاكية
	10.1	73	9.7	أجهزة ومعدات النقل
	11.4	7	15.3	معدات استثمارية
	37	41.7	35.3	محروقات
	38.7	9.1	14.6	مواد مختلفة

المصدر : إعداد الطالب اعتماد على:

البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية مارس 1992 .

1-3 مرحلة برنامج التصحيح الهيكلي

خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي الممتدة من 1992 إلى 1997 ، و كما توضح بيانات الجدول رقم 17 لا يمكن الخروج بنتيجة قاطعة فيما يتعلق برصيد الميزان التجاري، حيث أن هذا الرصيد سجل عجزا خلال ثلاث سنوات وبصفة غير منتظمة من عمر هذا البرنامج، بينما سجل فائضا في السنوات الثلاثة الأخرى، و إن كان واضحا أن هذا الفائض لا يتناسب في معظم الحالات مع ذلك العجز المسجل في السنوات الأخرى مما نتج عنه تحقيق عجز قدره 83،3413 مليون أوقية كمتوسط سنوي خلال الفترة 1992-1997 ، وهو ما يمثل نسبة قدرها 2،6% من الناتج المحلي الإجمالي و يعود هذا العجز إلى نمو الصادرات بمعدل أقل من معدل نمو الواردات حيث بلغت النسبة المتوسطة لنمو الأولى 10،69% خلال فترة البرنامج، بينما بلغت تلك النسبة 01،12% بالنسبة للثانية خلال نفس الفترة.

ورغم أن قيمة الصادرات لم تشهد تراجعا خلال سنوات البرنامج باستثناء سنتي 1992 و 1997 (-0،8%) و(8،5%) على التوالي، إلا أن معدلات نموها كانت منخفضة مقارنة بالواردات وما ذلك إلا انعكاسا لحركة و نمو مكونات هذه الصادرات التي تشكل أساسا من خامات الحديد و المنتجات السمكية، إضافة إلى سلع أخرى بنسب لا تكاد تذكر.

وتبين معطيات الجدول رقم (22) اللاحق أن قيمة صادرات الحديد كانت تنمو بمعدلات موجبة عدا سنة 1992.

ففي سنة 1992 ، شهدت الكميات المصدرة من الحديد تراجعا بلغ (-5،23%) مقارنة بالسنة السابقة لها، و ذلك رغم التخفيض الذي حصل في سعر الأوقية مقابل الدولار والمقدر ب 27%، كما شهدت هذه السنة أيضا انخفاضا في متوسط سعر الطن بمعدل 10،2% الشيء الذي أدى إلى تراجع قيمة الصادرات ب (-6،24%).

وخلال سنتي 1993 و 1994 ، نمت قيمة صادرات الحديد بمعدلات موجبة رغم استمرار أسعار الحديد في التدهور، إلا أن هذا النقص تم تغطيته من خلال الرفع من حجم الكمية المصدرة وهو ما حصل عكسه في سنة 1996 حيث تم تغطية تراجع حجم كمية الحديد المصدرة ب(-3،09%) من خلال الارتفاع الحاصل في أسعار الحديد بمقدار (6،58%) ، الشيء الذي مكن من تحقيق نمو قدره (9،8%) في قيمة صادرات الحديد. و بالنسبة لسنتي 1995 و 1997 ، كانت كميات الحديد المصدرة و أسعاره في ارتفاع وهو ما جعل إيرادات الدولة من صادرات الحديد ترتفع بمعدلات نمو موجبة بلغت 29% ، و 6،14% خلال هاتين السنتين على التوالي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (24): تطور صادرات الحديد في موريتانيا خلال الفترة 1992-1997

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997
البيان						
كمية الصادرات الحديد بألاف الأطنان	8010	9737	10342	11514	11158	19689
قيمة الصادرات الحديد بملايين الأوقية	13458	19230	20151	26002	28563	32743
متوسط سعر الطن بالدولار	20.2	17.25	16.4	17.46	18.61	18.8
معدل نمو حجم الصادرات %	-23.5	21.5	6.1	11.3	-3.09	4.75
معدل نمو قيمة الصادرات %	-24.6	42.8	4.8	29	9.8	14.6

المصدر :إعداد الطالب اعتمادا على:

- MAED، Bilan économique et social 1990-1998 op.cit، P : XIV.

- ONS، Agrégats de la comptabilité national، op.cit، P: 44.

وبالنسبة للصادرات السمكية، فيتضح من الجدول رقم 25 التالي أن قيمتها سجلت معدلات نمو موجبة خلال الفترة المدروسة باستثناء سنتي 1994 و 1997 ، حيث شهدت هاتين السنتين تراجعين كبيرين في حجم الكمية المصدرة من الأسماك بلغا (-37،26%) و (-7، 45%) على التوالي، و رغم ارتفاع أسعار السمك ب 7، 43% خلال 1994 ، و 31 % في سنة 1997 إلا أن ذلك لم يحل دون تدهور قيمة هذه الصادرات كما هو واضح في الجدول رقم 25 و مع أن سنة 1992 شهدت هي الأخرى تراجعا في حجم الكمية المصدرة قدر ب -4 % إلا أن الارتفاع الذي حصل على مستوى السعر كان له الدور الكبير في تغطية ذلك التراجع و تسجيل نمو في قيمة تلك الصادرات بلغ 11% ، وهو ما يعني أن حركة قيمة الصادرات السمكية تتبع أحيانا للتغيير في حجم الكميات كما هو الحال في سنة 1994 ، و ترتبط بتطور الأسعار التي تتوقف بدورها على الطلب على هذه السلعة في السوق العالمية أحيانا أخرى.

و خلال السنوات 1993 ، 1995 ، 1996 سجلت معدلات نمو قيمة الصادرات السمكية أرقاما موجبة، و ذلك بالرغم من تراجع أسعارها خلال 1993 و 1995 و الجدول التالي يوضح تطور الصادرات السمكية بالكمية و القيمة.

الجدول رقم (25): تطور الصادرات السمكية الموريتانية خلال الفترة 1992-1997

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997
البيان						
كمية صادرات السمك بالأطنان	28900	31260	196100	286700	365980	198650
قيمة صادرات الحديد بملايين الأوقية	19558	28141	26337	35279	37819	30247
متوسط سعر الطن بالدولار	763.4	737.85	1060.25	910.5	725.5	920.2
معدل نمو حجم الصادرات %	-4	8.16	-37.26	46.2	27.65	-45.7
معدل نمو قيمة الصادرات %	11	43.2	-7	32.1	7.3	-2.1

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على:

Bilan économique et social 1990-1998; op.cit ، P :XIV.

ملاحظة : تم إعداد متوسط سعر الطن بالدولار بناء على سعر صرف الأوقية الجاري مقابل الدولار.

و فيما يتعلق بالسلع الأخرى خارج قطاعي الصيد والحديد، فقد ظلت نسبتها متدنية و أحيانا تنعدم، وكانت أعلى نسبة وصلت إليها هي 5,7% سنة 1994 ، وذلك رغم انطلاق تصدير الذهب من طرف شركة (MORAK) و الذي بدأ سنة 1992 ، إلا أنه لم يدم سوى خمس (5) سنوات فقط، وكان أقصى حد تصل إليه الكمية المصدرة من هذه السلعة على طول هذه الفترة هو 55740 أونصة وقيمة قدرها 2500 مليون أوقية و ذلك سنة 1994 .⁽¹⁾

و إذا نظرنا إلى الجانب الآخر و المتعلق بالواردات، نجد أن قيمتها عرفت معدلات نمو مرتفعة باستثناء سنتي 1994 و 1996 ، حيث جاوز معدل نموها في السنة الأولى من البرنامج . 29% مقارنة بالسنة السابقة لها، تم تواصل هذا الارتفاع في السنة الموالية ليبلغ 22 % أما سنة 1994 ، فقد شهدت تدهورا في قيمة الواردات بلغ معدله -26.3 % ، و في سنة 1995 عادت الواردات إلي الارتفاع، حيث جاوز معدل نموها 43% ، أما سنة 1996 فقد عرفت انخفاضا طفيفا في قيمة هذه الواردات قدر ب -1% ، وفي السنة الأخيرة .من البرنامج كان معدل نمو الواردات يبلغ 4,6%.

وكمحصلة عامة ، يمكن القول أن برنامج التصحيح الهيكلي شهد تزايدا في قيمة الواردات، ولم تستطع الإجراءات المتخذة سواء على مستوى زيادة العرض، أو تخفيض سعر صرف الأوقية من تقليص أو على الأقل التحكم في نمو هذه الواردات، وهكذا فقد جاوز، المتوسط السنوي لنمو الواردات خلال الفترة 1992-1997 ، معدل 12 % .

(1) - البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية ، ديسمبر 1994 ، ص:02 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

و الجدول التالي يوضح معدل نمو الواردات خلال برنامج التصحيح الهيكلي:

الجدول رقم (26): معدل نمو الواردات السلعية خلال برنامج التصحيح الهيكلي

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997
البيان						
معدل نمو الواردات	29.3	22.3	-26.3	43.5	-1	4.6

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم :17.

1-4 مرحلة الفترة 1998-2000

كانت الفترة الممتدة من 1998 إلى 2000 تشهد تحسنا بالنسبة للميزان التجاري الموريتاني، فبالرغم من حصول عجز فيه سنة 1998 إلا أنه في السنتين الأخيرتين شكل فائضا معتبرا (سيما سنة 1999) مما مكن من تحقيق فائض قدره 4759,6 مليون أوقية كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة، وهو ما يمثل نسبة قدرها 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط.

و من الملاحظ أن هذه الوضعية هي العكس لما كان عليه حال الميزان التجاري خلال مرحلة برنامج التصحيح الهيكلي، حيث كان هذا الميزان يشهد عجزا بلغ في المتوسط ما يعادل 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي.

و يرجع تكوين هذا الفائض في الميزان التجاري خلال الفترة 1998-2000 إلى تصاعد الصادرات الموريتانية (من الحديد والسمك أساسا)، حيث بلغ معدل نموها في المتوسط 10,26% بينما لم يتجاوز نظيره بالنسبة للواردات 4,7% خلال نفس الفترة.

ويتضح من خلال الجدول رقم(27) الآتي أن الكميات المصدرة من الحديد شهدت انخفاضا يميل إلى الثبات و ذلك بالرغم من انخفاض أسعار الحديد، الشيء الذي كان من المفروض أن يكون له تأثير إيجابي على حجم الكمية المصدرة، و هو ما لم يحدث في الوقت الذي كانت فيه قيمة هذه الصادرات تنمو بمعدلات موجبة باستثناء 1999 التي كان التدهور سمتها سواء على مستوى السعر أو على مستوى الكمية المصدرة أو القيمة.

و كما نلاحظ من خلال الجدول رقم(27)، فإن حجم الكمية المصدرة من الحديد قد تراجع ب -2,7% سنة 1998 ، كما شهدت نفس السنة هبوطا في سعر الحديد بلغ -3,2% إلا أنه مع ذلك فقد كانت عائدات هذه الصادرات في نمو وازدياد (23,6%).

وحقيقة الأمر، أن هذا النمو في قيمة الصادرات لا يعدو كونه نموا صوريا أو على الأصح نموا كاذبا، ذلك أنه لو قيمنا هذه الصادرات بالدولار فسنجدها قد انخفضت بمعدل قدره -5,6% .

و بالنسبة لسنة 2000 ، فقد كانت الكمية المصدرة شبه ثابتة مقارنة بالسنة السابقة لها، وكذلك كان التطور طفيفا بالنسبة لمتوسط السعر، ومع ذلك فقد كان معدل نمو قيمة صادرات الحديد مرتفعا، ويرجع ذلك إلى التدهور في قيمة الأوقية مقابل الدولار.

الجدول رقم (27): تطور صادرات الحديد خلال الفترة 1998-2000

البيان	السنوات	1998	1999	2000
كمية الصادرات الحديد بآلاف الأطنان		11402	11042	11069
قيمة الصادرات الحديد بملايين الأوقية		40470	39521	46792
متوسط سعر الطن بالدولار		18.19	16.18	16.76
معدل نمو حجم صادرات الحديد		-2.7	-3.1	0.002
معدل نمو قيمة صادرات الحديد		23.6	-2.3	18.4

المصدر:

-البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية ديسمبر 2003 ، ص:34 .

-Rapport économique et social 1999-2000، op.cit، P : 82.

وفيما يتعلق بالأسماك، فقد شهدت الكمية المصدرة منها تراجعاً بلغ 10,7% و-5,2% خلال السنتين 1998 و 2000 على التوالي، إلا أن هذا التراجع لم يظهر أثره - من حيث قيمة هذه الصادرات - إلا في سنة 1998 ، وربما يكون ذلك راجعاً بالدرجة الأولى إلى الانخفاض في متوسط سعر الطن و الذي بلغ -3,17% و بالنسبة لسنة 2000 فقد كان للتدهور في قيمة الأوقية مقابل الدولار الفضل في تغطية ذلك التدهور وإظهاره نمواً جاوز 8% ، و أما سنة 1999 فقد عرفت زيادة في حجم الكمية المصدرة من السمك بلغت 13,8% مقارنة بالسنة السابقة لها كما هو واضح الجدول التالي:

الجدول رقم (28):تطور الصادرات السمكية الموريتانية خلال الفترة 1998-2000

البيان	السنوات	1998	1999	2000
كمية صادرات السمك بالأطنان		182671	207865	197076
قيمة صادرات السمك بملايين الأوقية		27124	32222	34850
متوسط سعر الطن بالدولار		785.8	739.8	738.75
معدل نمو حجم الصادرات السمكية		-10.7	13.8	-5.2
معدل نمو قيمة الصادرات السمكية		-15.8	18.8	8.1

المصدر :إعداد الطالب اعتماداً على:

-البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية، ربع سنوية ديسمبر 2003 ، ص:35.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

وفيما يخص الواردات السلعية، فقد عرفت اضطرابا خلال الفترة 1998-2000 ، حيث حققت نموا قدر ب 1,6% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997 ، و في السنة الموالية لذلك كان معدل نموها سالبا إذ بلغ -3,5% وفي سنة 2000 شهدت معدل نمو الواردات قفزة كبيرة حيث بلغ 26,04% و بذلك يكون المتوسط السنوي لنمو الواردات خلال هذه الفترة قد وصل إلى 7,4% و هو ما يقل عن المتوسط السنوي لنمو الصادرات خلال نفس الفترة.

1-5 مرحلة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر:

خلال فترة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر على المدى القصير والممتدة من 2001 إلى 2004 عرف الميزان التجاري نتائج كارثية مقارنة بالبرامج السابقة، حيث كان هذا الميزان يعيش عجزا مستمرا ومتصاعدا خلال سنوات الإستراتيجية الأربعة، وهكذا فقد بلغ العجز المتوسط خلال هذه الفترة 17139,25 مليون أوقية سنويا، وهو ما يمثل نسبة قدرها 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط .

ويوضح الجدول السابق أن هذا العجز الحاصل في الميزان التجاري يرجع إلى 22 تفاقم بند الواردات الذي شهد معدلات نمو مرتفعة خلال فترة الدراسة، في الوقت الذي كانت فيه الصادرات تنمو بمعدلات سالبة كما هو الحال بالنسبة لسنتي 2000 و 2003 .

-بالنسبة لصادرات الحديد، يوضح الجدول رقم 27 اللاحق أن أحجامها شهدت ثباتا بالنسبة للسنة الأولى وتدهورا خلال السنتين المواليين، أما في السنة الأخيرة فقد عرفت نموا بلغ 9،13% و كان الحال أفضل بالنسبة لقيمتها حيث كانت في ارتفاع بلغ 11,7% و 3% و 37% خلال 2001 ، 2002 ، 2004 على التوالي، ويرجع ذلك الارتفاع في قيمة الصادرات إلى تحسن أسعار الحديد عالميا.

أما بالنسبة ل 2003 ، فإنه في ظل الثبات الذي شهده سعر الحديد، وانخفاض الكمية المصدرة فقد عرفت قيمة هذه الصادرات تراجعا بلغ -9.2% ، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (29): تطور صادرات الحديد خلال الفترة 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004	البيان
	11069	10242	94.2	10724	كمية الصادرات الحديد بآلاف الأطنان
	52257	53832	48855	66966	قيمة الصادرات الحديد بملايين الأوقية
	17.64	19	19.5	23	متوسط سعر الطن بالدولار
	0	7.5	-8.1	13.6	معدل نمو حجم صادرات الحديد
	11.7	3	-9.2	37	معدل نمو قيمة صادرات الحديد

Source: Ministère de Finance; Douanes Mauritanienes, Sydonia

كما شهدت هذه الفترة تحقيق نتائج متدنية بالنسبة للصادرات السمكية حيث كانت أحجام الكميات المصدرة تعرف تراجعاً كبيرة إذ بلغ معدل نموها -18,8% سنة 2001 ، و-1,32% في السنة الموالية و-20,7% سنة 2003 ، ولم تشهد تلك الكمية تغييراً يذكر خلال السنة الأخيرة من الفترة المدروسة.

أما على مستوى قيمة الصادرات السمكية، فلم ينعكس التدهور الحاصل في حجم الكمية المصدرة عليها إلا سنة 2002 ، حيث كان معدل نموها سالب (-9,6%) وفي السنوات الأخرى تم تعويض ذلك التراجع من خلال ارتفاع أسعار السمك.

الجدول رقم (30) تطور الصادرات السمكية خلال الفترة 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004	البيان
	160021	107366	85117	85312	كمية صادرات السمك بالأطنان
	36385	32925	33744	44624	قيمة صادرات السمك بملايين الأوقية
	-18.8	-32.9	-20.7	0.002	معدل نمو حجم الصادرات السمكية
	4.4	-9.5	2.5	32.2	معدل نمو قيمة الصادرات السمكية

Source: Ministère de Finance; Douanes Mauritanienes, Sydonia

وفيما يخص الواردات السلعية خلال الفترة 2001-2004 ، فقد شهدت تطورا ملحوظا وكانت أدنى نسبة نمو وصلت إليها الواردات هي 0,6% وذلك سنة 2002 ، أما بالنسبة للسنوات الأخرى فقد تجاوز معدلها بعض الأحيان 42% (كما هو الحال سنة 2004) .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

وقد كان هذا الارتفاع في مجموع الواردات انعكاسا لنمو مختلف مكوناتها باستثناء المواد التجهيزية سنة 2002 فقط حيث انخفضت بما يقارب 16 %، و المحروقات التي عرفت انخفاضا مستمرا و منتظما طوال سنوات الفترة 2001-2004.

و مما تقدم، يتضح لنا أنه على مدى عشرين سنة من تطبيق الاستراتيجيات التنموية والاقتصادية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لم يطرأ تحسن كبير على الميزان التجاري، و إن كان برنامجي التقويم الاقتصادي و المالي، والدعم والدفع قد عرف فيهما الميزان التجاري تحقيق فائض معتبر، إلا أن النتائج المتحققة في ظل برنامج التصحيح الهيكلي والإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر كانت مخيبة للأمل و تفضح ضعف وعدم فعالية الإجراءات والوسائل المتبعة لتخفيف حدة العجز في الميزان التجاري من طرف السلطات الموريتانية و من ورائها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي اللذان يعتبران بمثابة الملهم للأفكار والحلول المناسبة (لهما طبعا) والطبيب المعالج للأمراض (إختلالات) الدول النامية.

وفي السنوات الأخيرة سجل الميزان التجاري إجمالا عجزا ناهز 52 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2006-2009 و 430 مليون دولار أمريكي خارج صادرات النفط .ويمكن تحليل هذا الرصيد من تحديد ثلاثة اتجاهات:

-الشروع في استغلال نفط حقل شنقيط الذي نشط الصادرات سنة 2006

- اتجاه طبعه العجز خلال الفترة 2007-2009 بسبب الارتفاع الملحوظ للمواد المستوردة وارتفاع أسعار المواد الأولية اقتناء مخزون كبير من المواد الغذائية إثر تفعيل البرنامج الخاص للتدخل. إلا أن ارتفاع حجم الواردات عوضته جزئيا الصادرات الأولى من الذهب والنحاس والأسعار المشجعة في سوق الحديد سنة 2007-2008 .

-إعادة امتصاص قوي للعجز سنة 2009 بسبب انخفاض فاتورة الاستيراد خاصة من المواد الغذائية والنفطية وذلك رغم تراجع الصادرات.

وفيما يخص التحويلات، فقد ارتفع مستواها في المتوسط إلى 159 مليون دولار أمريكي، بيد أن التحويلات الخاصة على وجه الخصوص تحويلات العمال المهاجرين بقيت شبه ثابتة عند 71 مليون دولار أمريكي في السنة، في حين سجلت التحويلات الرسمية تطورا مختلفا خلال الفترة بسبب الانخفاض المنتظم للمنتظم للمساعدة في إطار مبادرة تخفيف مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المساعدة التي انخفضت انتقل من 3 مليون دولار سنة 2006 إلى 6 ملايين دولار أمريكي سنة 2009.

الجدول رقم(31): عناصر ميزان المدفوعات(2006 - 2009)

المتوسط	2009	2008	2007	2006	بملايين الدولارات الأمريكية
-51,8	-59,7	-153,6	-193,7	200,0	الميزان التجاري
-429,7	-272,3	-479,4	-465,7	-434,8	الميزان التجاري(خارج النفط)
-483,6	-462,8	-600,3	-465,7	-405,4	الخدمات والمداخيل الصافية
159,1	136,7	196,6	144,3	158,7	التحويلات الجارية
-376,2	-385,7	-557,3	-515,2	-46,7	الميزان الجاري

المصدر: السلطات الموريتانية ومصالح صندوق النقد الدولي

لقد سجل رصيد الميزان الجاري عجزا طيلة الفترة بلغ 376 مليون دولار أمريكي(54 % من الناتج الداخلي الخام المتوسط)، وهو عجز أكبر بكثير من عجز الميزان التجاري. وترجع وضعية الميزان الجاري بصفة أساسية إلى العجز الكبير في ميزان الخدمات والمداخيل الذي لم يتسن تعويضه بفائض التحويلات خلال الفترة. وبالفعل، فإن واردات الخدمات والمداخيل(النقل، التأمين، الخدمات المالية، الأسفار، تسديد فوائد الدين الخارجي، الخ) خلال الفترة تجاوزت بكثير الإيرادات المتأتية أساسا من رخص الصيد والسياحة. وقد استقرت هذه الواردات في المتوسط عند 719 مليون دولار أمريكي ارتباطا بالأعباء المرتبطة بزيادة واردات السلع خلال الفترة⁽¹⁾.

2- حساب رأس المال والعمليات المالية

في نهاية عام 2007 ، سجل رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا قدره 80,84 مليار أوقية بزيادة 15,6 مليار أي 22% ، 5%مقارنة بعام 2006 ، ويعود هذا التطور أساسا إلى تحسن ملحوظ في حساب العمليات المالية التي انتقلت من رصيد سالب عام 2006 إلى فائض بمبلغ 69,2 مليار عام 2007⁽²⁾ومع انتهاء عام 2008 ، سجل رصيد حساب رأس المال والعمليات الجارية فائضا بمبلغ 81,3 مليار أوقية حيث انخفض ب 3 مليارات أوقية أي ب 5، 3% عن مستواه لعام 2007 ويعود سبب هذا الانخفاض الطفيف إلى تراجع الفائض الذي سجله حساب رأس المال، وإن كان حساب العمليات الجارية قد سجل فائضا بسيطا⁽³⁾.

(1) - البنك المركزي الموريتاني ، الإدارة العامة للدراسات ، نشرة إحصائية ربع سنوية ، ابريل، 2010،ص:32-33

(2) - B C M ;Rapport ; annule ;2007 ; P : 37.

(3) -B C M ;Rapport ; annule ; 2008 ; P :42.

الجدول رقم (32): تطور حساب رأس المال والعمليات المالية

2008	2007	2006	أرصدة حسابات رأس المال والعمليات المالية
81,3	84,7	69,2	حساب رأس المال والعمليات المالية
7,7	15,5	297,4	حساب رأس المال
73,6	69,2	- 228,1	حساب العمليات المالية

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

1-2- حساب رأس المال:

تميز رصيد رأس المال بفائض قدره 15,5 مليار أوقية وهو يقل كثيرا عن المستوى غير المسبوق البالغ 297,4 مليار أوقية عام 2006 وهو ما يعادل تخفيف المديونية الذي منحه آل من البنك الدولي ومجموعة البنك الإفريقي وصندوق النقد الدولي في إطار مبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف، وكان الرصيد الذي سجل عام 2007 عبارة عن إلغاء الديون من طرف الصين بمبلغ 14,8 مليار أوقية⁽¹⁾.

في عام 2008 ، تميز حساب رأس المال بفائض بلغ 7,7 مليار أوقية أي بنقص بلغ 8 مليارات أوقية عن مستواه في العام السابق باعتبار شطب الدين المستحق للصين والبالغ 14,8 مليار أوقية في حين أن الديون الملغية لعام 2008 اقتصر على الديون المستحقة لإسبانيا وقد بلغت 7,7 مليار أوقية⁽²⁾.

2-2 العمليات المالية:

تميزت العمليات المالية بفائض 69,7 مليار أوقية، بعد عجز قدره 228 مليار أوقية عام 2006 وذلك عائد في الأساس إلى تسجيل تهالك مبلغ المديونية الملغاة في حساب سداد المديونية في إطار مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف. ويعود هذا الفائض إلى تزايد الموارد المعبأة في إطار القروض الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل في الوقت الذي تراجعت فيه الاستثمارات المباشرة الصافية.

وقد سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت 36 مليار أوقية مقابل 41,5 مليار عام 2006 تراجعا قدره 5,5 مليار أي ما يعادل انخفاض الاستثمار بدون النفط والمناجم. وبذلك، فإن انخفاض الاستثمارات المنجمية الصافية يتم تعويضه بزيادة الاستثمارات الصافية في القطاع النفطي، وبخصوص الموارد الخارجية التي عبأتها الدولة والمؤسسات العمومية، فقد بلغت 3 ، 42 مليار أوقية عام 2007 أي ضعفي مبلغ السحوبات التي تحققت في العام السابق، وتعود هذه الزيادة

(1) - B C M ;Rapport ; annule ;2007 ; P :37.

(2) - B C M ;Rapport ; annule ;2008 ; P :43.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

الملموسة إلى ارتفاع السحب الموجه لتمويل مشروع أفطوط الساحلي لتزويد ميناء نواكشوط بمياه الشرب.

وبلغت النفقات ذات العلاقة بسداد المديونية الخارجية 21,6 مليار أوقية مقابل 244,3 مليار أوقية عام 2006 ويشمل المبلغ الأخير مخزون الديون الملغاة في إطار مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف. وباستبعاد مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف، فإن مبلغ سداد الديون يسجل زيادة ظاهرية بنسبة 75% نظرا إلى الوفاء بمبلغ 6,5 مليار على أساس ديون تعاقدت عليها إحدى الشركات المنجمية، أما رصيد التدفقات المالية قصيرة الأجل، فقد انتقل من عجز بمبلغ 45,2 مليار أوقية عام 2006 إلى فائض 12,5 مليار أوقية عام 2007، وتفسر هذه النتيجة بزيادة استجلاب الشركة الوطنية للصناعة والمناجم للأموال وبوفاء القطاع الخاص، عام 2006، قبل انطلاق سوق الصرف في بداية 2007 بحوالي 20 مليار أوقية من المتأخرات، وبالارتباط مع فائض ميزان المدفوعات لعام 2007 توطد رصيد البنك المركزي من العملات ليلبلغ 208,8 مليون دولار في نهاية 2007 مقابل 194,4 مليون دولار في العام السابق ومع ذلك، لم يعد يمثل سوى 1,9 شهرا من الواردات بعد أن كان يساوي 6، 2 شهرا في نهاية 2006⁽¹⁾.

توجت العمليات المالية بفائض 73,6 مليار أوقية مقابل 69,2 مليار لعام 2007 أي بزيادة 4% ويعزى هذا الفائض إلى زيادة الموارد المعبأة بفضل القروض الأجنبية وتدفقات رأس المال قصير الأجل وإن كان صافي الاستثمارات المباشرة قد تراجع بنسبة 33% وبما أن ميزان الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد بلغ 24,2 مليار أوقية مقابل 36 مليار عام 2007، فإنه سجل تراجعا بلغ 12 مليار أوقية وهو ما يعادل اهتلاك الاستثمارات في القطاع النفطي والتي لم تعوضها أليا الاستثمارات في القطاعات الأخرى.

وبخصوص الموارد الأجنبية التي عبأتها الدولة والمؤسسات العمومية، فقد بلغت 61,3 مليار أوقية عام 2008 أي ما يعادل ضعف مبلغ السحوبات التي أجريت في العام السابق. وتعود هذه الزيادة الملحوظة إلى ارتفاع السحوبات المخصصة لتمويل مشاريع التنمية وخاصة مشروع أفطوط الساحل لتزويد نواكشوط بمياه الشرب.

وبلغت الأرصدة المستحقة لسداد الديون الخارجية ما مجموعه 40,3 مليار أوقية مقابل 21,6 مليار أوقية عام 2007 أي بزيادة 86,6%، نتيجة سداد البنك المركزي لبعض الودائع التي أصبحت مكلفة بفعل انخفاض نسبة الفائدة على العملات الرئيسية. أما رصيد التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، فقد ارتفع من 12,5 مليار أوقية عام 2007 إلى 28,3 مليار أوقية عام 2008 نتيجة الظروف التجارية الملائمة ولزيادة التحويلات المتأتية من إيرادات شركة سنييم.

(1) - B C M ;Rapport ; annule ;2007 ; P : 38.

وعموما، سجل ميزان المدفوعات عجزا إجماليا يقارب 26 مليار أوقية مقابل فائض بمبلغ 1,4 مليار أوقية لعام 2007 غير أن انخفاض مستوى احتياطي الصرف لدى البنك المركزي ظل محدودا وبلغ هذا الاحتياطي 48,8 مليار أوقية مقابل 52,4 مليار أوقية أي أنه تراجع بنسبة 27% (1).

المطلب الثالث: حجم التجارة الخارجية و درجة الانكشاف الاقتصادي

تعتبر الأهمية النسبية التي تمثلها قيمة التجارة الخارجية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي مؤشرا مهما لقياس أهمية التجارة في الاقتصاد القومي من جهة، ولقياس درجة الانكشاف الاقتصادي من جهة أخرى، وقد بات من المؤكد أنه كلما ارتفعت هذه النسبة في دولة ما كلما ازداد أثر الاتجاهات غير الملائمة لعملية التجارة الاقتصادية التي تنعكس على الاقتصاد القومي من حيث الظروف والاتجاهات الملائمة وغير الملائمة في ميدان التجارة الدولية.

وهكذا تبين نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي موقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الموريتاني، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تزايد أهمية التجارة الخارجية والعكس صحيح. و يقيس هذا المؤشر مدى الاندماج التجاري، ولذلك فهو أهم مؤشر لقياس مستوى انخراط الدولة في التجارة العالمية، ويترجم ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي عمق الدور الذي تلعبه المبادلات التجارية في الاقتصاد، و لذلك فإن استخدامه لا يعكس السياسة التجارية فحسب، وإنما السياسات الاندماجية الأخرى والقاعدة الاقتصادية للبلد.

وعلى الرغم من تراجع حجم التجارة الخارجية الموريتانية خلال السنتين الأولى والثانية من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، إلا أنه شهد تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخرى. أما بالنسبة لدرجة الانكشاف الاقتصادي، فقد ظلت في ارتفاع مستمر بيد أن ارتفاعها في السنوات التي سبقت فترة الإصلاح كان نتيجة لتدهور الناتج المحلي الإجمالي ولم يكن وراءه ارتفاع حجم التجارة الخارجية بالدرجة الأولى و ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

(1) - B C M ;Rapport ; annule ;2007 ; P :43.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

الجدول رقم (33): حجم التجارة الخارجية في موريتانيا و درجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة 1985-2004 الوحدة ملايين الأوقية

البيان	حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات)	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانكشاف الاقتصادي	معدل تغطية الصادرات للواردات %
1985	51844	52665	98	01,92
1986	51692	59714	5,86	4,129
1987	58761	67216	4,87	3,122
1988	67344	72043	4,93	9,135
1989	68874	81092	85	9,116
1990	65062	84615	8,78	2,122
1991	74163	92619	80	8,92
1992	85132	99515	5,85	2,71
1993	109342	116179	94	25,80
1994	95404	124933	76	4,113
1995	128958	136839	94	101
1996	130916	149818	4,87	2,106
1997	128110	162906	6,78	75,92
1998	133522	185022	72	6,97
1999	142216	196549	72	2,122
2000	162947	218507	5,74	102
2001	184414	240318	7,76	12,93
2002	182802	260173	2,76	3,90
2003	184229	289300	63,7	3,81
2004	256856	325800	78,7	8,76

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على:

-تقرير التنمية البشرية 2004 ، ص : 280 .

-BCM، Bulletin trimestrielle 1989، 2003، P: 37.

- ONS، Annuaire statistique، 2001، P: 115.

- ONS، éléments de conjoncture، P :

- UNKTAD؛ handbook of statistics 2005، op، cit، p: 328.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا-

وبتحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، يتضح أن المتوسط السنوي لحجم التجارة الخارجية خلال الفترة (1985- 2004) قد بلغ 118129,45 مليون أوقية ، في حين لم يتجاوز المتوسط السنوي لحجم التجارة الخارجية خلال الفترة 1980 - 1984 وهي الفترة السابقة لفترة تطبيقا لإصلاحات الاقتصادية حوالي 62، 51761 مليون أوقية والموضح في الجدول رقم 30 الأمر الذي يعني أن حجم التجارة الخارجية قد تضاعف مرتين خلال الفترة (1984- 2004) مقارنة بالفترة (1985 - 1980) أما لو تم مقارنة حجم التجارة الخارجية خلال سنة 1985 سنة بدء الإصلاحات الاقتصادية بسنة 2004 فسنجد أن حجم التجارة الخارجية قد ارتفع من 51844 مليون أوقية عام 1985 إلى 256856 مليون أوقية عام 2004 ، أي أنه تضاعف خمسة (5) مرات.

-وبالنسبة لدرجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة (1985 - 2004) فيلاحظ من الجدول السابق أنها كانت مرتفعة خلال أول برنامج إصلاحي تبنته الحكومة الموريتانية وهو برنامج التقويم الاقتصادي والمالي والذي غطى الفترة من 1985 إلى 1988 ، حيث بلغت هذه النسبة (نسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي) 91,3 % كمتوسط سنوي من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا البرنامج.

و في برنامج الدعم والدفع، شهدت درجة الانكشاف الاقتصادي تراجعاً إلا أنها بقيت مع ذلك مرتفعة شيئاً ما حيث بلغت 81,2% كمتوسط سنوي خلال الفترة 1989-1991 و يرجع ذلك التراجع إلى تناقص حجم التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) سنة 1990 و الصادرات بصفة أحادية سنتي 1989 و 1991 بنسب بلغت 4%، و 1% على التوالي.

وخلال برنامج التصحيح الهيكلي الممتد على طول الفترة (1992 -1997) ، شهدت درجة الانكشاف الاقتصادي تذبذباً وتراوحت قيمتها بين 76% كحد أدنى سنة 1994 ، و 94% كحد أقصى خلال السنتين 1993 و 1995 . و يرجع تدهور حجم التجارة الخارجية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 إلى تراجع بند الاستيراد بأكثر من 26% مقارنة بالسنة السابقة لها . وهكذا بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي 85% ، 95% كمتوسط سنوي خلال الفترة (1992-1997) مما يعني أنها ارتفعت مقارنة بالفترة السابقة .

-أما في الفترة اللاحقة (1998-2000) فقد تراجعت درجة الانكشاف الاقتصادي حيث وصل متوسطها السنوي 72,8% ولم تشهد درجة الانكشاف تغيراً كثيراً خلال الفترة (2001-2004) على الرغم من أن سنة 2003 عرفت أدنى درجة حيث بلغت 63,7% ، وقد وصل المتوسط السنوي لدرجة الانكشاف الاقتصادي خلال هذه الفترة إلى 73,8% وإذا ما قارنا درجة الانكشاف الاقتصادي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية بالفترة التي سبقتها نجد أنها شهدت تراجعاً كبيراً حيث بلغت درجة اعتماد الاقتصاد الموريتاني على العالم -الخارجي حوالي 103,7% كمتوسط سنوي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980 - 1984) بينما بلغت نفس النسبة 81,6% كمتوسط سنوي

من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة : (1985-2004) وبالنسبة لمعدل تغطية الصادرات للواردات، فقد كانت هذه النسبة متدنية خلال الفترة(1980-1984) بسبب كبر حجم قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات، ولم يتجاوز المتوسط السنوي لهذه النسبة خلال الفترة المشار إليها، 60% بينما شهدت هذه النسبة ارتفاعا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية (1985-2004) بشكل عام، إلا أنه مع ذلك فقد عرفت بعض التراجع خلال بعض السنوات وخصوصا السنوات الأخيرة من الفترة المشار إليها، وهكذا فقد بلغ المتوسط السنوي لنسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة (1985-2004) حوالي 102% أي بزيادة قدرها 168,8% عن المتوسط السنوي لهذه النسبة خلال الفترة (1980-1984).

ويرجع التحسن في نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية إلى زيادة عدد مناجم الحديد المكتشفة (و بالتالي زيادة خامات الحديد المصدرة) و تحسن أسعار السمك في السوق العالمية.

المبحث الرابع : التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية :

يعتبر تحرير التجارة الخارجية أحد المحاور الأساسية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية الأصولية ، وعلى هذا الأساس فقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير في البرامج الإصلاحية التي طبقتها موريتانيا. وفي هذا المبحث سنتطرق للأهداف التي سعت هذه البرامج لتحقيقها في هذا المجال ، ولأهم الإجراءات التي اتبعت من أجل تحقيق تلك الأهداف.

المطلب الأول : التجارة الخارجية وأهدافها في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية :

إن الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية يتمثل في معالجة الاختلال و القضاء على العجز في الميزان التجاري الموريتاني، و لتحقيق هذا الهدف وضعت هذه البرامج لنفسها عدة أهداف فرعية يتحتم الوصول إليها كشرط أولي وأساسي، ومن أبرز تلك الأهداف ما يلي:

إزالة كافة القيود الكمية و الإدارية منع الاستيراد، رخص الاستيراد ... التي تعيق حركة التبادل التجاري. تقديم الدعم اللازم لتطوير الصادرات الوطنية، وتنويعها حتى تشمل سلعا أخرى إضافة إلى مادتي الحديد و السمك اللتين تبلغ نسبتهما من مجموع الصادرات أحيانا 100 %، و يدخل ضمن هذا الإطار الدعوة إلى إنشاء مؤسسات مستقلة لدعم و ترقية الصادرات.

تسهيل و تبسيط الإجراءات الجمركية، سواء المتعلقة بالاستيراد أو بالتصدير.

تقوية و تعزيز قدرات المصالح والإدارات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، من أجل تمكينها من أداء الدور المنوط بها على أكمل وجه، و من أبرز تلك الإدارات الإدارة العامة للجمارك⁽¹⁾

(¹) - R-I-M، Projet de document d'orientation pour l'amélioration de la compétitivité de l'économie nationale et son intégration commerciale، document à présenter au quatrième groupe consultatif pour la Mauritanie، paris، 17-19 décembre 2001؛ p: 13.

العمل على خفض تكاليف الإنتاج، المواصلات، الماء والكهرباء، النقل البحري و الجوي و البري... وذلك من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات. (1)

- العمل على تحسين مناخ الاستثمار من أجل جذب المستثمرين الأجانب ، وتشجيع المستثمرين المحليين على الاستثمار في المجالات الاقتصادية و التجارية التي تعزز من تطور الاقتصاد الوطني و تدفع به نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

- تحسين نوعية الإنتاج المحلي، من أجل أن تتمكن الصادرات الموريتانية من اختراق الأسواق العالمية ، إضافة إلى تمكين المنتجين المحليين من الحصول على كافة المعلومات التجارية اللازمة لهم. (2)

- تقليص دور الحكومة في مجال النشاط التجاري و اختزال دورها في تنظيم و مراقبة السوق و تشجيع المنافسة، هذا بالإضافة إلى إلغاء الدعم الذي تمنحه الدولة لبعض السلع الأساسية.

- ترقية قطاع التنمية الحيوانية، و ذلك من خلال إعادة تشغيل المؤسسات المسؤولة عن هذا القطاع، ودعم المنظمات المختصة فيه، وتحسين الصحة الحيوانية حتى تتطابق مع المعايير الصحية الإقليمية و الدولية، مما سيكون له الأثر المباشر على إنعاش صادرات هذا القطاع.

- العمل على زيادة صادرات المستخلصات الحيوانية من جلود و ألبان و غيرها... الخ(3)

-تنويع الإنتاج الزراعي .

إصلاح النظام العقاري، بشكل يضمن سياسة سليمة لاستغلال الأراضي الزراعية، وذلك من أجل تطوير

الإنتاج الزراعي.

-تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم صادرات المنتجات الزراعية.

و تعتبر هذه الأهداف من أهم ما سعت برامج الإصلاحات الاقتصادية إلى تحقيقه على مستوى التجارة الخارجية، و قد عمدت هذه البرامج إلى إتباع مجموعة من الإجراءات في هذا المجال من أجل بلوغ هذه الأهداف، سنتطرق لها في المطلب القادم.

المطلب الثاني: الإصلاحات التجارية الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية :

1- إصلاح الإطار التشريعي بشكل يتلاءم مع تحرير التجارة :

أخذت موريتانيا على عاتقها مهمة تطوير وإعادة تشكيل الإطار التشريعي بشكل يضمن تفعيل وتحسين الاقتصاد الوطني، وزيادة اندماجه في الاقتصاد العالمي، و ذلك من خلال القوانين والتنظيمات التي تدير وتنظم هذا الاقتصاد .

و هكذا تم إجراء العديد من التعديلات التشريعية التي لها علاقة بالتجارة الخارجية، كما تم استحداث قوانين أخرى ستمكن من اكتمال البنية التشريعية لتحرير التجارة الخارجية وقد تم أثناء عملية سن وتعديل هذه

(1) - المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص: 14 .

(2) - المرجع سابق ، ص: 15 .

(3) - المرجع سابق ، ص: 18-19 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

القوانين مراعاة مسألة أساسية وهي ضرورة مطابقة هذه القوانين الجديدة والمعدلة لتعهدات موريتانية اتجاه المنظمة العالمية للتجارة التي انضمت إليها في 31 مايو 1995 م أي بعد خمسة أشهر من تأسيسها. (1) ومن أبرز القوانين التي تم سنها القانون رقم الصادر بتاريخ المتضمن للمدونة التجارية بعد أن كانت الأوامر والمراسيم هي التي تسيّر وتنظم النشاط التجاري، وتضمن هذه القانون عدة مواد تكفل حرية التجارة وتحافظ على المنافسة، ومن أهمها (2) :

- المادة 1212 : التي تنص على أن حرية المنافسة مكمل طبيعي لحرية التجارة والصناعة وتمكن لجميع المؤسسات المزاولة للنشاط الاقتصادي التنافس مع المحافظة على القواعد المنجزة عن تنظيم التجارة ومتطلبات النظام العام الاقتصادي وأعراف التنافس المشروع

- المادة 1213 : التي تقول بأنه يجب أن يكون كل تقييد للمنافسة مبررا بأسباب من الصالح العام ومتناسبا مع الغرض المقصود.

- المادة 1215 : تقول بأن أسعار البضائع والمنتجات والسلع والأدوات والمواد الغذائية، سواء كانت مستوردة أو من إنتاج وتصنيع محليين وكذا الخدمات، تحدد بواسطة المنافسة باستثناء المنتجات والخدمات الخاصة التي تحدد قائمتها بمرسوم.

- المادة 1233 التي تقول بحظر كل الممارسات التفاوضية والمعاهدات والتفاهات الصريحة و كل أنواع التحالفات الأخرى إذا كان القصد منها أو كان من شأنها أن تتسبب في منع أو تضييق أو إفساد سير المنافسة الحرة بخصوص صفقة، وخاصة عندما ترمي إلى:

* الحد من ولوج السوق، أو من حرية ممارسة المنافسة من طرف منشآت أخرى.

* إقامة عقبة أمام تحديد الأسعار بفعل حرية السوق وذلك بواسطة التشجيع الاصطناعي لرفع الأسعار أو خفضها.

* الحد من الإنتاج و المنافسة والاستثمارات أو رقابتها.

* توزيع الصفقات أو مصادر التمويل.

لقد تم إلغاء المادة 26 من القانون رقم 66-145 الصادر بتاريخ 26 يوليو 1966 م المتضمن لمجلة الجمارك وحلت محلها المادة 3-6 يناير 2002 من القانون رقم 001-2002 م يناير 10 بتاريخ المتضمن لقانون المالية والمتعلق بتحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة. (3)

(1) - www.wtoarab.org.

(2) - الجمهورية الإسلامية الموريتانية، قانون رقم 5-0-2000 المتضمن لمدونة التجارة، الجريدة الرسمية، العدد 970 الصادر بتاريخ 15 مارس 2000 ، ص-ص: 266-267 .

(3) - الجمهورية الإسلامية الموريتانية، قانون رقم 001-2002 المتضمن لقانون الجمارك الجريدة الرسمية ، العدد 1014 الصادر بتاريخ 15 يناير 2002 م، ص: 8 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

كما تم إصدار قوانين و مراسيم و أوامر قانونية أخرى تنظم النشاط التجاري و بعض المجالات الأخرى التي لها علاقة بالتجارة الخارجية، ومن أمثلة ذلك:

- المرسوم رقم 2000-06 المنظم لإجراءات الاستيراد والتصدير
- المرسوم رقم 98-072 المنظم للواردات من المواد النباتية لغرض الإنتاج الزراعي
- المرسوم رقم 96-067 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 1996 م والمتعلق بالضرائب والإتاوات المعدنية
- المرسوم رقم 93-024 الصادر بتاريخ 28 يناير 1993 م والمتعلق بتجارة واستغلال منتجات الأعماق الخاضعة لإلزامية التفريغ.

- المرسوم رقم 2002-08 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2002 والمتعلق بمدونة السوق العام .
- المنشور MF/0004 الصادر 29 مارس 2001 م المنظم لتصدير الأسماك خارج الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك SMCP.

قانون رقم 97-008 والمتعلق بالنظام الضريبي والجمركي المطبق على المشاريع العامة .
قانون رقم 99-013 الصادر بتاريخ 29 يونيو 1999 م المتضمن مدونة المعادن
قانون رقم 2000-025 الصادر في يناير 2000 م و المتضمن لمدونة الصيد .
قانون رقم 2000/04 الصادر بتاريخ 17 يناير 2000 المؤسس لغرفة التجارة والصناعة والزراعة.

هذا بالإضافة إلى قانون الاستثمار الصادر بتاريخ 20 يناير 2000 م، وقانون البنوك الصادر بتاريخ 17 يوليو 1995 م، والقانون الصادر بتاريخ 28 يناير 1998 م المنظم للمؤسسات التشاركية وجمعيات الادخار والقرض، وكذلك القانون الصادر في يوليو 1993 م والمتعلق بالتأمين.

2- الإصلاحات الجمركية:

لقد تم القيام بالعديد من الإصلاحات الجمركية من طرف السلطات الموريتانية أثناء تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية.

إن التعريف الجمركية هي الأداة الرئيسية للسياسة التجارية في موريتانيا، وتحدد سنويا بواسطة قانون المالية و يتم بناؤها أو تأسيسها على السعر الفعلي المدفوع مقابل هذه السلع عندما يتم ابتياعها بغرض التصدير إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

لقد بدأت الإصلاحات الجمركية بشكل ملموس سنة 1997 م، و قد مكنت تلك الجهود المقام بها من عقلنة و تبسيط التعريف الجمركية و تجلى ذلك في عدة أمور أبرزها: ⁽¹⁾

- تخفيض عدد الفئات الجمركية من ثلاثة عشر (13) حزمة إلى أربعة (4) حزم وهي:

(1) - Organisation Mondiale du Commerce، Examen des politiques commerciales (Mauritanie) 2002، Bernan Associates، Genève، octobre 2002، P :36.

(0 % 5 13 % 20 %)، أكثرها تداولاً فئة 5 % بحيث يخضع لها 40 % من مجموع الخطوط الجمركية تخفيض الحد الأقصى لفئة التعريف من 30 % إلى 20 % .

تخفيض رسم NPF الحق الضريبي عند الاستيراد المتوسط من 16 % إلى 11 % إضافة إلى ذلك فقد عمدت السلطات الموريتانية إلى التحسين من شفافية التعريف الجمركية بحيث تم إلغاء كافة الرسوم الخاصة و كذلك الرسوم المركبة.

و تدعيماً لتلك الشفافية فقد تمت المصادقة سنة 2000 م على النظام المنسق للترتيب التعريفي بدل نظام تعريفية موسوعة مجلس التعاون الجمركي الذي لا يشتمل على كافة السلع المتداولة في التجارة الدولية، و قد مكن العمل بهذا النظام من تسهيل عملية تصنيف السلع وبالتالي وضع الفئة الجمركية المناسبة دون اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي من قبل موظف الجمارك.

3- تحرير التجارة الخارجية:

المقصود بتحرير التجارة الخارجية هو إزالة العوائق المصطنعة في وجه التجارة وتسهيل عملية انسيابها بين الدول دون عوائق⁽¹⁾. وكونه من أهم الأهداف التي سعت برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في موريتانيا إلى بلوغه، فقد عمدت السلطات الموريتانية إلى اتخاذ عدة إجراءات هامة وذات أثر كبير على تحرير التجارة الخارجية ومن شأنها أن تزيل كافة العوائق والحوجز التي تعيق حركتها، ومن أبرز بنظام تراخيص الاستيراد و تلك الإجراءات إلغاء العمل التصدير وذلك في يناير سنة 2000 م⁽²⁾.

و نشير إلا أنه بموجب هذا النظام السابق كان من المفروض على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الراغبين في مزاوله أي نشاط تجاري يتعلق بالاستيراد أو التصدير الحصول من وزارة التجارة على ترخيص على شكل بطاقة استيراد- تصدير.

إضافة إلى إجراء آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو إلغاء احتكار بعض المؤسسات العمومي لاستيراد بعض السلع كما هو الحال بالنسبة للشركة الوطنية للإيراد والتصدير SONIMEX التي تحتكر استيراد و توزيع الأرز ومن المتوقع أن يكون لهذه الإجراءات دور كبير في تسهيل حركة وتدفق السلع بين موريتانيا و العالم الخارجي.

4- إصلاح سياسة الصرف و تخفيض قيمة الأوقية:

لقد قامت السلطات النقدية الموريتانية بإتباع عدة أنظمة صرف مختلفة منذ إنشاء العملة الوطنية سنة 1973م، ففي الفترة 1973-1979 م اتبعت السلطات النقدية نظام الربط بعملة إرتكازية واحدة وهي الفرنك الفرنسي نظراً للارتباط الكبير بين فرنسا وموريتانيا وهذا الربط هو ما ساهم في استقرار قيمة الأوقية و بالتالي حصيلة الصادرات الوطنية.

(1) - موسي سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001، ص:133.

(2) - OMC، examen du politique commerciales (Mauritanie)، op. cit، p: 33.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة موريتانيا -

- وفي الفترة 1979-1981م ربطت الأوقية بسلة من العملات المعيارية للدول التي لموريتانيا أكثر تعامل تجاري معها، وتتمثل هذه السلة في : الفرنك الفرنسي، الدولار الأمريكي، الفرنك البلجيكي، البيزيتا الإسبانية، الين الياباني، المارك الألماني، الليرة الإيطالية.

-أما الفترة 1987-1995 م والتي شهدت تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، فقد عرفت في مرحلتها الأولى إتباع نظام التعويم المدار، وفي النصف الثاني من سنة 1995 م تم تعويم العملة الوطنية حسب العرض والطلب ورفعت كل القيود التي كانت موجودة عند بيع و شراء العملات الصعبة .وفي هذا الإطار تم إنشاء مكاتب الصرف المنشور رقم GR/007 الصادر بتاريخ 28 مارس 1995 م .

ومن أهم الإجراءات المتخذة في مجال الإصلاحات المتعلقة بالتجارة الخارجية الإجراء المتمثل في تخفيض قيمة الأوقية، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الأوقية إحدى السياسات التي اتبعتها السلطات الموريتانية سعياً منها لتقليص العجز في ميزان المدفوعات باعتبارها لو أتت أكلها ستساهم في زيادة الصادرات وتقليص الواردات طالما توفرت الشروط اللازمة لذلك، و هكذا فقد عمدت السلطات النقدية الموريتانية إلى تخفيض قيمة الأوقية بشكل م بنسبة بلغت 28 %⁽¹⁾، يتم بعد ذلك تخفيض آخر رسمي في أكتوبر 1992 بنسبة بلغت 4.95% سنة 1995 م و هي نفس السنة التي شهدت تعويم الأوقية.

المطلب الثالث : الصادرات والتنمية الاقتصادية الموريتانية

1- الإجراءات المتعلقة بتشجيع و ترقية الصادرات:

تبننت برامج الإصلاحات الاقتصادية التي ينصح بتطبيقها كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي إستراتيجية تشجيع الصادرات بدل إستراتيجية الإحلال محل الواردات.و في هذا المجال اتخذت موريتانيا عدة إجراءات واتبعت جملة من السياسات المالية و النقدية و التجارية التي تهدف إلى زيادة معدل نمو الصادرات . وهكذا قامت موريتانيا بمجموعة من الإجراءات من أجل ترقية صادرات مواد الصيد باعتبارها أحد أهم السلع التي تصدرها موريتانيا ، ومن بين تلك الإجراءات:

-إنشاء إدارة مكلفة بترقية مواد الصيد عند التصدير داخل وزارة الصيد والاقتصاد البحري سنة 1998 .

-جهزت موريتانيا مخبرا صحيا مكلف بمراقبة مدى موافقة المواد المصدرة مع النظم العالمية سنة

1999.

كما تم القيام تلك بإجراءات أخرى بهدف ترقية الصادرات وأهما ما يلي:

(1) - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1995 م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص:375 .

1-1- تشجيع الاستثمارات الموجهة لمجالات التصدير :

يعتبر الاستثمار المحلي والأجنبي من أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يحرص كل من صندوق النقد و البنك الدوليين في برامجهما التي ينسقانها مع الدول النامية على تشجيعها، وفي هذا الإطار تم منح حوافز كبيرة لتشجيع الاستثمارات الموجهة لمجال التصدير تضمنتها قوانين الاستثمار التالية:

القانون رقم 149 / 76 الصادر بتاريخ 16 اكتوبر 1976 م المحدد لنظام الاستثمارات .

الأمر القانوني 046 / 79 الصادر بتاريخ 16 مارس 1979 م القاضي بقانون الاستثمارات و الذي ينص على إلغاء أحكام القانون 249 لسنة 1976 م .

الأمر القانوني 013/89 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 م، والذي ينص على إلغاء الأمر القانوني

79 / 046 و يحل محله الأمر القانوني الصادر بتاريخ 20 يناير المحدد لنظام الاستثمارات الجديد 2000 م .

وقد تضمنت قوانين الاستثمار هذه (خاصة الأخيرة) العديد من المزايا للمشاريع الاستثمارية بشكل عام بما فيها المشاريع المتعلقة بقطاع التصدير .

ومن أهم المزايا والحوافز التي منحها القانون للمشاريع التي توجه جزء أو جميع إنتاجها للتصدير ما يلي:

-الإعفاء من الحقوق و الرسوم عند الخروج على المنتجات المصنعة محليا .

-تخفيض نسبة 50% من الرسم على أداء الخدمات المفروضة على سعر الاعتماد .

1-2 - دعم السلع الزراعية:

في إطار سياستها الهادفة إلى زيادة الإنتاج الزراعي و الوصول إلى درجة الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي كمرحلة أولى، وتنمية الصادرات الزراعية كمرحلة ثانية، قامت الحكومة الموريتانية بتشجيع الإنتاج الزراعي وتقديم تسهيلات كبيرة من حيث الكم والنوع من شأنها أن تمكن من تحسين نوعية المنتجات الزراعية وتأهيلها لغزو الأسواق الخارجية، وقد تم تطبيق هذه الإجراءات في المراحل الأولى لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا، حيث نرى انه خلال السنة الأولى من برنامج التقويم الاقتصادي والمالي قامت الحكومة الموريتانية برفع أسعار المنتجات الزراعية بمقدار 20% في فبراير 1985 م و 32% في نفس الشهر من السنة الموالية⁽¹⁾.

كما منح القانون الجبائي عدة إعفاءات تخص السلع الزراعية، حيث نص على إعفاء الشركات والهيئات ذات الطابع التعاوني في المجال الزراعي من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، كما نص على إعفاء كل المواد الغذائية ذات المصدر النباتي من الضريبة على رقم الأعمال.

(1) - الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص:74.

1-3- إلغاء الدعم المخصص للسلع المستوردة:

من المعلوم ضرورة، أنه عندما تقوم الدولة بدعم بعض السلع المستوردة فإن ذلك سيخلق نوعا من تشويه الأسعار مما يرغب المنتجين المحليين على تصفية مشاريعهم أو التعرض للخسارة، مما يعني أن رفع الدعم عن هذه السلع سيكون له أثر على تنمية الصادرات. وقد قامت السلطات الموريتانية بإلغاء كافة أشكال الدعم المباشر وغير المباشر⁽¹⁾

(1) - المرجع السابق، ص: 80 .

خلاصة الفصل:

عموما يمكننا القول أن الخطط التنموية والاقتصادية التي تم إتباعها من طرف الجمهورية الاسلامية الموريتانية منذ الاستقلال وحتى الآن لم تنجح بدرجة كبيرة ذلك لكونها لم تحقق الأهداف التي رسمت لها هذا من جهة.

ومن جهة أخرى نستطيع القول أن تركز الصادرات الموريتانية في سلعتين فقط هما الحديد والسمك وفي نفس الوقت زيادة وتنوع حجم الواردات قد أثر سلبا علي قطاع التجارة الخارجية مما أدى إلي وجود اختلالات كبيرة في هذا القطاع حدثت من مساهمته في أن يلعب الدور المنوط به في مجال التنمية الاقتصادية داخل هذا البلد.